

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

خَلَاَصَةُ التَّحْقِيقِ فِي مَرَاتِبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي ضَوْءِ تَحْقِيقَاتِ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدٌ مَاجِدُ حُسَيْنِ الْخَنَفِيِّ الْقَادِرِيِّ الرُّضَوِيُّ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ حَدٌّ مَحْدُودٌ فَيَتَوَيَّ وَلَا لَهُ أَجَلٌ مَعْدُودٌ فَيَفْنِي وَلَا يُحِيطُ بِهِ جَوَامِعُ الْمَكَانِ وَلَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَوَاتُرُ الزَّمَانِ وَلَا يُدْرِكُ نِعْمَتُهُ بِالشَّوَاهِدِ وَالْحَوَاسِّ وَلَا يُقَاسُ صِفَاتُ ذَاتِهِ بِالنَّاسِ تَعَاظِمَ قَدْرُهُ عَنْ مَبَالِغِ نَعْتِ الْوَاصِفِينَ وَجَلَّ وَصْفُهُ عَنِ إِدْرَاكِ غَايَةِ النَّاطِقِينَ وَكَلَّ دُونَ وَصْفِ صِفَاتِهِ تَحْيِيرُ اللُّغَاتِ وَضَلَّ عَنْ بُلُوغِ قَصْدِهِ تَصْرِيفُ الصِّفَاتِ وَجَازَ فِي مَلَكُوتِهِ غَامِضَاتُ أَنْوَاعِ التَّدْيِيرِ وَانْقَطَعَ عَنْ دُونَ بُلُوغِهِ عَمِيقَاتُ جَوَامِعِ التَّفَكُّيرِ وَانْعَقَدَتْ دُونَ اسْتِبْقَاءِ حَمْدِهِ أَلْسِنُ الْمُجْتَهِدِينَ وَانْقَطَعَتْ إِلَيْهِ جَوَامِعُ أَفْكَارِ آمَالِ الْمُتَكَبِّرِينَ إِذْ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْمُلْكِ وَلَا نَظِيرَ وَلَا مُشِيرَ لَهُ فِي الْحُكْمِ وَلَا وَزِيرَ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَادًا وَضَرَبَ لِكُلِّ أَمْرٍ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى

مَنْ حَيَّى عَنْ بَيِّنَةٍ.

وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُجْتَبَى وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى، بَعَثَهُ بِالنُّورِ السَّاطِعِ وَالضِّيَاءِ اللَّامِعِ فَبَلَغَ عَنِ اللَّهِ

عَزَّ وَجَلَّ الرِّسَالَةَ وَأَوْضَحَ فَمَا دَعَا إِلَيْهِ الدَّلَالَةُ فَكَانَ فِي اتِّبَاعِ سُنَّتِهِ لُزُومُ الْهُدَى وَفِي قُبُولِ مَا آتَى بِهِ وُجُودُ أَلْسِنَا، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ.

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِبَادِهِ وَاسْتَخْلَصَهُ لِنَفْسِهِ مِنْ بِلَادِهِ فَبَعَثَهُ

عَلَى خَلْقِهِ بِالْحَقِّ بِشِيرًا وَمِنَ النَّارِ لِمَنْ زَاغَ عَنْ سَبِيلِهِ نَذِيرًا لِيَدْعُو الْخَلْقَ مِنْ عِبَادِهِ إِلَى عِبَادَتِهِ وَمِنْ اتِّبَاعِ

السَّبِيلِ إِلَى لُزُومِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ لَمْ يَجْعَلِ الْفُرْعَ عِنْدَ وَقُوعِ حَادِثَةٍ وَلَا الْهَرَبَ عِنْدَ وُجُودِ كُلِّ نَازِلَةٍ إِلَّا عَلَى الَّذِي

أَنْزَلَ عَلَيْهِ التَّنْزِيلَ وَتَفَضَّلَ عَلَى عِبَادِهِ بِوَلَايَتِهِ التَّأْوِيلِ، فَسُنَّتُهُ الْفَاصِلَةُ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ وَآثَارُهُ الْقَاطِعَةُ بَيْنَ

الْخَصَمَيْنِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ مَعْرِفَةَ السُّنَنِ مِنْ أَعْظَمِ أَرْكَانِ الدِّينِ وَأَنَّ حِفْظَهَا يَجِبُ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَّهُ لَا

سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ السَّقِيمِ مِنَ الصَّحِيحِ وَلَا صِحَّةَ إِخْرَاجِ الدَّلِيلِ مِنَ الصَّرِيحِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَرَاتِبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

وَتَعْرِيفَاتِهَا وَأَحْكَامِهَا وَأَمْثَلَتِهَا فَكَتَبْتُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ وَسَمَّيْتُهَا ((خَلَاَصَةُ التَّحْقِيقِ فِي مَرَاتِبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

فِي ضَوْءِ تَحْقِيقَاتِ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ)).

وَاللَّهُ أَسْأَلُ التَّوْفِيقَ لِمَا أَوْصَانَا وَالْعَوْنَ عَلَى مَا لَهُ قَصْدُنَا وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَبْنِي دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ نِعْمَتِهِ
وَمُنْتَهَى الْغَايَةِ مِنْ كَرَامَتِهِ فِي أَعْلَى دَرَجَةِ الْأَبْرَارِ الْمُتَخَيِّينِ الْأَخْيَارِ لِأَنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ. آمِنْ بِجَاهِ
النَّبِيِّ الْكَرِيمِ (ﷺ).

تنبيه: كُلُّ كَلَامٍ بَيْنَ هَذَانِ الْكَيْسَانِ “{}” هُوَ مِنِّي وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ مُصَنِّفِي كُتُبِ عُلُومِ الْحَدِيثِ
وغيره.

الْمَبْحَثُ: تَعْرِيفُ ((عِلْمِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ)) لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

((الْجَرَحُ)) فِي اللُّغَةِ:

التَّأْثِيرُ فِي الْجِسْمِ بِسَيْفٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَاسْتَعِيرَ فِي الْمَعْنَوِيَّاتِ بِمَعْنَى التَّأْثِيرِ فِي الْخُلُقِ وَالِدِّينِ
وَالضَّبْطِ بِوَصْفٍ يُنَاقِضُهَا، وَيُطْلَقُ عَلَى بَيَانِ عَيْبِ الْإِنْسَانِ وَنَقْضِهِ عَنِ الْمَقَامِ الْعَدْلِ.

قَالَ الْإِمَامُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ الزَّكْرِيَّ (الْمُتَوَفَّى: ٣٩٥هـ)

((جَرَحَ) الْجَيْمَ وَالرَّاءَ وَالْحَاءَ أَصْلَانِ {أَي: لَهَا مَعْنَيَانِ أَصْلِيَّانِ}: أَحَدُهُمَا الْكَسْبُ، وَالثَّانِي شَقُّ
الْجِلْدِ.

فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ ((اجْتَرَحَ)) إِذَا عَمِلَ وَكَسَبَ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا
السَّيِّئَاتِ﴾ (البجائية: 21).

وَإِنَّمَا سُمِّيَ ذَلِكَ اجْتِرَاحًا لِأَنَّهُ عَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَهِيَ الْأَعْضَاءُ الْكُوَاسِبُ. وَالْجَوَارِحُ مِنَ الطَّيْرِ
وَالسَّبَاعِ: ذَوَاتُ الصَّيْدِ.

وَأَمَّا الْآخَرُ فَقَوْلُهُمْ ((جَرَحَهُ بِحَدِيدَةٍ جَرَحًا))، وَالْإِسْمُ الْجَرْحُ. وَيُقَالُ جَرَحَ الشَّاهِدَ إِذَا رَدَّ قَوْلَهُ بِنَثَا
غَيْرِ جَمِيلٍ. وَاسْتَجَرَحَ فُلَانٌ إِذَا عَمِلَ مَا يُجَرِّحُ مِنْ أَجْلِهِ.

(معجم مقاييس اللغة، كتاب الجيم، ج: ١، ص: ٤٥٠، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى)

الْجَرْحُ فِي إِصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ:

الطَّعْنُ فِي الرَّأْيِ بِمَا يُخِلُّ بَعْدَالَتِهِ أَوْ ضَبْطِهِ. وَيُقَالُ فِي الْفَعْلِ مِنْهُ: ((جَرَحَ)) بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ،
و((جَرَحَ)) بِتَشْدِيدِهَا؛ لِلْكَثَرَةِ وَالْمُبَالَغَةِ.

التَّعْدِيلُ فِي اللُّغَةِ:

هُوَ التَّقْوِيمُ وَالتَّسْوِيَةُ، وَاسْتُعِيرَ فِي الْمَعْنَوِيَّاتِ بِمَعْنَى الشَّأْنِ عَلَى الشَّخْصِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى دِينِهِ الْقَوِيمِ وَخُلِقَ السَّوِيُّ وَضَبَطَ الْمُسْتَقِيمُ

التَّعْدِيلُ فِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ:

تَرْكِهُ رَاوِي الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ بِأَنَّهُ عَدْلٌ أَوْضَاطٌ.

تَعْرِيفُ ((عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ)):

تَعْرِيفُهُ النَّظَرِيُّ: هُوَ الْقَوَاعِدُ الَّتِي تَنْبَنِي عَلَيْهَا مَعْرِفَةُ الرُّوَاةِ الَّذِينَ تُقْبَلُ رَوَايَاتُهُمْ أَوْ تُرَدُّهَا.
تَعْرِيفُهُ التَّطْبِيقِيُّ: هُوَ إِنْزَالُ كُلِّ رَاوٍ مَنْزِلَتَهُ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا مِنَ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ.

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ السَّتَّةُ

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ

الَّذِي يُوصَفُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ الْكَثِيرَةِ وَهِيَ بِصِغَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ أَوْ بِمَعْنَاهُ، نَحْوُ: أَوْثَقُ النَّاسِ، أَوْ أَثْبَتُ النَّاسِ، أَوْ إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الثَّبَتِ، أَوْ لَا أَعْرِفُ لَهُ نَظِيرًا فِي الدُّنْيَا، أَوْ أَصْدَقُ مَنْ أَدْرَكْتُ مِنَ الْبَشَرِ، أَوْ لَا أَحَدٌ أَثْبَتُ مِنْهُ، أَوْ مَنْ مِثْلُ فُلَانٍ، أَوْ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ، أَوْ لَا يُسْأَلُ عَنْ مِثْلِهِ، أَوْ أَعْدَلُ النَّاسِ، ((مِنْ زِيَادَاتِي)) أَوْ إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الثَّقَةِ، أَوْ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا خَيْرًا مِنْ فُلَانٍ أَوْ أَصْدَقُ النَّاسِ، أَوْ لَا رَأْيْتُ أَحْفَظَ مِنْهُ، أَوْ لَا رَأْيْتُ أَثْبَتَ مِنْهُ، أَوْ لَا يَأْتِي عَلَيْنَا مِثْلُهُ، أَوْ كَانَ آيَةً الْحِفْظِ، أَوْ أَصْدَقُ النَّاسِ، أَوْ أَضْبَطُ النَّاسِ، أَوْ أَوْثَقُ الْخَلْقِ، أَوْ كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الدُّنْيَا وَغَيْرِ ذَلِكَ.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

رَوَايَتُهَا صَحِيحٌ لِدَاتِهِ وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَلَكِنَّ بَيْنَهَا تَفَاوُتٌ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”أَثْبَتُ النَّاسِ“

مثاله:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِقْسَمٍ، الْبَصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَلِيَّةٍ.

أَقُولُ:

لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَقْدِيمَةِ ((الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ)) وَتَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ((وَالذَّهَبِيُّ فِي تَقْدِيمَةِ ((مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ)) وَالْعِرَاقِيُّ فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعُلُومِ الْحَدِيثِ وَالتَّوْوِي فِي ((التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ)) وَفِي مُقَدِّمَةِ ((الْمِنْهَاجِ شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ))

ذَكَرَهَا مَوْجُودَةً فِي كَلَامِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ، وَأَوَّلُ مَنْ ذَكَرَهَا فِي كُتُبِ أُصُولِ الْحَدِيثِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَدْرُ الدِّينِ الرَّزْكَشِيُّ الشَّافِعِيُّ شَارِحُ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، أَوْ سَنَدُ الْحُفَاطِ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ.

أَقُولُ أَيْضًا:

زَادَ الْعَسْقَلَانِيُّ عَلَيَّ سِتَّةَ مَرَاتِبٍ "مَرْتَبَةُ الصَّحَابِيِّ" قَبْلَ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ فِي كِتَابِهِ ((تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ)) وَذَكَرَهَا جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ مُنْفَرِدَةً فَمَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ سَبْعَةٌ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْجَمْهُورِ سِتَّةٌ وَاخْتَرْتُ طَرِيقَهُمْ وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ كَمَا لَا خَفِيَ عَلَيَّ الْعَاقِلِ.

قَالَ الْإِمَامُ جَلَّالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، السُّيُوطِيُّ الشَّافِعِيُّ (المتوفى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالْمَرْتَبَةُ الَّتِي زَادَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَعْلَى مِنْ مَرْتَبَةِ التَّكْرِيرِ، وَهِيَ الْوَصْفُ بِأَفْعَلٍ، كَأَوْثَقِ النَّاسِ وَأَثْبَتِ النَّاسِ، أَوْ نَحْوِهِ، كَأَلْيِهِ الْمُنتَهِي فِي التَّثَبُّتِ. قُلْتُ: وَمِنْهُ، لَا أَحَدٌ أَثَبَّتْ مِنْهُ، وَمَنْ مِثْلُ فَلَانٍ، وَفُلَانٌ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ، وَلَمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ، وَهِيَ فِي أَلْفَاظِهِمْ.

فَالْمَرْتَبَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ {ابْنُ الصَّلَاحِ} أَعْلَى، هِيَ ثَالِثَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ.

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج: 1، ص: 186، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417 هـ 1996م)

أَقُولُ: بَلْ لَعَلَّهُ زَادَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى قُدْوَةُ الْمُحَدِّثِينَ الْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَمَالِ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَهَادَرِ الزَّرْكَشِيُّ الشَّافِعِيُّ (المتوفى: 793هـ) (تَعَمَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ) حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِهِ الْجَلِيلِ الْمُعْتَمَدِ الْمُفِيدِ ((الثُّكْتُ عَلَيَّ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ)): (قَوْلُهُ): الْأُولَى: ثِقَةٌ...إِلَى آخِرِهِ.

تَقْدِيمُ هَذِهِ الرُّتْبَةِ تَبَعٌ فِيهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، لَكِنَّ ثَمَّ رُتْبَةً أَعْلَى مِنْهَا يَنْبَغِي تَقْدِيمُهَا وَهُوَ تَكَرُّرُ التَّوَثُّيقِ، إِمَّا مَعَ تَبَايُنِ الْأَلْفَاظِ، كَقَوْلِهِمْ: ثَبَّتْ حُجَّةً، أَوْ ثَبَّتْ حَافِظٌ أَوْثَقَةً ثَبَّتْ، أَوْ ثِقَةً مُتَقِنٌ، وَنَحْوُهُ، وَإِمَّا مَعَ إِعَادَةِ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِمْ: ثِقَةً ثِقَةً، وَنَحْوَهَا، فَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ أَعْلَى الْعِبَارَاتِ فِي الرُّوَاةِ الْمَقْبُولِينَ، كَذَا قَالَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ الْمِيزَانِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَعْلَى مِنْهَا قَوْلُهُمْ: "فُلَانٌ لَا يُسْأَلُ عَنْ مِثْلِهِ" وَنَحْوُهُ. انْتَهَى.

(الثُّكْتُ عَلَيَّ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ج: 3، ص: 431، أضواء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ 1998م)

قَالَ الْإِمَامُ بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ الْبِقَاعِيِّ الشَّافِعِيِّ تَلْمِيزُ الْعَسْقَلَانِيِّ (الْمُتَوَفَّى: 885هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قَوْلُهُ: (مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: ((أَلْفَاظُ التَّعْدِيلِ))، فَإِنَّ الْمَرَاتِبَ هِيَ الطَّبَقَاتُ، فَيَنْحَلُّ {أَيُّ: يَنْزُلُ} إِلَى أَنَّ الْمَرَاتِبَ لَهَا مَرَاتِبٌ، وَالطَّبَقَاتُ لَهَا طَبَقَاتٌ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْكَلَامَ صَحِيحٌ بِتَقْدِيرِ ((مَرَاتِبُ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ))، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فَارْفَعُ التَّعْدِيلَ مَا كَرَّرْتَهُ) جَعَلَ شَيْخُنَا حَافِظُ الْعَصْرِ ابْنُ حَجَرٍ - وَهُوَ الْحَقُّ - أَعْلَى الْمَرَاتِبِ صِغَةً أَفْعَلٌ؛ لِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الرِّيَادَةِ، كَأَن يُقَالَ: فُلَانٌ أَوْثَقُ النَّاسِ أَوْ أَثْبَتُ النَّاسِ.

(النكت الوفية بما في شرح الالفية، ج: 2، ص: 21، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م)

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمُورِّخُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيُّ الشَّافِعِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَهِيَ سِتٌّ، وَقُدِّمَتْ لِشَرَفِهَا وَلِمُوَازَاةِ الْبَابِ قَبْلَهَا، الَّتِي هِيَ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ تَتِمَاتِهِ، وَلَدَا أَرْدَفَهُ بِهَا.

(وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ) الْمُنْقَسِمَانِ إِلَى أَعْلَى وَأَدْنَى وَبَيْنَ ذَلِكَ، حَسَبَمَا دَلَّ عَلَيْهِ تَنَوُّعُهُمْ لِلْأَلْفَاظِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهَا لَهَا اخْتِصَارًا، مَعَ شُمُولِ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ لَهَا.

(قَدْ هَدَبَهُ) بِالْمُعْجَمَةِ، أَيُّ: هَذَبَ كُلًّا مِنْهُمَا، حَيْثُ نَقَّى اللَّفْظَ الصَّادِرَ مِنْهُمَا فِيهِمَا (ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ) بَغَيْرِ تَنْوِينٍ لِلزُّوْنِ وَبِهِ، مَعَ تَرْكِ هَمْزَةٍ مَا بَعْدَهُ، هُوَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدٍ بْنِ إِدْرِيسَ الرَّازِيِّ؛ (إِذْ رَبَّه) فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ (الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ) فَأَجَادَ وَأَحْسَنَ، كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ.

(وَالشَّيْخُ) ابْنُ الصَّلَاحِ (زَادَ) عَلَيْهِ (فِيهِمَا) أَلْفَاظًا أَخَذَهَا مِنْ كَلَامٍ غَيْرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ (و) كَذَا (زِدْتُ) عَلَيَّ كُلِّ مَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (مَا فِي كَلَامٍ) أَيْمَةٌ (أَهْلُهُ) أَيُّ: الْحَدِيثِ (وَجَدْتُ) مِنَ الْأَلْفَاظِ فِي ذَلِكَ، يَعْنِي: بِدُونِ اسْتِقْصَاءٍ، وَإِلَّا فَمَنْ نَظَرَ كُتِبَ الرِّجَالِ، كَكِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الْمَذْكُورِ، وَالْكَامِلِ لِابْنِ عَدِيِّ، وَالتَّهْذِيبِ وَغَيْرِهَا، ظَفَرَ بِالْأَلْفَاظِ كَثِيرَةً.

وَلَوْ اعْتَنَى بَارِعٌ بِتَتَبُعِهَا، وَوَضَعَ كُلَّ لَفْظَةٍ بِالْمُرْتَبَةِ الْمُشَابِهَةِ لَهَا، مَعَ شَرْحِ مَعَانِيهَا لُغَةً وَاصْطِلَاحًا لَكَانَ حَسَنًا. وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا يُلْهَجُ بِذِكْرِ ذَلِكَ، فَمَا تَيْسَّرَ، وَالْوَاقِفُ عَلَى عِبَارَاتِ الْقَوْمِ يَفْهَمُ مَقَاصِدَهُمْ بِمَا عُرِفَ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَيَقْرَأُ تَرْشُدًا إِلَى ذَلِكَ.

(فَارْفَعُ) مَرَاتِبِ (التَّعْدِيلِ) مَا أَتَى، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا، بِصِيغَةِ أَفْعَلَ، كَأَن يُقَال: أَوْثَقُ النَّاسَ، أَوْ أَثْبَتُ النَّاسَ، أَوْ نَحْوَهُمَا، مِثْلُ قَوْلِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنِي أَصْدَقُ مَنْ أَدْرَكْتُ مِنَ الْبَشَرِ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، لَمَّا تَدَلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الصِّيغَةُ مِنَ الزِّيَادَةِ.

وَأَلْحَقَ بِهَا شَيْخُنَا: "إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي التَّثْبِتِ".

وَهَلْ يَلْتَحِقُ بِهَا مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي ابْنِ مَهْدِيٍّ: لَا أَعْرِفُ لَهُ نَظِيرًا فِي الدُّنْيَا؟ مُحْتَمِلٌ. ثُمَّ يَلِيهِ مَا هُوَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى عِنْدَ بَعْضِهِمْ، قَوْلُهُمْ: فَلَانٌ لَا يُسْأَلُ عَنْ مِثْلِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 277-278، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ)

قَالَ زَيْنُ الدِّينِ أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ السَّنِيكِيُّ الْقَاهِرِيُّ الشَّافِعِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ):

(مَرَاتِبُ) أَلْفَاظِ (التَّعْدِيلِ)، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، بَلْ خَمْسَةٌ، أَوْ سِتَّةٌ. (فَارْفَعُ) مَرَاتِبِ (التَّعْدِيلِ) مَا أَتَى - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - بِصِيغَةِ أَفْعَلَ، كَأَوْثَقِ النَّاسِ، أَوْ أَثْبَتِ النَّاسِ، وَكَذَا إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي التَّثْبِتِ.
(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 344، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْإِمَامُ الْمُؤَلَّانُ أَبُو الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ (سُلْطَانِ) مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ الْقَارِيُّ الْحَنَفِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 1014 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَمِنْ الْمُهِّمِ أَيْضًا مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ، وَأَرْفَعُهَا) بِالرَّفْعِ أَيُّ: أَرْفَعُ مَرَاتِبِهِ (الْوَصْفُ أَيْضًا) أَيُّ كَمَا سَبَقَ (بِمَا دَلَّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ، وَأَصْرَحُ ذَلِكَ التَّعْيِيرُ بِ: أَفْعَلَ، كَ: أَوْثَقِ النَّاسِ) أَيُّ أَكْثَرَهُمْ اعْتِمَادًا، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ أَعْدَلُ النَّاسِ. (أَوْ أَثْبَتُ النَّاسِ) أَيُّ حِفْظًا، وَعَدَالَةً. (أَوْ إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي التَّثْبِتِ) أَيُّ التَّيَقُّطِ، وَالْإِحْتِيَاظِ فِي الدِّيَانَةِ، وَالرَّوَايَةِ، وَفِي مَعْنَاهُ: فَلَانٌ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ.

(شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 728، قديمي كتب خانة مقابل آرام باغ - كراتشي، باكستان)

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ

وَهُوَ مَا يُوصَفُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ بِحَيْثُ كُرِّرَ فِيهِ أَحَدُ أَلْفَاظِ الضَّبْطِ وَالتَّوْنِيقِ دُونَ أَلْفَاظِ الْعَدَالَةِ، إِمَّا بِعَيْنِهِ: كَثْفَةُ ثِقَةٍ، أَوْ ثَبَتِ ثَبَتٌ أَوْ لَا، كَثْفَةُ ثَبَتٍ، أَوْ ثَبَتِ ثِقَةٍ، أَوْ ثِقَةٍ حُجَّةٍ، أَوْ ثِقَةٍ حَافِظٍ، أَوْ ثِقَةٍ مُتَقِنٍ، أَوْ عَدَلٍ ضَابِطٍ ((مِنْ زِيَادَاتِي)) أَوْ حُجَّةٍ حَافِظٍ.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

صَحِيحٌ لِّذَاتِهِ وَلَكِنَّهُ دُونَ الْأُولَى.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”ثِقَّةٌ ثَبَتٌ“.

مثاله:

أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُرُوزِيِّ نَزِيلِ نَيْسَابُورٍ.

أَقُولُ:

مَا زَادَ عَلَى مَرَّتَيْنِ يَكُونُ أَعْلَى مِنْهَا وَأَدْنَى مِنَ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى، كَقَوْلِ: ثِقَّةٌ، مَأْمُونٌ، ثَبَتٌ، حُجَّةٌ، صَاحِبُ حَدِيثٍ وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ بَيْنَ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ السَّخَاوِيِّ وَالْمَلَا عَلِيِّ الْقَارِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

أَقُولُ أَيْضًا:

قَوْلُ الْقَارِيِّ مَعْرِيًا إِلَى السَّخَاوِيِّ: وَمِنْ صِيغِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ: كَأَنَّهُ مُصَحَّفٌ. اِنْتَهَى.
هَذَا وَهُمْ مِنَ الْإِمَامِ الْقَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنِّي وَنَفَعْنَا بِعُلُومِهِ وَبَرَكَاتِهِ) بَلْ ذَكَرَهَا السَّخَاوِيُّ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ الْآتِيَةِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا فِي هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقُولُ أَيْضًا:

لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ الثَّانِيَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَقْدِيمَةِ ((الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ)) وَتَقْيِي الدِّينِ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي ((مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ)) وَالْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي ((التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ)) وَأَوَّلُ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ الثَّانِيَةَ مُؤَرِّخُ الْإِسْلَامِ شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ فِي ((مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ)) ثُمَّ الْإِمَامُ الزَّركَشِيُّ فِي ((الثَّكْتِ عَلَيَّ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ)) ثُمَّ الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ فِي ((التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ)) وَ((شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ)) وَ((شَرْحِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ)).

قَالَ إِمَامُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، مُؤَرِّخُ الْإِسْلَامِ، قُدْوَةُ الْمُحَدِّثِينَ، عُمْدَةُ الْأَنَامِ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الذَّهَبِيِّ (الْمُتَوَفَّى: 748هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

فَاعْلَى الْعِبَارَاتِ فِي الرُّوَاةِ الْمَقْبُولِينَ: ثِقَّةٌ حُجَّةٌ، وَثَبْتُ حَافِظٌ، وَثِقَةٌ مُتَّقِنٌ، وَثِقَةٌ ثِقَّةٌ.
(ميزان الإعتدال في نقد الرجال، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ 1995م)

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَأَمَّا الْمَرْتَبَةُ الَّتِي زَادَهَا الذَّهَبِيُّ وَالْعِرَاقِيُّ فَإِنَّهَا أَعْلَى مِنْ هَذِهِ {أَي: الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى وَهِيَ: ثِقَّةٌ أَوْ مُتَّقِنٌ {، وَهُوَ: مَا كُرِّرَ فِيهِ أَحَدُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ {أَي: ثِقَّةٌ أَوْ مُتَّقِنٌ وَغَيْرُهُمَا أَلْفَاظُ الضَّبْطِ { إِمَّا بِعَيْنِهِ، كَثْفَةً ثِقَةً، أَوْ لَا: كَثْفَةً ثَبَّتِ أَوْ ثِقَةً حُجَّةً أَوْ ثِقَةً حَافِظًا.

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج: 1، ص: 186، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417هـ 1996م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) فِي ((شَرْحِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ)) رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى:

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ عَلَيَّ أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ: أَعْلَاهَا - وَلَمْ يَذْكُرْهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَلَا الْمُصَنِّفُ {أَي: ابْنُ الصَّلَاحِ} - تَكَرُّرُ لَفْظِ التَّوَثُّيقِ {دُونَ لَفْظِ الْعَدَالَةِ} كَمَا تَقَدَّمَ وَسِوَاءُ كُرَّرَ اللَّفْظُ بِعَيْنِهِ كَقَوْلِهِ: ثِقَّةٌ ثِقَةً أَوْ مَعَ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ: ثَبَّتِ ثِقَةً أَوْ ثِقَةً حُجَّةً.

(الشذا الفتح من علوم ابن الصلاح، ج: 1، ص: 268، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ 1998م)

أَقُولُ:

قَوْلُ الْعِرَاقِيِّ: مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ عَلَيَّ أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ. انْتَهَى. حَيْثُ لَمْ يَذْكُرِ الْعِرَاقِيُّ الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى وَصَمَّ الْمَرْتَبَةَ الرَّابِعَةَ إِلَى الْخَامِسَةِ فَمَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ عِنْدَهُ أَرْبَعَةٌ وَعِنْدَنَا سِتَّةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ حَافِظُ الْعَصْرِ عُمَدَةُ الْمُخَرِّجِينَ زَيْنُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَدَّبَهُ (ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ) إِذْ رَتَّبَهُ
وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهِمَا، وَزِدْتُ مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَدْتُ
فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ: مَا كَرَّرْتَهُ كَ(ثَقَّةٍ) (تَبَّتْ) وَلَوْ أَعَدَّتْهُ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ عَلَى أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ طَبَقَاتٍ {أَوْ سِتٍّ طَبَقَاتٍ عَلَى تَرْتِيبِنَا}.

فَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: الْعُلْيَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَلَا ابْنُ الصَّلَاحِ فِيمَا زَادَهُ عَلَيْهِ؛ وَهِيَ: إِذَا كُرِّرَ لَفْظُ التَّوَثُّيقِ الْمَذْكُورِ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى، إِمَّا مَعَ تَبَائِنِ اللَّفْظَيْنِ، كَقَوْلِهِمْ: ((تَبَّتْ حُجَّةٌ))، أَوْ ((تَبَّتْ حَافِظٌ))، أَوْ ((ثَقَّةٌ تَبَّتْ))، أَوْ ((ثَقَّةٌ مُتَقِنٌ))، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَإِمَّا مَعَ إِعَادَةِ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِمْ: ثَقَّةٌ ثَقَّةٌ، وَنَحْوَهَا. وَهَذَا الْمُرَادُ بِقَوْلِي: (وَلَوْ أَعَدَّتْهُ) أَيُّ: لَوْ أَعَدَّتْ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ بَعِيْنَهُ، فَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ أَعْلَى الْعِبَارَاتِ فِي الرُّوَاةِ الْمَقْبُولِينَ، كَمَا قَالَه الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ "مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ".

وَقَوْلِي: (كَ:ثَقَّةٌ تَبَّتْ) أَشِيرُ بِالْمِثَالِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ تَكَرُّرُ أَلْفَاظِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى، لَا مُطْلَقُ تَكَرُّرِ التَّوَثُّيقِ {أَيُّ: التَّعْدِيلِ}.

(شرح البصرة والندوة، ج: 1، ص: 371-370، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ-2002م)

أَقُولُ:

أَرَادَ الْعِرَاقِيُّ بِلَفْظِهِ ((أَلْفَاظِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى)) التَّعْدِيلَ بِلَفْظِ الضَّبْطِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِمْ: ثَقَّةٌ، وَتَبَّتْ، وَحَافِظٌ، وَمُتَقِنٌ، وَحُجَّةٌ، وَهِيَ الْمَرَاتِبُ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى الَّتِي حَدِيثُهَا صَحِيحٌ بِإِخْلَافٍ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ.

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ يَلِيهِ مَا هُوَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى عِنْدَ الذَّهَبِيِّ فِي مُقَدِّمَةِ ((مِيزَانِهِ))، وَتَبَعَهُ النَّاطِمُ {الْعِرَاقِيُّ} (مَا كَرَّرْتَهُ) مِنْ أَلْفَاظِ الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ لِهَذِهِ خَاصَّةً، مَعَ تَبَائِنِ الْأَلْفَاظِ (كَثَقَّةٌ تَبَّتْ)، أَوْ تَبَّتْ حُجَّةٌ، (وَلَوْ أَعَدَّتْهُ) أَيُّ: اللَّفْظَ الْوَاحِدَ، كَثَقَّةٌ ثَقَّةٌ، أَوْ تَبَّتْ تَبَّتْ، لِأَنَّ التَّأَكِيدَ الْحَاصِلَ بِالتَّكَرُّارِ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْكَلَامِ الْخَالِي مِنْهُ.

وَعَلِي هَذَا فَمَا زَادَ عَلَيَّ مَرَّتَيْنِ مَثَلًا يَكُونُ أَعْلَى مِنْهَا، كَقَوْلِ ابْنِ سَعْدٍ فِي شُعْبَةَ: ثِقَّةٌ، مَأْمُونٌ، ثَبِتَ، حُجَّةٌ، صَاحِبُ حَدِيثٍ. وَأَكْثَرُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَكَانَ ثِقَةً ثِقَةً تَسْعَ مَرَّاتٍ، وَكَأَنَّهُ سَكَتَ لَا نَقْطَاعَ نَفْسِهِ، وَدُونَ قَوْلِ ابْنِ سَعْدٍ..... ثَبِتُ ثَبِتُ سِتًّا أَوْ سَبْعًا.

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 278-279، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ)

قال السُّنَيْكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ يَلِيهِ مَا هُوَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى عِنْدَ الدَّهَبِيِّ، وَتَبِعَهُ التَّائِيْمُ {أَي: الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ، وَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ ثَانِيَةٌ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا} (مَا كَرَّرْتَهُ) أَنْتَ مِنْ أَلْفَاظِ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَهُ، سَوَاءً اخْتَلَفَتِ الْأَلْفَاظُ (ك: ثِقَّةٌ ثَبِتَ) أَوْ ثَبِتَ حُجَّةٌ أَمْ لَا، كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَلَوْ أَعَدَّتْهُ) أَي: اللَّفْظُ الْوَاحِدَ كَثْفَةً ثِقَةً، أَوْ ثَبِتَ ثَبِتَ. فَإِنْ زَادَ عَلَيَّ مَرَّتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ كَانَ أَعْلَى مِنْهَا.

وَالثَّبِتُ - بِالْإِسْكَانِ - الثَّابِتُ، وَبِالْفَتْحِ: الثَّبَاتُ، وَالْحُجَّةُ، وَمَا يُثْبِتُ فِيهِ الْمُحَدِّثُ سَمَاعَهُ مَعَ أَسْمَاءِ الْمُشَارِكِينَ لَهُ فِيهِ.

(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 344، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قال الإمام القَارِي (الْمُتَوَفَّى: 1014 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(ثُمَّ مَا) أَي: بِلَفْظٍ (تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ مِّنَ الصِّفَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّعْدِيلِ) بِأَنْ تَكَرَّرَ بِعَيْنِهِ، (أَوْ صِفَتَيْنِ) أَي: مُتَعَايِرَتَيْنِ،

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: (كثْفَةُ ثِقَةٍ) بِكَسْرِ الْمُثَلَّثَةِ فِيهِمَا، وَحَذْفِ الْوَاوِ مِنْهُمَا، كَعِدَةٍ وَدِيَةٍ مِنَ الْوُثُوقِ، وَهُوَ الْاعْتِمَادُ، وَالْحَمْلُ لِلْمَبَالِغَةِ كَرَجُلٍ عَدْلٍ، أَوْ بِحَذْفِ مُضَافٍ أَي: ذُو ثِقَةٍ، وَالتَّكَرُّارُ لِلتَّأْكِيدِ (أَوْ ثَبِتَ ثَبِتَ). قَالَ السَّخَاوِيُّ: بِسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ: الثَّابِتُ الْقَلْبُ وَاللِّسَانُ وَالْكِتَابُ، الْحُجَّةُ، وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَمَا يُثْبِتُ فِيهِ الْمُحَدِّثُ مَسْمُوعَهُ مَعَ أَسْمَاءِ الْمُشَارِكِينَ لَهُ فِيهِ، لِأَنَّهُ كَالْحُجَّةِ عِنْدَ الشَّخْصِ لِسَمَاعِهِ، وَسَمَاعِ غَيْرِهِ، وَمِنْ صَيَغِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ: كَأَنَّهُ مُصَحَّفٌ.

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُ: (أَوْ ثِقَةً حَافِظٍ، أَوْ عَدْلٍ صَابِغٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ) كَثْفَةُ ثَبِتٍ، وَعَكْسِهِ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ التَّأْكِيدَ الْحَاصِلَ بِالتَّكَرُّارِ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْكَلَامِ الْخَالِي مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا، فَمَا زَادَ فِيهِ عَلَيَّ مَرَّتَيْنِ مَثَلًا تَكُونُ أَعْلَى مِنْهَا، كَقَوْلِ ابْنِ سَعْدٍ فِي شُعْبَةَ: ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ، ثَبِتَ حُجَّةٌ، صَاحِبُ حَدِيثٍ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَأَكْثَرُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَكَانَ ثِقَةً ثِقَةً تَسْعَ مَرَّاتٍ، وَكَأَنَّهُ سَكَتَ لَا نَقْطَاعَ نَفْسِهِ. انْتَهَى. يَعْنِي أَرَادَ التَّكْثِيرَ وَالتَّأْكِيدَ دُونَ الْحَصْرِ وَالتَّحْدِيدِ.

(شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 729-728، قديمي كتب خانه مقابل آرام باغ _ كراتشي، باكستان)

الْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ

مَا يُذَكَّرُ فِيهَا لَفْظٌ وَاحِدٌ دَالٌّ عَلَى ضَبْطِ الرَّائِي فَقَطْ، نَحْوُ: ثِقَّةٌ، أَوْ مُتَقِنٌ أَوْ ثَبَّتٌ، أَوْ حُجَّةٌ، أَوْ حَافِظٌ، أَوْ ضَابِطٌ، أَوْ إِمَامٌ، أَوْ كَأَنَّهُ الْمُصَحَّفُ، أَوْ مِيزَانٌ.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

صَحِيحٌ لِدَّائِهِ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”ثِقَّةٌ“.

مثاله:

أَحْمَدُ بْنُ سَفِيَانَ النَّسَائِيُّ الْمُرُوزِيُّ.

أَقُولُ:

وَاشْتَرَطَ فِي هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى عَدَالَةَ الرَّائِي بِالِاتِّفَاقِ كَمَا أَفَادَهُ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ.

أَقُولُ أَيْضًا:

إِذَا قَالَ إِمَامٌ مِّنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ مَاهِرٌ فِي فَنِّ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ فِي رَجُلٍ مِّنْ أَحَدِ أَلْفَاظِ مَرَاتِبِ التَّوَثُّيقِ يَكْفِي لِعَدَالَةِ هَذَا الرَّائِي قَوْلُهُ، وَلَوْ لَمْ يُصَرِّحْ فِي حَقِّهِ أَحَدُ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ وَإِذَا صَرَّحَ فِسْقُهُ فَهُوَ كَذَلِكَ، فَإِذَا قَالَ إِمَامُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي رَأْيٍ: هُوَ أَثَبَّتَ النَّاسَ أَوْ ثِقَّةٌ حُجَّةٌ أَوْ مُتَقِنٌ أَوْ غَيْرُهَا مِّنْ أَلْفَاظِ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، فَهُوَ ثِقَّةٌ عَادِلٌ بِالرَّيْبِ، وَضَبْطُهُ وَعَدَالَتُهُ ثَابِتَانِ بِقَوْلِهِ فَقَطْ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ طَالَعَ كُتُبَ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَ الْكُتُبِ الْمُخَرَّجَاتِ.

أَقُولُ أَيْضًا:

وَمَرْتَبَةُ ((إِمَامٍ)) فَوْقَ مَرْتَبَةِ ((حُجَّةٍ))، وَمَرْتَبَةُ ((حُجَّةٍ)) أَعْلَى مِنْ مَرْتَبَةِ ((حَافِظٍ))، وَكَذَلِكَ مَرْتَبَةُ ((حَافِظٍ)) أَعْظَمُ مِنْ مَرْتَبَةِ ((ثَبَّتٍ وَثِقَةٍ)) كَمَا يَدُلُّ كَلَامُ الْأَيْمَةِ.

أَقُولُ أَيْضًا:

لَمْ يَزِدِ الدَّهَبِيُّ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ عَلَيَّ "ثِقَّةً" أَحَدَ أَلْفَاظِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ لِأَنَّهُ وَاضِحٌ جَدًّا وَزَادَ فِيهِ سَائِرُ الْأَيْمَةِ الْأَلْفَاظَ الْكَثِيرَةَ تَسْهِيلًا وَتَنْسِيحًا.

قَالَ الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الْعَلَّامَةُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، تَقِيُّ الدِّينِ، أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ ابْنُ الْمُفْتِي صَلَاحُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مُوسَى الْكُرْدِيِّ، الشَّهْرُزُورِيِّ، الْمَوْصِلِيِّ، الشَّافِعِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّلَاحِ (الْمُتَوَفَّى: 643هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: فِي بَيَانِ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ بَيْنَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَدْ رَتَّبَهَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فَأَجَادَ وَأَحْسَنَ، وَنَحْنُ نُرَتِّبُهَا كَذَلِكَ، وَنُورِدُ مَا ذَكَرَهُ، وَنُضِيفُ إِلَيْهِ مَا بَلَّغْنَا فِي ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. أَمَّا أَلْفَاظُ التَّعْدِيلِ فَعَلَيَّ مَرَاتِبُ:

(الأُولَى) {وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ}: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "إِذَا قِيلَ لِلْوَاحِدِ إِنَّهُ "ثِقَّةٌ أَوْ مُتَقِنٌ" فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ".

قُلْتُ: وَكَذَا إِذَا قِيلَ "ثَبَّتْ أَوْ حُجَّةٌ"، وَكَذَا إِذَا قِيلَ فِي الْعَدْلِ إِنَّهُ "حَافِظٌ أَوْ ضَابِطٌ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص: 243-242، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1423هـ-2002م)

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 793هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(قَوْلُهُ): قُلْتُ: وَكَذَا إِذَا قِيلَ: ثَبَّتْ أَوْ حُجَّةٌ... إِنْتَهَى.

وَقَضَيْتُهُ أَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لَفْظُهُ: "ثَبَّتْ" ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مَعَ اللَّفْظَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَلَعَلَّهَا سَقَطَتْ مِنْ نُسْخَةِ الْمُصَنِّفِ فَاسْتَدْرَكَهَا.

وَكَلَامُ أَبِي دَاوُدَ يَفْتَضِي أَنَّ "الْحُجَّةَ" أَقْوَى مِنْ: "الثَّقَّةِ"؛ قَالَ الْأَجَرِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَنْتٍ شَرْحِبِيلَ فَقَالَ: ثِقَّةٌ يُخْطِئُ كَمَا يُخْطِئُ النَّاسُ، قُلْتُ: هُوَ حُجَّةٌ؟ قَالَ: الْحُجَّةُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

وَكَذَا قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ثِقَّةٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَأَبُو أُوَيْسٍ صُدُوقٌ لَيْسَ بِحُجَّةٍ حَكَاهُ عَنْهُ عَبَّاسُ الدَّوْرِيِّ.

(النُّكْتُ عَلَى مَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ج: 3، ص: 433-432، أضواء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) فِي (شَرْحِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَزَادَ الذَّهَبِيُّ فِي أَوَّلِ ((الْمِيزَانِ)) دَرَجَةً أَرْفَعَ مِنْ هَذِهِ وَهِيَ أَنْ يُكْرَرَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ، كَقَوْلِهِ: ثِقَّةٌ ثِقَّةٌ، أَوْ ثِقَّةٌ ثَبَّتْ، أَوْ ثَبَّتْ حُجَّةٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ التَّكَرَّارَ لَهُ مَزِيَّةُ التَّأَكُّدِ.
وَاعْتَرَضَ عَلَيَّ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ: قُلْتُ: وَكَذَا إِذَا قِيلَ ((ثَبَّتْ))، مُفْهِمًا كَوْنَهَا مِنْ زِيَادَاتِهِ عَلَيَّ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ مَعَ أَنَّهَا فِي بَعْضِ نُسخِهِ.

(الشذا الفتح من علوم ابن الصلاح، ج:1، ص:267، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية- الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ إِذَا رَتَّبَ مَرَاتِبَ التَّعْدِيلِ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ:

الثَّانِيَةُ {هِيَ ثَالِثَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ} أَنْ يَقُولَ ثِقَّةٌ أَوْ ثَبَّتْ أَوْ حُجَّةٌ وَلَمْ يُكْرَرْ.

(الشذا الفتح من علوم ابن الصلاح، ج:1، ص:268، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية- الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م)

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

فَالْمَرْتَبَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ {ابْنُ الصَّلَاحِ} أَعْلَى، هِيَ ثَالِثَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ.

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج:1، ص:186، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417 هـ /1996م)

قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 748هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ ثِقَّةٌ.

(ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج:1، ص:114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ/1995م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ يَلِيهِ (ثِقَّةٌ) أَوْ (ثَبَّتْ) أَوْ (مُتَقِنٌ) أَوْ (حُجَّةٌ) أَوْ إِذَا عَزَوْا

الْحِفْظَ أَوْ ضَبَطًا لَعْدُلٍ.....

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ {وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ}: وَهِيَ الَّتِي جَعَلَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ

الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى؛

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: ((وَجَدْتُ الْأَلْفَاظَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَيَّ مَرَاتِبَ شَتَّى، فَإِذَا قِيلَ لِلوَاحِدِ: إِنَّهُ

ثِقَّةٌ أَوْ مُتَقِنٌ، فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجَّ بِحَدِيثِهِ)).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: ((وَكَذَا إِذَا قِيلَ: ثَبَّتْ، أَوْ حُجَّةٌ. وَكَذَا إِذَا قِيلَ فِي الْعَدْلِ: إِنَّهُ حَافِظٌ أَوْ ضَابِطٌ)).

قَالَ الْخَطِيبُ: ((أَرْفَعُ الْعِبَارَاتِ أَنْ يُقَالَ: حُجَّةٌ، أَوْ ثِقَّةٌ)).

(شرح التبصرة والتذكرة، ج:1، ص:371، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ-2002م)

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(ثُمَّ يَلِيهِ) مَا هُوَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَالثَّانِيَةُ عِنْدَ النَّاطِمِ، وَالرَّابِعَةُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَرَّرْنَاهُ {وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ} {ثِقَّةٌ أَوْ ثَبَتٌ}، بِسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، الثَّابِتُ الْقَلْبُ وَاللِّسَانُ وَالْكِتَابُ، الْحُجَّةُ،

وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَمَا يُثَبِّتُ فِيهِ الْمُحَدِّثُ مَسْمُوعَهُ مَعَ أَسمَاءِ الْمُشَارِكِينَ لَهُ فِيهِ، لِأَنَّهُ كَالْحُجَّةِ عِنْدَ الشَّخْصِ لِسَمَاعِهِ وَسَمَاعِ غَيْرِهِ.

وَمِنْ صَيَغِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ "كَأَنَّهُ مُصَحَّفٌ"، (أَوْ) فَلَانٌ (مُتَقِنٌ أَوْ حُجَّةٌ) أَوْ إِمَامٌ، كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الذَّهَبِيِّ، وَلِذَا قَالَ الْحَاكِمُ: الشَّافِعِيُّ إِمَامٌ، وَقَالَ فِي الرَّبِيعِ: ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ.

(أَوْ إِذَا عَزَوْا) بِنَقْلِ هَمَزَةِ الثَّلَاثَةِ مَعَ التَّنْوِينِ، وَإِنْ ائْتَرَ مَعَ تَرْكِهِ بِالْقَطْعِ، أَيُّ: نَسَبِ الْأَيْمَةِ (الْحِفْظُ أَوْ) نَسَبُوا (ضَبْطًا لِعَدْلٍ) كَأَن يُقَالَ فِيهِ: حَافِظٌ أَوْ ضَابِطٌ، إِذْ مُجَرَّدُ الْوَصْفِ بِكُلِّ مَنَّهُمَا غَيْرُ كَافٍ فِي التَّوَثُّيقِ، بَلْ بَيْنَ الْعَدْلِ وَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، لِأَنَّهُ يُوجَدُ بِدُونِهِمَا، وَيُوجَدَانِ بِدُونِهِ، وَتُوجَدُ الثَّلَاثَةُ.

وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ سَأَلَ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ رَجُلٍ، فَقَالَ: "حَافِظٌ، فَقَالَ لَهُ: أَهْوَ صَدُوقٌ؟" وَكَانَ أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الشَّاذْكُونِيُّ مِنَ الْحَفَاطِ الْكِبَارِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُتَّهَمُ بِشُرْبِ الْبَيْدِ وَبِالْوَضْعِ، حَتَّى قَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَضْعَفُ عِنْدِي مِنْ كُلِّ ضَعِيفٍ.

وَرُوي بَعْدَ مَوْتِهِ فِي النَّوْمِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ؟ قَالَ: غَفَرَ لِي، فَقِيلَ: بِمَاذَا؟ قَالَ: كُنْتُ فِي طَرِيقِ أَصْبَهَانَ، فَأَخَذَنِي مَطَرٌ، وَكَانَ مَعِيَ كُتُبٌ، وَلَمْ أَكُنْ تَحْتَ سَقْفٍ وَلَا شَيْءٍ، فَأَنْكَبْتُ عَلَيَّ كُتُبِي حَتَّى أَصْبَحْتُ وَهَذَا الْمَطَرُ، فَغَفَرَ اللَّهُ لِي بِذَلِكَ فِي آخِرِينَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُجَرَّدَ الْوَصْفِ بِالْإِتْقَانِ كَذَلِكَ، قِيَاسًا عَلَى الضَّبْطِ إِذْ هُمَا مُتَقَارِبَانِ، لَا يَزِيدُ الْإِتْقَانُ عَلَى الضَّبْطِ سِوَى إِشْعَارِهِ بِمَزِيدِ الضَّبْطِ، وَصَنِيعُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ يُشْعِرُ بِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا قِيلَ لِلْوَاحِدِ: إِنَّهُ ثِقَّةٌ أَوْ مُتَقِنٌ ثَبَتٌ، فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، حَيْثُ أَرَدَفَ الْمُتَقِنَ بِثَبَتِ الْمُقْتَضِي لِلْعَدَالَةِ، بِدُونِ "أَوْ" الَّتِي عَبَّرَ بِهَا فِي غَيْرِهَا،

وَحِينَئِذٍ فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ فِي جَعْلِهِ لَفْظَ "ثَبَتٌ" مِنْ زِيَادَاتِهِ عَلَى ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، لِأَنَّهَا فِيمَا ظَهَرَ كَمَا قَرَّرْنَاهُ لَيْسَتْ مُسْتَقِلَّةً.

وَكَذَا لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِ لَفْظُ الْحُجَّةِ وَمَا بَعْدَهَا، بَلِ الثَّلَاثَةُ مِنْ زِيَادَاتِ ابْنِ الصَّلَاحِ مَعَ تَفَاوُتِهَا،

فَكَلَامُ أَبِي دَاوُدَ يَقْتَضِي أَنَّ الْحُجَّةَ أَقْوَى مِنَ الثَّقَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَجْرِيَّ سَأَلَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بَنْتِ شَرْحِبِيلَ، فَقَالَ: "ثِقَّةٌ يُخْطِئُ، كَمَا يُخْطِئُ النَّاسُ، قَالَ الْأَجْرِيُّ: فَقُلْتُ: هُوَ حُجَّةٌ؟ قَالَ: الْحُجَّةُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ". وَكَذَا قَالَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: ثِقَّةٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ: ثِقَّةٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَفِي أَبِي أُوَيْسٍ: صَدُوقٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ. وَكَأَنَّ هَذِهِ النُّكْتَةَ قَدَّمَهَا الْحَاطِبُ حَيْثُ قَالَ: أَرْفَعُ الْعِبَارَاتِ أَنْ يُقَالَ: حُجَّةٌ أَوْ ثِقَّةٌ. ثُمَّ إِنَّ مَا تَقَدَّمَ فِي أَنَّ الْوَصْفَ بِالضَّبْطِ وَالْحِفْظِ، وَكَذَا الْإِتْقَانُ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي عَدَلٍ هُوَ حَيْثُ لَمْ يُصَرِّحْ ذَاكَ الْإِمَامُ بِهِ، إِذْ لَوْ صَرَّحَ بِهِ كَانَ أَعْلَى، وَلَذَا أَدْرَجَ شَيْخُنَا عَدْلًا ضَابِطًا فِي الَّتِي قَبْلَهَا. وَخَالَفَ الذَّهَبِيُّ فَعَدَّ حَافِظًا ثِقَّةً مِنْ هَذِهِ، وَأَدْرَجَ فِي أَلْفَاظِهَا إِمَامًا فَقَطْ، وَجَعَلَ ثِقَّةً، وَقَوِيَ الْحَدِيثُ، وَصَحِيحُهُ، وَجَيْدُ الْمَعْرِفَةِ، مَرْتَبَةٌ أُخْرَى، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَا بُدَّ فِي آخِرِهَا أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِعَدَلٍ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: هُوَ مِيزَانٌ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: يَعْنِي: فِي الْعِلْمِ وَلَكِنَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْعَدَالَةِ كَصَابِطٍ.

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 279-282، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ)

أَقُولُ:

قَوْلُ السَّخَاوِيِّ: وَالرَّابِعَةُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَرَّرْنَاهُ. اِنْتَهَى.
الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى عِنْدَهُ "أَثَبْتُ النَّاسَ" وَ الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ "مَّا كُرِّرَ فِيهَا أَحَدُ أَلْفَاظِ الضَّبْطِ فَوْقَ مَرَّتَيْنِ"
وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ مَّا كُرِّرَ فِيهَا أَحَدُ أَلْفَاظِ الضَّبْطِ مَرَّتَيْنِ وَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ، هَلَمْ جَرًّا، فَتَرْتِيبُ السَّخَاوِيِّ مُخَالَفٌ لَّتَرْتِيبِنَا مِنْ وَجْهِ وَكَذَا تَرْتِيبُ السُّنَيْكِيِّ وَالْقَارِي حَيْثُ جَعَلَا بَيْنَ الْمَرْتَبَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مَرْتَبَةً أُخْرَى. فَرَادَا مَرْتَبَةً بَيْنَ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وَالْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ فَجَعَلَا السَّبْعَةَ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ.

أَقُولُ:

قَوْلُ السَّخَاوِيِّ: وَخَالَفَ الذَّهَبِيُّ فَعَدَّ حَافِظًا ثِقَّةً مِنْ هَذِهِ، وَأَدْرَجَ فِي أَلْفَاظِهَا إِمَامًا فَقَطْ، وَجَعَلَ ثِقَّةً، وَقَوِيَ الْحَدِيثُ، وَصَحِيحُهُ، وَجَيْدُ الْمَعْرِفَةِ، مَرْتَبَةٌ أُخْرَى، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَا بُدَّ فِي آخِرِهَا أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِعَدَلٍ. اِنْتَهَى.

عِبَارَتُ الذَّهَبِيِّ فِي ((مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ)) الَّذِي طُبِعَ فِي ((دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ - لُبْنَانَ))

هَكَذَا:

فَأَعْلَى الْعِبَارَاتِ فِي الرُّوَاةِ الْمَقْبُولِينَ: ثِقَّةٌ حُجَّةٌ، وَثَبَّتْ حَافِظٌ، وَثِقَّةٌ مُتَّقِنٌ، وَثِقَّةٌ ثِقَّةٌ، ثُمَّ ثِقَّةٌ، ثُمَّ مَقْبُولٌ، ثُمَّ صَدُوقٌ، وَلَا بَأْسَ بِهِ، وَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، ثُمَّ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، وَجَيِّدُ الْحَدِيثِ، وَصَالِحُ الْحَدِيثِ، وَشَيْخٌ وَسَطٌ، وَشَيْخٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَصَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَصَوِيلٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ-1995م)

قَالَ السُّنَيْكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(ثُمَّ يَلِيهِ) مَا هُوَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِ الصَّلَاحِ، وَالثَّانِيَةُ عِنْدَ النَّازِمِ {الْعِرَاقِيُّ}، وَالثَّلَاثَةُ عِنْدَ شَيْخِنَا {الْعَسْقَلَانِيِّ}: {ثِقَّةٌ، أَوْ ثَبَّتْ، أَوْ فَلَانٌ مُتَّقِنٌ، أَوْ حُجَّةٌ، أَوْ إِذَا عَزَوْا} بِدَرَجِ هَمْزَةٍ ((أَوْ)) فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ أَيُّ: أَوْ نَسَبِ الْأَيْمَةِ (الْحِفْظُ، أَوْ ضَبْطًا لَعْدَلٍ)، كَأَن يُقَالُ فِيهِ: حَافِظٌ، أَوْ ضَابِطٌ، فَمُجَرَّدُ الْوَصْفِ بِكُلِّ مَنَّهُمَا غَيْرُ كَافٍ فِي التَّوَثُّيقِ، بَلْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعَدْلِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُمَا يُوجَدَانِ بِدُونِهِ، وَيُوجَدُ بِدُونِهِمَا، وَيُوجَدُ الثَّلَاثَةُ، فَعَلِمَ أَنَّ الْوَصْفَ بِكُلِّ مَنَّهُمَا مَعَ الْعَدْلِ كَافٍ، وَأَنَّهُ يَلِي مَرْتَبَةَ التَّكْرِيرِ عِنْدَ النَّازِمِ كَالذَّهَبِيِّ، لَكِنْ جَعَلَهُ شَيْخُنَا مَنَّهُمَا.

(فَتْحُ الْبَاقِي بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ، ج: 1، ص: 345-344، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْقَارِي (الْمُتَوَفَّى: 1014 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قِيلَ: فَالْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ بَلِ الرَّابِعَةُ {وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ ثَالِثَةٌ عَلَي تَرْتِيْبِنَا وَرَابِعَةٌ عَلَي تَرْتِيْبِيهِ} مَا أُفْرِدَ بِصِفَةٍ لَمْ تُؤَكَّدْ كَثْفَةً، أَوْ حَافِظٌ، أَوْ حُجَّةٌ، أَوْ ضَابِطٌ.

(شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 730، قديمي كتب خانه مقابل آرام باغ - كراتشي، باكستان)

الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ

مَا يُذَكَّرُ فِيهَا اللَّفْظُ الْوَاحِدُ الدَّالُّ عَلَى عَدَالَةِ رَاوٍ فَقَطْ، نَحْوُ: صَدُوقٌ، أَوْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ أَوْ مَأْمُونٌ، أَوْ خِيَارٌ، أَوْ خَيْرٌ أَوْ خِيَارُ الْخَلْقِ أَوْ خِيَارُ النَّاسِ.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

حَسَنٌ لِدَاتِهِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ وَالسَّادِسَةِ وَلَكِنَّ بَيْنَهَا تَفَاوُتٌ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”لَا بَأْسَ بِهِ“.

مثاله:

أبو الفضل الربيع بن محمد الكندي

أَقُولُ:

”مَحَلُّهُ الصَّدَقُ“، اُخْتَلِفَ فِيهِ.

وَذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ.
وَذَكَرَهَا الذَّهَبِيُّ وَالْعِرَاقِيُّ وَالسُّيُوطِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ فِي الْخَامِسَةِ وَالْأُولَى ذَكَرَهُ فِي الْخَامِسَةِ الْآتِيَةِ.
وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّ صَدُوقًا مُبَالِغَةً فِي الصَّدَقِ، بِخِلَافِ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَهَا مَحَلُّهُ وَمَرْتَبَتُهُ مُطْلَقُ الصَّدَقِ.

أَقُولُ أَيْضًا:

”مَقْبُولٌ“ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ وَذَكَرَهُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ ”تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ“
فِي الْمَرْتَبَةِ السَّادِسَةِ، وَ الْأَحْسَنُ طَرِيقَةُ الذَّهَبِيِّ.
وَوَضَّعَ لِي وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ مَا قَالَ الذَّهَبِيُّ هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُحَدِّثِينَ وَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ هُوَ مُخْتَصٌّ بِكِتَابِهِ ((تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ)) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

أَقُولُ أَيْضًا:

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: تَسْوِيَةٌ بَيْنَ ((ثَقَّةٍ)) وَ((لَبَّاسٍ بِهِ)) عِنْدَ ابْنِ مَعِينٍ خِلَافًا لَطَرِيقَةِ الْجَمْهُورِ، فَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي رَأْيِهِ: ((لَبَّاسٌ بِهِ))، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: ((ثَقَّةٌ)).
وَخَالَفَهُ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ وَالْعِرَاقِيُّ وَالسُّيُوطِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَقَالُوا عَدَمَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ ((ثَقَّةٍ)) وَبَيْنَ ((لَبَّاسٍ بِهِ)) عِنْدَ ابْنِ مَعِينٍ كَسَائِرِ الْأَيْمَةِ،
وَقَالُوا: وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ مَعِينٍ: إِنَّ قَوْلِي لَيْسَ بِهِ بِأَسْ كَقَوْلِي ثَقَّةً، حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ التَّسْوِيَةُ، إِنَّمَا قَالَ: إِنَّ مَنْ قَالَ فِيهِ هَذَا فَهُوَ ثَقَّةٌ، وَلِلثَقَّةِ مَرَاتِبُ، فَالتَّعْيِيرُ بِثَقَّةٍ أَرْفَعُ مِنَ التَّعْيِيرِ بِلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي مُطْلَقِ الثَّقَّةِ. وَسَيَأْتِي كَلَامُهُمْ.
وَمَازَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَيْهِ دَلِيلُهُ قَوِيٌّ، وَهُوَ أَحْسَنُ عِنْدِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 748هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ مَقْبُولٌ، ثُمَّ صَدُوقٌ، وَلَا بَأْسَ بِهِ، وَلَيْسَ بِهِ بِأَسْ.
(ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ/1995م)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (الْمُتَوَفَّى: 643هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(الثَّانِيَةُ) {وَهَذِهِ رَابِعَةٌ عَلَيَّ تَرْتِيبًا} : قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: " إِذَا قِيلَ إِنَّهُ صَدُوقٌ أَوْ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ " فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَةُ.
قُلْتُ: هَذَا كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ لَا تُشْعِرُ بِشَرِيطَةِ الضَّبْطِ، فَيُنْظَرُ فِي حَدِيثِهِ وَيُخْتَبَرُ حَتَّى يُعْرَفَ ضَبْطُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقِهِ فِي أَوَّلِ هَذَا النَّوعِ.
وَإِنْ لَمْ نَسْتَوْفِ النَّظَرَ الْمَعْرَفَ لِكَوْنِ ذَلِكَ الْمُحَدَّثِ فِي نَفْسِهِ ضَابِطًا مُطْلَقًا، وَاحْتَجْنَا إِلَى حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِ اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَنَظَرْنَا هَلْ لَهُ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةٍ غَيْرِهِ؟ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقِ الْأَعْتَابِ فِي النَّوعِ الْخَامِسِ عَشَرَ.

وَمَشْهُورٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الْقُدَوَّةِ {أَيِ: الْمُقْتَدِي} فِي هَذَا الشَّأْنِ أَنَّهُ حَدَّثَ، فَقَالَ: " حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ "، فَقِيلَ لَهُ: " أَكَانَ ثَقَّةً؟ " فَقَالَ: " كَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ مَأْمُونًا، وَكَانَ خَيْرًا - وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ خَيْرًا - الثَّقَّةُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ ".

ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِّمَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: إِنَّكَ تَقُولُ: فَلَانٌ " لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ "، وَفُلَانٌ " ضَعِيفٌ "؟ قَالَ: إِذَا قُلْتُ لَكَ: " لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ " فَهُوَ ثِقَّةٌ، وَإِذَا قُلْتُ لَكَ: " هُوَ ضَعِيفٌ " فَلَيْسَ هُوَ بِثِقَةٍ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ.

قُلْتُ: لَيْسَ فِي هَذَا حِكَايَةُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً، بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص: 244-243، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1423هـ 2002م)

قَوْلُهُ: لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ لَا تُشْعِرُ بِشَرِيطَةِ الضَّبْطِ، أَنْتَهَى.

مُرَادُهُ بِالضَّبْطِ الضَّبْطُ التَّامُّ الَّذِي اشْتَرَطَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الرَّزْكَسِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 793هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(قَوْلُهُ): "وَرَدَ عَنِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ... " إِلَى آخِرِهِ.

فِيهِ أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَعَرُّدِ ابْنِ مَعِينٍ بِذَلِكَ غَيْرُ جَيِّدٍ، وَقَدْ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ: "قُلْتُ: الرَّحْمَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ دُحِيمٌ مَا تَقُولُ فِي عَلِيِّ بْنِ حَوْشَبِ الْفَزَارِيِّ فَقَالَ: "لَا بَأْسَ بِهِ" قُلْتُ: وَلَمْ لَا تَقُولُ ثِقَّةً وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا؟ قَالَ قَدْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّهُ ثِقَّةٌ".

الثَّانِي: مِمَّا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِّمَا تَقَدَّمَ، فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ ابْنَ مَعِينٍ لَمْ يَقُلْ إِنَّ قَوْلِي لَا بَأْسَ بِهِ مُسَاوٍ لِلثَّقَّةِ، بَلْ قَالَ: إِنَّ مَا قُلْتُ فِيهِ هَذَا فَهُوَ ثِقَّةٌ. وَلِلثَّقَةِ مَرَاتِبٌ. وَالتَّعْيِيرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِمْ "ثِقَّةٌ" أَرْفَعُ مِنَ التَّعْيِيرِ عَنْهُ ب: "أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ" وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي مُطْلَقِ الثَّقَّةِ.

وَيَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ التَّعْيِيرَ بِالثَّقَّةِ أَرْفَعُ حِكَايَةُ الْمُصَنِّفِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَحَكِيِّ الْمُرَوِّذِيِّ نَحْوَهَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

(النُّكْتُ عَلَى مَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ج: 3، ص: 434-433، أضواء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ 1998م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى:

الثَّلَاثَةُ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ صَدُوقٌ أَوْ مَأْمُونٌ أَوْ خَيْرٌ.

وَلَيْسَ مِنْهَا مَحَلُّهُ الصَّدَقُ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

وَالظَّاهِرُ جَعْلُهَا مِنَ الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمِيزَانِ.

(الشُّذَا الْفَتَاحُ مِنْ عُلُومِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ج: 1، ص: 268، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ 1998م)

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(الثَّانِيَةُ) مِنَ الْمَرَاتِبِ وَهِيَ رَابِعَةٌ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ {وَكَذَا عَلَيَّ تَرْتِيبًا} (صَدُوقٌ، أَوْ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ). زَادَ الْعِرَاقِيُّ: أَوْ مَأْمُونٌ، أَوْ خِيَارٌ، أَوْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. (قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ) مَنْ قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ (هُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَةُ).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (وَهُوَ كَمَا قَالَ، لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَا تُشْعِرُ بِالضَّبْطِ، فَيُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ) بِمُوَافَقَةِ الصَّابِطِينَ (عَلَيَّ مَا تَقَدَّمَ) فِي أَوَائِلِ هَذَا النَّوعِ.

(وَعَنْ يَحْيَى ابْنِ مَعِينٍ) أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي خَيْثَمَةَ وَقَدْ قَالَ لَهُ إِنَّكَ تَقُولُ: فَلَانَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَلَانَ ضَعِيفٌ (إِذَا قُلْتَ) لَكَ (لَا بَأْسَ بِهِ فَهُوَ ثِقَّةٌ) وَإِذَا قُلْتَ لَكَ: هُوَ ضَعِيفٌ فَلَيْسَ هُوَ بِثِقَةٍ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، فَأَشْعَرَ بِاسْتِوَاءِ اللَّفْظَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ حِكَايَةٌ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، بَلْ نَسَبَهُ إِلَيَّ نَفْسُهُ خَاصَّةً (وَلَا يُقَاوِمُ قَوْلُهُ عَنْ نَفْسِهِ نَقْلَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَهْلِ الْفَنِّ).

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ مَعِينٍ: إِنَّ قَوْلِي لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ كَقَوْلِي ثِقَّةٌ، حَتَّى يُلْزَمَ مِنْهُ التَّسْوِيَةُ، إِنَّمَا قَالَ: إِنَّ مَنْ قَالَ فِيهِ هَذَا فَهُوَ ثِقَّةٌ، وَلِلثِقَةِ مَرَاتِبٌ، فَالتَّعْيِيرُ بِثِقَةٍ أَرْفَعُ مِنَ التَّعْيِيرِ بِلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي مُطْلَقِ الثَّقَّةِ.

وَيَدُلُّ عَلَيَّ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ، فَقِيلَ لَهُ أَكَانَ ثِقَّةً؟ فَقَالَ: كَانَ صَدُوقًا وَكَانَ مَأْمُونًا وَكَانَ خَيْرًا، الثَّقَّةُ شُعْبَةٌ وَسُفْيَانُ.

وَحَكِي الْمُرُودِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ حَنْبَلٍ: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ ثِقَّةٌ؟ قَالَ: تَدْرِي مَا الثَّقَّةُ؟ إِنَّمَا الثَّقَّةُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ.

تَنْبِيْهُ:

جَعَلَ الذَّهَبِيُّ قَوْلَهُمْ: مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، مُؤَخَّرًا عَنْ قَوْلِهِمْ صَدُوقٌ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الَّتِي تَلِيهَا، وَتَبِعَهُ الْعِرَاقِيُّ لِأَنَّ صَدُوقًا مُبَالِغَةٌ فِي الصَّدَقِ، بِخِلَافِ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَيَّ أَنَّ صَاحِبَهَا مَحَلُّهُ وَمَرْتَبَتُهُ مُطْلَقُ {الصَّدَقِ}.

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج: 1، ص: 187-186، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417 هـ 1996 م)

أَقُولُ:

يُوجَدُ فِي آخِرِ كَلَامِ السُّيُوطِيِّ لَفْظُ "الصَّدَقِ" بِحَسَبِ بَعْضِ الْمَطْبُوعَاتِ وَلَكِنَّهُ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ "دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ" وَ الصَّحِيحُ وَجُودُهُ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.....وَيَلِي (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) (صَدُوقٌ) وَصِلَ

بِذَاكَ (مَأْمُونًا) (خِيَارًا).....

الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ {وَهَذِهِ رَابِعَةٌ عَلَي تَرْتِيبِنَا} : قَوْلُهُمْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ صَدُوقٌ، أَوْ مَأْمُونٌ، أَوْ خِيَارٌ.

وَجَعَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ الصَّلَاحِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ الثَّانِيَةَ وَاقْتَصَرَ فِيهَا عَلَي قَوْلِهِمْ: صَدُوقٌ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، وَأَدْخَلَ فِيهَا قَوْلَهُمْ: مَحَلُّهُ الصَّدَقُ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِنَّ مَنْ قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ، فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، وَأَخَّرْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الَّتِي تَلِي هَذِهِ تَبَعًا لِّصَاحِبِ " الْمِيزَانِ " .
(شرح التبصرة والتذكرة، ج: 1، ص: 371، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ-2002م)

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَيَلِي) هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ خَامِسَةٌ {وَرَابِعَةٌ فِي تَرْتِيبِنَا} وَهِيَ قَوْلُهُمْ:

(لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ (صَدُوقٌ) ، وَصَفٌ بِالصَّدَقِ عَلَي طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ، لَا مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، وَإِنْ أَدْرَجَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، ثُمَّ ابْنُ الصَّلَاحِ هُنَا، فَإِنَّهَا كَمَا سَيَأْتِي تَبَعًا لِلذَّهَبِيِّ مِنَ الَّتِي بَعْدَهَا. (وَصِلَ) بِكُسْرِ اللَّامِ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ (بِذَاكَ) أَي: بِقَوْل: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَالَّذِينَ بَعْدَهُ (مَأْمُونًا) أَوْ (خِيَارًا) مِنَ الْخَيْرِ ضِدَّ الشَّرِّ،

وَمِنْ ذَلِكَ الْوَصْفُ لِسَيْفِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِأَنَّهُ مِنْ خِيَارِ الْخَلْقِ، كَمَا وَقَعَ فِي أَصْلِ حَدِيثِهِ مِنْ سُنَنِ

النَّسَائِيِّ.

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 282، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ)

قَالَ السُّنَيْكِيُّ (المتوفى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَيْلِي) هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ رَابِعَةٌ عِنْدَ شَيْخِنَا، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ (صَدُوقٌ، وَصِل) - بِكَسْرِ اللَّامِ - مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ (بِذَاكَ) أَي: بِمَا ذَكَرَ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ (مَأْمُونًا)، أَوْ (خِيَارًا)، كَأَن يُقَال: هُوَ مَأْمُونٌ، أَوْ خِيَارُ النَّاسِ.

(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 345، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْقَارِي (المتوفى: 1014هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالرَّابِعَةُ، قَوْلُهُمْ: لَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، أَوْ صَدُوقٌ، أَوْ مَأْمُونٌ، أَوْ خِيَارٌ. فَكُلُّ مَنْ قِيلَ فِيهِ الْمَرَاتِبُ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَمَنْ قِيلَ فِيهِ الرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ لَا تُشْعِرُ بِشَرِيطَةِ الضَّبْطِ، فَيُنْظَرُ فِي حَدِيثِهِ، وَيُخْتَبَرُ حَتَّى يُعْرِفَ ضَبْطُهُ.

(شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 730، قديمي كتب خانة مقابل آرام باغ - كراتشي، باكستان)

أَقُولُ:

قَوْلُ الْقَارِي: ((فَكُلُّ مَنْ قِيلَ فِيهِ الْمَرَاتِبُ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ)). انْتَهَى. هِيَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ وَالْمَرْتَبَةُ الَّتِي جَعَلَ الْقَارِي بَيْنَ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَهِيَ مَا كُرِّرَ فِيهَا أَحَدُ أَلْفَاظِ الضَّبْطِ فَوْقَ مَرَّتَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: ((مَنْ قِيلَ فِيهِ الرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ)). انْتَهَى.

هِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ عَلَي تَرْتِيبِنَا.

وَلَكِنْ أَخْطَأَ الْقَارِي فِي نَقْلِ حُكْمِ الْمَرَاتِبِ بِحَيْثُ جَعَلَ الْمَرْتَبَةَ الثَّلَاثَةَ مِنَ الْمَرَاتِبِ الَّتِي يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنَ الْمَرَاتِبِ الَّتِي يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ كَمَا فِي كَلَامِهِ.

الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ

مَا يُذَكَّرُ فِيهَا اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى عَدَالَةِ رَاوٍ فَقَطَّ مَعَ بَيَانِ الضُّعْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
 نَحْوُ: شَيْخٌ أَوْ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، أَوْ إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ، أَوْ شَيْخٌ وَسَطٌ، مُكَرَّرٌ، أَوْ جَيِّدُ الْحَدِيثِ،
 حَسَنُ الْحَدِيثِ، أَوْ رَوَّاهُ عَنْهُ، أَوْ إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ، أَوْ وَسَطٌ، أَوْ شَيْخٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ، أَوْ مَقَارِبَ الْحَدِيثِ
 بِالْفَتْحِ، أَوْ مَقَارِبَ الْحَدِيثِ بِالْكَسْرِ، أَوْ صُوَيْلِحٌ، أَوْ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ أَرْجُو أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، أَوْ
 صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أَوْ صَدُوقٌ يَهُمُّ، أَوْ صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ، أَوْ صَدُوقٌ يُخْطِئُ، أَوْ صَدُوقٌ تَغَيَّرَ بِآخِرَةٍ، أَوْ
 مَنْ رُمِيَ بِنَوْعٍ بَدْعَةٍ، كَالْتَشْيِيعِ وَالْقَدْرِ وَالنَّصَبِ وَالْإِرْجَاءِ وَالتَّجْهَمِ، أَوْ فَلَانٌ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

حَدِيثُهُ حَسَنٌ لِّذَاتِهِ دُونَ الرَّابِعَةِ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

شَيْخٌ أَوْ صَدُوقٌ يَهُمُّ أَوْ مَقَارِبُ الْحَدِيثِ.

مثاله:

النعمان بن عبد السلام التيمي الاصبهاني

أَقُولُ:

جَعَلَ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ ((صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، صُوَيْلِحٌ، مَقْبُولٌ))
 فِي الْمَرْتَبَةِ السَّادِسَةِ الْآتِيَةِ ، وَجَعَلَهَا سَائِرُ الْأَئِمَّةِ فِي هَذِهِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ لَفْظِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ؛ لِأَنَّ حُكْمَ هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ وَاحِدٌ وَهُوَ حَدِيثُهُمَا حَسَنٌ لِعَبْرِهِ.

وَظَهَرَ لِي جَوَابُ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الثَّلَاثَةَ مَقَامُهَا وَقُوَّتُهَا عِنْدَهُمْ أَدْنَى وَأَقَلُّ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَلْفَاظِ، وَلِهَذَا الْوَجْهَ آخَرَ الْعِرَاقِيُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الثَّلَاثَةَ إِذَا ذَكَرَ أَلْفَاظَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ بَعْدَ "صَالِحِ الْحَدِيثِ" وَقَدَّمَ بَقِيَّةَ الْأَلْفَاظِ، حَيْثُ قَالَ:

((مَحَلُّهُ الصَّدَقُ أَوْ رَوَّاهُ عَنْهُ أَوْ إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ أَوْ شَيْخٌ وَسَطٌ أَوْ وَسْطٌ أَوْ شَيْخٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ أَوْ مُقَارَبُ الْحَدِيثِ أَوْ جَيِّدُ الْحَدِيثِ أَوْ حَسَنُ الْحَدِيثِ أَوْ صَوِيلٌ أَوْ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ أَرْجُو أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ))
وَجَعَلَهَا الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي الْمَرْتَبَةِ السَّادِسَةِ لِدُنُوِّهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ.

أَقُولُ أَيْضًا:

"مَنْ رُمِيَ بِنَوْعِ بِدْعَةٍ" ذَكَرَهُ الْعَسْكَلَانِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ "تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ" فِي الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ، وَاتَّبَعَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي "تَدْرِيبِ الرَّائِي"، وَهُوَ يَكُونُ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ إِذَا كَانَ صَدُوقًا أَوْ شَيْخًا أَوْ حَسَنَ الْحَدِيثِ، كَحُصَيْنِ ابْنِ نُمَيْرِ الْوَاسِطِيِّ الضَّرِيرِ لَا بَأْسَ بِهِ رُمِيَ بِالنَّصَبِ،

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الْآخَرِيِّ فَهُوَ مِنْهُ، كَهَشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ رُمِيَ بِنَوْعِ بِدْعَةٍ وَلَكِنَّهُ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى مِنْ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَأَصْبَغَ ابْنُ نُبَاتَةَ التَّمِيمِيِّ الْحَنْظَلِيُّ رُمِيَ بِالرَّفْضِ وَهُوَ مَتْرُوكٌ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الضُّعَفَاءِ، وَحَرِيرِ الْحَمَصِيِّ ثَبَّتَ رُمِيَ بِالنَّصَبِ وَهُوَ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعِلْمُهُ أَتْمُ وَأَحْكَمُ.

أَقُولُ أَيْضًا:

"جَيِّدُ الْحَدِيثِ" ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ الْعِرَاقِيُّ وَأَقَرَّهُ السُّيُوطِيُّ.
وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي شَرْحِهِ: أَنَّ الَّذِي نَقَلَهُ الْحَاكِمُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ بِصِيغَةِ أَجُودٍ لَا بِصِيغَةِ أَصَحِّ فَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ {ابْنُ الصَّلَاحِ} يَرَى أَنَّ الْجُودَةَ وَالصَّحَّةَ مُتَرَادِفَانِ أَوْ مُتَغَايِرَانِ وَلِهَذَا قَالَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَقُلْ مِثْلَهُ وَفِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ فِي الطَّبِّ: هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ حَسَنٌ. اِنْتَهَى {كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ}.
فَالْجُودَةُ عِنْدَ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ يُطْلَقُ عَلَى الصَّحَّةِ وَجَيِّدُ الْحَدِيثِ عَلَى مَذْهَبِهِ بِمَعْنَى صَحِيحِ الْحَدِيثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقُولُ أَيْضًا:

وَصَلَ الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةَ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ بِالْمَرْتَبَةِ السَّادِسَةِ، وَأَقْرَهُ السَّخَاوِيُّ وَالسُّنَيْكِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَكَذَا فَعَلَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْتِيبِهِ، فَالْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعِرَاقِيُّ فِي كِتَابِهِ "أَلْفِيَّةٌ" هِيَ الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ عَلَي تَرْتِيبِنَا، وَفَرَقْنَا بَيْنَهُمَا تَبَعًا لِلْإِمَامِ جَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ وَتَسْهِيلًا، وَفَرَّقَ أَمْ لَا، فَالْمَقْصُودُ حَاصِلٌ عَلَي كُلِّ وَجْهِ لِأَنَّ حُكْمَ حَدِيثَيْهِمَا وَاحِدٌ.

أَقُولُ:

قَوْلُهُمْ: ((صَالِحُ الْحَدِيثِ)) إِذَا قَالَهَا ابْنُ مَهْدِيٍّ تَكُونُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي الرُّتْبَةِ الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُهَا عَلَي مَنْ اتَّصَفَ بِصِدْقٍ، أَفَادَهُ الْبِقَاعِيُّ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 748 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، وَجَيِّدُ الْحَدِيثِ، وَصَالِحُ الْحَدِيثِ، وَشَيْخٌ وَسَطٌ، شَيْخٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَصَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَصُؤِيلٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416 هـ 1995 م)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (الْمُتَوَفَّى: 643 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(الثَّالِثَةُ) {وَالْخَامِسَةُ عَلَي تَرْتِيبِنَا}: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: " إِذَا قِيلَ: " شَيْخٌ " فَهُوَ بِالْمَنْزِلَةِ الثَّالِثَةِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَ الثَّانِيَةِ {أَيِ الرَّابِعَةِ عَلَي تَرْتِيبِنَا} ".

(مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَيُعرفُ بِمَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ص: 244، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423 هـ 2002 م)

قَالَ بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 793 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(قَوْلُهُ): "الثَّالِثَةُ: إِذَا قِيلَ: " شَيْخٌ "... إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ الْمَرْيُ: "الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: " شَيْخٌ " أَنَّهُ لَا يُتْرَكُ وَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ مُسْتَقْلَلًا. وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي "الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ": يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ اتَّفَقَتْ لَهُ رَوَايَةُ الْحَدِيثِ أَوْ أَحَادِيثُ أُخِذَتْ عَنْهُ".

(النُّكْتُ عَلَى مَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ج: 3، ص: 434، أضواء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419 هـ 1998 م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى:

الرَّابِعَةُ: مَحَلُّهُ الصَّدَقُ أَوْ رَوَوْا عَنْهُ أَوْ إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ أَوْ شَيْخٌ وَسَطٌ أَوْ شَيْخٌ صَالِحٌ الْحَدِيثِ أَوْ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ أَوْ جَيْدُ الْحَدِيثِ أَوْ حَسَنُ الْحَدِيثِ أَوْ صَوِيلُح أَوْ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ أَرْجُو أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَابْنُ مَعِينٍ سَوَّى بَيْنَ قَوْلِهِ "ثِقَّةٌ" وَبَيْنَ قَوْلِهِ "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"؛ لِقَوْلِهِ: وَإِذَا قُلْتُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَهُوَ ثِقَّةٌ كَذَا فَهَمَّ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ.

وَابْنُ مَعِينٍ لَمْ يَقُلْ: قَوْلِي: وَ((لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)) هُوَ كَقَوْلِي: ((ثِقَّةٌ))، حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ التَّسَاوِي وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي مُطْلَقِ الثَّقَّةِ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: ((ثِقَّةٌ)) أَرْفَعُ مِنْ قَوْلِهِ ((لَا بَأْسَ بِهِ)).

وَفِي كَلَامِ دُحَيْمٍ مَا يُوَافِقُ ابْنَ مَعِينٍ؛ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: مَا تَقُولُ فِي عَلِيِّ بْنِ حَوْشَبِ الْفَرَارِيِّ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ قَالَ: قُلْتُ وَلَمْ لَا تَقُولُ ثِقَّةٌ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا؟ قَالَ: قَدْ قُلْتُ لَكَ إِنَّهُ ثِقَّةٌ.

وَقَالَ الْمُرُوزِيُّ سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ؛ ثِقَّةٌ؟ قَالَ تَدْرِي مَا الثَّقَّةُ؟ إِنَّمَا الثَّقَّةُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: ((الثَّقَّةُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ)) مُخَالَفٌ لِمَا فِي كِتَابِ الْخَطِيبِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّ فِيهِ الثَّقَّةَ شُعْبَةَ وَمُسْعِرٌ وَلَمْ يَذْكُرْ سُفْيَانَ الْبَيْتَةَ كَذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنِ الْخَطِيبِ وَمَعَ هَذَا يَحْتَمِلُ غَلَطَ النَّاسِخِ وَهُوَ أَوَّلِي مِنْ تَغْلِيظِ الشَّيْخِ، مَعَ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ كَمَا حَكَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالْمَزِّي فِي التَّهْذِيبِ فِي تَرْجَمَةِ أَبِي خَلْدَةَ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ فِي تَرْجَمَةِ مُسْعِرٍ؛ فَقَالَ: الثَّقَّةُ شُعْبَةُ وَمُسْعِرٌ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْهُ مَرَّتَيْنِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذَكَرَ الثَّلَاثَةَ فَاقْتَصَرَ الْفَلَّاسُ عَلَى التَّمَثِيلِ بِاثْنَيْنِ فَمَرَّةً ذَكَرَ سُفْيَانَ وَمَرَّةً ذَكَرَ مُسْعِرًا.

(الشذا الفتح من علوم ابن الصلاح، ج: 1، ص: 269-268، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ 1998م)

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(الثَّلَاثَةُ) مِنَ الْمَرَاتِبِ وَهِيَ خَامِسَةٌ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا: (شَيْخٌ).

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: (فَيُكْتَبُ) حَدِيثُهُ (وَيُنْظَرُ) فِيهِ،

وَزَادَ الْعِرَاقِيُّ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ مَعَ قَوْلِهِمْ: مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ، شَيْخٌ وَسَطٌ، مُكَرَّرٌ، جَيْدُ الْحَدِيثِ، حَسَنُ الْحَدِيثِ. وَزَادَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: صَدُوقٌ سَيِّءُ الْحِفْظِ، صَدُوقٌ يَهْمُ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ،

صَدُوقٌ يُخْطِئُ، صَدُوقٌ تَغَيَّرَ بِآخِرَةٍ. قَالَ: وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ، مَنْ رُمِيَ بِنَوْعِ بَدْعَةٍ، كَالْتَشْيِيعِ وَالْقَدْرِ وَالنَّصْبِ وَالْإِرْجَاءِ وَالتَّجْهَمِ.

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج:1، ص:187، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417 هـ 1996م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.....وَتَلَا (مَحَلُّهُ الصَّدَقُ) رَوَوْا عَنْهُ إِلَى
الصَّدَقِ مَا هُوَ كَذَا شَيْخٌ وَسَطٌ أَوْ وَسَطٌ فَحَسَبُ أَوْ شَيْخٌ فَقَطُ
(وَصَالِحُ الْحَدِيثِ) أَوْ (مُقَارِبُهُ) (جَيِّدُهُ) ، (حَسَنُهُ) ، (مُقَارِبُهُ)
صُوَيْلِحٌ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَرْجُو بِأَنْ (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) عَرَاهُ
الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ {هِيَ خَامِسَةٌ بِتَرْتِيبِنَا}: قَوْلُهُمْ: مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، أَوْ رَوَوْا عَنْهُ، أَوْ إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ، أَوْ
شَيْخٌ وَسَطٌ، أَوْ وَسَطٌ، أَوْ شَيْخٌ، أَوْ صَالِحُ الْحَدِيثِ، أَوْ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ - يَفْتَحُ الرَّاءَ وَكَسْرُهَا - كَمَا حَكَاهُ
الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي " شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ "؛ فَلِهَذَا كَرَّرْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي وَسَطِ الْبَيْتِ وَآخِرِهِ. أَوْ
جَيِّدُ الْحَدِيثِ، أَوْ حَسَنُ الْحَدِيثِ، أَوْ صُوَيْلِحٌ، أَوْ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ أَرْجُو أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.
وَأَقْتَصَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ كَلَامِهِ عَلَيَّ قَوْلُهُمْ: شَيْخٌ. وَقَالَ: هُوَ بِالْمَنْزِلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا
يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُنْظَرُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ دُونُهُمَا وَأَقْتَصَرَ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ عَلَيَّ قَوْلُهُمْ: صَالِحُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ: إِنْ
مَنْ قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلِإِعْتِبَارِ.

ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ مِنَ الْأَفَاطِهِمْ عَلَيَّ غَيْرَ تَرْتِيبٍ، قَوْلُهُمْ: فَلَانٌ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ، فَلَانٌ وَسَطٌ، فَلَانٌ
مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، فَلَانٌ مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، قَالَ: وَهُوَ دُونَ قَوْلِهِمْ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَأَمَّا تَمْيِيزُ الْأَلْفَاظِ الَّتِي زِدْتُهَا عَلَيَّ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ، فَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى بِكَمَالِهَا،
وَفِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ قَوْلُهُمْ: مَأْمُونٌ، خِيَارٌ،

وَفِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ قَوْلُهُمْ: فَلَانٌ إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ، وَشَيْخٌ وَسَطٌ، وَوَسَطٌ، وَجَيِّدُ الْحَدِيثِ، وَحَسَنُ
الْحَدِيثِ، وَصُوَيْلِحٌ، وَصَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهِيَ نَظِيرُ مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، وَالْأُولَى أَرْفَعُ؛
لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ حُصُولُ الرَّجَاءِ بِذَلِكَ.

وَ(ابْنُ مَعِينٍ) قَالَ: مَنْ أَقُولُ: (لَا بَأْسَ بِهِ) فَثِقَّةٌ وَنُقْلًا

أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ: أَثِقَّةٌ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ؟ بَلْ

كَانَ (صَدُوقًا) (خَيْرًا) (مَأْمُونًا) الثَّقَّةُ (الثَّوْرِيُّ) لَوْ تَعَوَّنَا

وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَسَمَ ضَعْفًا بَ (صَالِحُ الْحَدِيثِ) إِذْ يَسَمُ

لَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ لَلْفَاطِ التَّعْدِيلِ مَرَاتِبَ، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: ((ثِقَّةٌ)) أَرْفَعُ مِنْ ((لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ))؛ ذَكَرَ بَعْدَهُ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ مَعِينٍ يَفْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: إِنَّكَ تَقُولُ: فُلَانٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَفُلَانٌ ضَعِيفٌ، قَالَ: إِذَا قُلْتَ لَكَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَهُوَ ثِقَّةٌ، وَإِذَا قُلْتَ لَكَ: هُوَ ضَعِيفٌ، فَلَيْسَ هُوَ بِثِقَةٍ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: ((لَيْسَ فِي هَذَا حِكَايَةُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً، بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ)).

قُلْتُ: وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ مَعِينٍ: إِنَّ قَوْلِي: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، كَقَوْلِي: ثِقَّةٌ، حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ التَّسَاوِيُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، إِنَّمَا قَالَ: إِنَّ مَنْ قَالَ فِيهِ هَذَا فَهُوَ ثِقَّةٌ، وَلِلثِقَةِ مَرَاتِبُ. فَالتَّعْيِيرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِمْ: ثِقَّةٌ، أَرْفَعُ مِنَ التَّعْيِيرِ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي مُطْلَقِ الثَّقَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي كَلَامِ دُحَيْمٍ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ ابْنِ مَعِينٍ، فَإِنَّ أَبَا زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: مَا تَقُولُ فِي عَلِيِّ بْنِ حَوْشَبِ الْفَزَارِيِّ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ: قُلْتُ: وَلَمْ لَا تَقُولُ: ثِقَّةٌ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا؟ قَالَ: قَدْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّهُ ثِقَّةٌ.

وَيَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ التَّعْيِيرَ بِثِقَةٍ أَرْفَعُ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ فَقِيلَ لَهُ: أَكَانَ ثِقَةً؟ فَقَالَ: كَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ مَأْمُونًا، وَكَانَ خَيْرًا - وَفِي رِوَايَةٍ وَكَانَ خَيْرًا - الثَّقَّةُ: شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ. فَانْظُرْ كَيْفَ وَصَفَ أَبَا خَلْدَةَ بِمَا يَفْتَضِي الْقُبُولَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يُقَالُ لِمِثْلِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانِ. وَنَحْوُهُ مَا حَكَاهُ الْمُروُذِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ عَطَاءٍ ثِقَةً؟ قَالَ: تَدْرِي مَا الثَّقَّةُ؟! إِنَّمَا الثَّقَّةُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ.

وَقَوْلِي: (لَوْ تَعَوَّنَا)، تَكْمِلَةٌ لِلْوِزْنِ، أَيْ لَوْ تَحْفَظُونَ مَرَاتِبَ الرُّوَاةِ. وَكَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ أَيْضًا - فِيمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ - رُبَّمَا جَرِي ذِكْرُ حَدِيثِ الرَّجُلِ فِيهِ ضَعْفٌ، وَهُوَ رَجُلٌ صَدُوقٌ، فَيَقُولُ: رَجُلٌ صَالِحٌ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(شرح التبصرة والتذكرة، ج: 1، ص: 375-371، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ-2002م)

أَقُولُ:

فِي هَذَا الْمَقَامِ إِشْكَالٌ عِنْدِي حَيْثُ قَالَ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي مَرْتَبَةِ صَالِحِ الْحَدِيثِ - هِيَ الْمَرْتَبَةُ السَّادِسَةُ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ - بَعْدَ كَلَامِ النَّوَوِيِّ:

(الرَّابِعَةُ) وَهِيَ سَادِسَةٌ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا (صَالِحِ الْحَدِيثِ) فَإِنَّهُ (يُكْتَبُ) حَدِيثُهُ (لِلإِعْتِبَارِ). وَزَادَ الْعِرَاقِيُّ فِيهَا، صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، صُوَيْلِحٌ. وَزَادَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَقْبُولٌ. انْتَهَى.

هَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْعِرَاقِيَّ فَرَّقَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَلَكِنَّ صَرِيحَ كَلَامِ الْعِرَاقِيَّ فِي ((شَرْحِ الْفَيْه)) مُخَالِفُ كَلَامِ السُّيُوطِيِّ،

ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّهُ جَعَلَ ((صَالِحِ الْحَدِيثِ)) ((الْمُرْتَبَةِ السَّادِسَةِ)) وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي زَادَ الْعِرَاقِيُّ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ ((صَالِحِ الْحَدِيثِ)) وَضَعَهَا فِي ((السَّادِسَةِ)) وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي زَادَ قَبْلَ ((صَالِحِ الْحَدِيثِ)) وَضَعَهَا فِي الْخَامِسَةِ، فَجَعَلَ الْمُرْتَبَتَيْنِ، وَطَرِيقُ السُّيُوطِيِّ حَسَنٌ وَلَكِنَّ أَيْضًا عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبِقَاعِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 885هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قَوْلُهُ: (إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ) مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ أَنَّهُ غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ الصَّدَقِ. وَتَحْقِيقُ مَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ:

أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَتَعَلَّقُ بِمَا يَصْلَحُ لِتَعْلِقِهِ، وَهُوَ هُنَا قَرِيبٌ، فَالْمَعْنَى: فَلَانٌ قَرِيبٌ إِلَى الصَّدَقِ، وَتَحْتَمِلُ "مَا" أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ، فَيَكُونُ نَفْيًا لِمَا أَثْبَتَهُ الْجُمْلَةُ الْأُولَى، فَيُفِيدُ مَجْمُوعُ الْعِبَارَةِ فِي التَّرَدُّدِ فِي أَمْرِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "مَا هُوَ بَعِيدًا" فَيَكُونُ تَأْكِيدًا لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى بِنَفْيِ ضِدِّهَا، عَلَى نَحْوِ مَا قِيلَ فِي: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ "مَا" اسْتِفْهَامِيَّةً وَيَرْجِعُ الْمَعْنَى إِلَى الشَّكِّ أَيْضًا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: "هُوَ قَرِيبٌ إِلَى الصَّدَقِ"، ثُمَّ سُئِلَ عَنْ مِقْدَارِ الْقُرْبِ فَقَالَ: مَا هُوَ؟ أَقَلِيلٌ أَمْ كَثِيرٌ؟ وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ فِي الدَّجَالِ فِي آخِرِ خَبَرِ الْجَسَّاسَةِ: "أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ، لَا بَلَّ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ" أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي أَوَاخِرِ "الصَّحِيحِ" وَغَيْرُهُ. قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ فِي "شَرْحِهِ": "قَالَ الْقَاضِي: لَفْظَةُ "مَا" هُنَا زَائِدَةٌ صِلَةٌ لِلْكَلَامِ، لَيْسَتْ بِنَافِيَةٍ، وَالْمُرَادُ اثْبَاتُ أَنَّهُ فِي جِهَةِ الْمَشْرِقِ". انْتَهَى.

وَهَذَا الْمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى التَّجْوِيزِ الثَّانِي مِنَ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ الَّذِي ظَهَرَ لِي، وَيُوضَحُ تَجْوِيزُ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ أَنَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي يَعْلَى: "ثُمَّ قَالَ: فِي بَحْرِ فَارِسٍ مَا هُوَ فِي بَحْرِ الرُّومِ، مَا هُوَ، ثَلَاثًا، ثُمَّ ضَرَبَ بِكَفِّهِ الْيُمْنِي عَلَى الْيُسْرَى ثَلَاثًا".

قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) وَ (بَأْسَ عَرَاه) بِزِيَادَةِ سَاكِنِ ثَامِنٍ يُسَمَّى تَذْيِيلًا وَإِذَالَةً، لَكِنْ لَمْ يُجِزْهُ فِي هَذَا الْبَحْرِ، وَلَا أَجَازُوهُ فِي الْمَشْطُورِ، وَإِنَّمَا خَصَّوْهُ بِمَجْزُوءِ الْبَسِيطِ وَالْكَامِلِ، فَيَحْتَمِلُ عَمَلُ الشَّيْخِ هُنَا عَلَى ذَلِكَ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّهُمْ ارْتَكَبُوا فِي ضُرُورَاتِ الشَّعْرِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً لَا تُسَوِّغُ فِي النَّشْرِ، وَإِنْ كَانَ الشَّاعِرُ مُطْلَقُ الْعَنَانِ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ مُقَيَّدًا بِنَوْعٍ، وَبِأَلْفَاظٍ فِي ذَلِكَ النَّوْعِ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ عَنْهَا.

هَذَا وَفِي قَوْلِهِ: ((إِنْ شَاءَ اللَّهُ)) عِلَّةٌ أُخْرَى وَهِيَ الْقَطْعُ: وَهُوَ حَذْفُ سَاكِنِ الْوَتْدِ مِنْ مُسْتَفْعِلِنَ، وَتَسْكِينِ مَا قَبْلَهُ، وَلَا يُجْعَلُ هَذَا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الْإِذَالَةِ، بَلْ مِنَ الْوَقْفِ، وَيُنْقَلُ إِلَى بَحْرِ السَّرِيعِ؛ لِتَقَارُبِ الْبَحْرَيْنِ كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا. وَالْوَقْفُ إِسْكَانُ السَّابِعِ الْمُحَرَّكَ.

قَوْلُهُ: (فَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ أَعْلَى الْعِبَارَاتِ) هُوَ عَلَيَّ حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: فَأَلْفَاظُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، قَالَ الشَّيْخُ فِي "النُّكْتِ": ((لِأَنَّ التَّأَكِيدَ الْحَاصِلَ بِالتَّكْرَارِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَرَبَّةٌ عَلَيَّ الْكَلَامِ الْخَالِي عَنِ التَّأَكِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)).

قَوْلُهُ: (لَا مُطْلَقَ تَكَرُّارِ التَّوْثِيقِ)، أَيْ: صَدُوقٌ صَالِحٌ مَثَلًا، كَمَا يَأْتِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الْإِمَامِ الْقُدَوَةِ فِي هَذَا الشَّانِ، وَكَلَامُهُ يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ الْأَوْصَافَ مِنْ رُتْبَةٍ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَا تَرْقِي إِلَى الرُّتْبَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، فَإِنَّهُ ذَكَرَ لِأَبِي خَلْدَةَ كَمَا يَأْتِي فِي "الشرح" فِي الْأَنْبِيَاءِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ عِدَّةٍ أَوْصَافٍ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَمْ يُبْلَغْهُ مَعَهَا إِلَى الرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِذَا قِيلَ: ثَبَّتْ) قَالَ فِي "النُّكْتِ": "وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ قَوْلَهُ "ثَبَّتْ" ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، فَلَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ إِذْنُ. انْتَهَى.

وَلَيْسَ فِي بَعْضِ النُّسخِ الصَّحِيحَةِ مِنْ كِتَابِهِ إِلَّا مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ، لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ "ثَبَّتْ"، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: إِذَا قِيلَ لِلْوَاحِدِ: إِنَّهُ ثَقَّةٌ أَوْ مُتَقِنٌ ثَبَّتْ، فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، قَالَ: هَكَذَا فِي نُسخَتِي مِنْهُ، أَوْ مُتَقِنٌ ثَبَّتْ، لَمْ يَقُلْ فِيهِ: "أَوْ ثَبَّتْ"، (فَاللَّهُ أَعْلَمُ)). انْتَهَى كَلَامُ "النُّكْتِ".

وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَقِنَ هُوَ الضَّابِطُ الْجَيِّدُ الضَّبْطِ، فَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مَا يَدُلُّ عَلَيَّ الْعَدَالَةِ، إِذَا قَالَ: "ثَبَّتْ"، أَفَادَ ذَلِكَ وَزِيَادَةً؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا تَطْمَئِنُّ بِهِ النَّفْسُ وَتَقْنَعُ بِهِ فَيُثَبَّتُ عِنْدَهَا، أَيْ: لَا تَطْلُبُ عَلَيْهِ مَزِيدًا، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَنْ جَمَعَ إِلَى الضَّبْطِ الْعَدَالَةَ.

قَالَ فِي "الْقَامُوسِ": ((وَأَثَبْتُهُ عَرَفَهُ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ، وَالْأَثْبَاتُ الثَّقَاتُ)). وَقَالَ فِي "النَّهَائَةِ": ((الْثَبْتُ بِالتَّحْرِيكِ: الْحُجَّةُ وَالْبَيِّنَةُ)) فَحِينَئِذٍ يَكُونُ كَالْأَلْفَاظِ الَّتِي قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ: (الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةِ).

قَوْلُهُ: (هَذِهِ مَفْعُولٌ ((جَعَلَ)) الْأَوَّلُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ((الْمَرْتَبَةُ)) الْمَفْعُولُ الثَّانِي، ((وَالثَّانِيَةُ صِفَةً))، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ((الْمَرْتَبَةُ)) صِفَةً ((هَذِهِ))، ((وَالثَّانِيَةُ)) الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: (وَيُنْظَرُ فِيهِ) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: ((هَذَا كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ لَا تُشْعِرُ بِشَرِيطَةِ الضَّبْطِ، فَيُنْظَرُ حَدِيثُهُ وَيُخْبَرُ حَتَّى يُعْرَفَ ضَبْطُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقِهِ فِي أَوَّلِ هَذَا النَّوعِ - أَيْ: مَنْ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ: ((وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبْطِ)) - وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ النَّظَرَ الْمَعْرُوفَ

لَكُونِ ذَلِكَ الْمُحَدَّثِ فِي نَفْسِهِ ضَابِطًا مُطْلَقًا، وَاحْتَجْنَا إِلَى حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِ، اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ وَنَظَرْنَا: هَلْ لَهُ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةٍ غَيْرِهِ؟ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ فِي النَّوعِ الْخَامِسِ عَشَرَ)).
قَوْلُهُ: (وَأَخَرْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ {أَيَّ مَحَلِّهِ الصَّدَقُ}، أَيُّ: لِأَنَّ الدَّرَجَةَ الثَّلَاثَةَ {وَهِيَ رَابِعَةٌ بِتَرْتِيبِنَا} مِنْ أَلْفَاظِهَا: صَدُوقٌ، وَهُوَ وَصْفٌ بِالصَّدَقِ عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ، وَأَمَّا هَذِهِ اللَّفْظَةُ، فَدَالَّةٌ عَلَى أَنَّ صَاحِبَهَا مَحَلُّهُ وَمَرْتَبَتُهُ مُطْلَقُ الصَّدَقِ،

وَلَا يُقَالُ: فَحِينَئِذٍ يَكُونُ "لَا بَأْسَ بِهِ" أَعْلَى مِنْ "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"؛ لِأَنَّهَا أَعْرَفُ مِنْهَا فِي النَّفْيِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ ((بَأْسًا)) فِي الْأُخْرَى نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتَعُمُّ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا كَبِيرُ فَرْقٍ فِي الْعِبَارَةِ بِخِلَافِ: "مَحَلُّهُ الصَّدَقُ"؛ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَا عَدَلَ عَنْ صَدُوقٍ، وَهِيَ أَخْصَرُ إِلَيْهَا إِلَّا لِلْنَكْتَةِ، وَهِيَ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مُقَارَبَ الْحَدِيثِ - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا-) قَالَ الشَّيْخُ فِي "الثُّكْتِ": ((ضُبِطَ فِي الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ الْمَسْمُوعَةِ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَكَذَا ضَبَطَهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ فِي "مُخْتَصَرِيهِ"، وَقَدْ اعْتَرَضَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ ابْنَ السَّيِّدِ حَكِيَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ: الْكَسْرَ وَالْفَتْحَ، وَأَنَّ اللَّفْظَيْنِ حِينَئِذٍ لَا يَسْتَوِيَانِ؛ لِأَنَّ كَسَرَ الرَّاءِ مِنْ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ، وَفَتْحَهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّجْرِيعِ. انْتَهَى.

وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ وَالِدَعْوَى لَيْسَا صَحِيحَيْنِ، بَلِ الْوَجْهَانِ: فَتَحُ الرَّاءِ وَكَسَرُهَا مَعْرُوفَانِ، وَقَدْ حَكَاهُمَا ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي كِتَابِهِ "الْأَحْوَذِيُّ" وَهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِّنْ أَلْفَاظِ التَّوْثِيقِ، وَقَدْ ضُبِطَ أَيْضًا فِي النُّسخِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الْبُخَارِيِّ بِالْوَجْهَيْنِ، وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ فِي أَلْفَاظِ التَّوْثِيقِ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّهَبِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ "الْمِيزَانِ"

وَكَأَنَّ الْمُعْتَرِضَ فَهَمَ مِنْ فَتْحِ الرَّاءِ أَنَّ الشَّيْءَ الْمُقَارَبَ هُوَ الرَّدِيُّ، وَهَذَا فَهْمٌ عَجِيبٌ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مَعْرُوفًا فِي اللُّغَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي أَلْفَاظِ الْعَوَامِّ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: ((سَدِّدُوا وَقَارِبُوا)) فَمَنْ كَسَرَ، قَالَ: إِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُقَارَبٌ لِّحَدِيثِ غَيْرِهِ، وَمَنْ فَتَحَ قَالَ: إِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ حَدِيثَهُ يُقَارَبُهُ حَدِيثُ غَيْرِهِ. وَمَادَّةُ ((فَاعِلٌ)) تَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاعْلَمْ: أَنَّ ابْنَ سَيِّدٍ حَكِيَ فِي الرَّجُلِ الْمُقَارَبِ الْكَسْرَ فَقَطْ، فَقَالَ: ((وَرَجُلٌ مُقَارَبٌ وَمَتَاعٌ مُقَارَبٌ، لَيْسَ بِنَفِيسٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: دِينَ مُقَارَبٌ بِالْكَسْرِ، وَمَتَاعٌ مُقَارَبٌ بِالْفَتْحِ)) هَذِهِ عِبَارَتُهُ فِي ((الْمُحْكَمِ)) فَلَمْ يَحْكُ الْفَتْحَ إِلَّا فِي الْمَتَاعِ فَقَطْ.

وَأَمَّا الْجَوْهَرِيُّ فَجَعَلَ الْكُلَّ بِالْكَسْرِ، فَقَالَ: ((فَلَا تُقَلُّ مُقَارَبٌ)) بِالْفَتْحِ)). انْتَهَى.

وَقَالَ فِي " الْقَامُوسِ " : ((وَشَيْءٌ مُقَارِبٌ - بِالْكَسْرِ - بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ، أَوْ دَيْنٌ مُقَارِبٌ - بِالْكَسْرِ -، وَمَتَاعٌ مُقَارِبٌ - بِالْفَتْحِ -)). وَاعْتَرَضَ الشَّيْخُ عَلَيَّ الْمُعْتَرِضُ فِي نَقْلِهِ وَقَوْلِهِ حَسَنٌ، وَأَمَّا فِيمَا كَانَتْ فِيهِمْ فَلَا.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ مَا نَزَلَ عَنْ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَجْرِيحٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ نَزَلَ بِصَاحِبِهِ عَنِ الرُّتْبَةِ الْعُلْيَا، وَتَوْثِيقٌ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُنْزَلْ صَاحِبُهُ إِلَى دَرَجَةٍ مِنْ يُرَدُّ حَدِيثُهُ، وَالْمُقَارِبُ يَسْتَوِي مَعْنَاهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَالْعَوَامِّ فِي أَنَّهُ مَا بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ، وَإِنْ أَطْلَقَ أَحَدٌ عَلَيْهِ الرَّدَاءَةَ فَمُرَادُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَيِّدِ، وَكُلَّمَا قَرُبَ اللَّفْظُ مِنْ أَوَّلِ مَرَاتِبِ الرَّدِّ كَانَ إِطْلَاقُ التَّجْرِيحِ عَلَيْهِ أَسْوَعَ. وَاعْتَرَضَ الشَّيْخُ عَلَيَّ الْقَائِلَ لِتَنْزِيلِهِ ذَلِكَ عَلَيَّ اسْتِعْمَالِ أَهْلِ الْفَنِّ حَقِيقَةً، وَلَوْ ادَّعَى التَّجَوُّزُ لَمْ يُشَاحِجْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ إِنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرَهُ لَمْ يَشْرَحُوهَا، وَمُرَادُهُ كَمَا ذَكَرَ فِي "النُّكْتِ" أَنَّهُمْ لَمْ يُبَيِّنُوا مِنْ أَيِّ رُتْبَةٍ هِيَ، وَأَمَّا تَمْيِيزُ الْأَفَاطِ التَّوْثِيقِ مِنَ الْأَفَاطِ التَّجْرِيحِ فَأَمْرٌ لَا يَخْفَى عَلَيَّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ رَأَى أَنَّ مَا أُضِيفَ إِلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنَ الْأَفَاطِ التَّوْثِيقِ مِنَ الرُّتْبَةِ الرَّابِعَةِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيَّ الْأَفَاطِ التَّجْرِيحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَعْنِي قَوْلِ الْمُعْتَرِضِ: أَنَّ اللَّفْظَيْنِ حِينَئِذٍ لَا يَسْتَوِيَانِ، أَنَّ اخْتِلَافَ الْحَرَكَاتِ هُنَا مَلْزُومٌ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ فِي التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَيَكُونُ كُلُّ مَنَّهُمَا مِنْ بَابٍ، بِخِلَافِ مَا يَلْزَمُ عَلَيَّ ضَبْطُهُ بِالْكَسْرِ فَقَطْ مِنْ تَوْحِيدِ الْمَعْنَى الْمَلْزُومِ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ. هَذَا تَقْدِيرُ اعْتِرَاضِهِ. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ بِأَنَّ الْوَجْهَيْنِ مَعْرُوفَانِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ وَإِنْ ضَبَطَهُ الْمُصَنِّفُ بَوَجْهِ وَاحِدٍ خِلَافًا لِمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُعْتَرِضِ مِنْ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ افْتَصَرُوا عَلَيَّ وَجْهَ وَاحِدٍ، وَمَعَ الضَّبْطِ بِالْوَجْهَيْنِ جَعَلُوا الْمَعْنَى وَاحِدًا، وَجَعَلُوا اللَّفْظَةَ بِتَقْدِيرِهَا مِنَ الْأَفَاطِ التَّوْثِيقِ فَقَطْ، فَتَوْحِيدُهُمُ الْبَابَ عَلَيَّ تَقْدِيرِ الضَّبْطَيْنِ فَرْعٌ تَوْحِيدُهُمُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُقَارَبَةَ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، فَمَنْ قَارَبَكَ فَقَدْ قَارَبْتَهُ، فَكُلُّ مَنْ كَانَ مُقَارِبًا - بِالْكَسْرِ - كَانَ مُقَارِبًا - بِالْفَتْحِ - فَلَا فَرْقَ فِي الْمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَاقْتَصَرَ فِي الرَّابِعَةِ عَلَيَّ قَوْلُهُمْ: صَالِحُ الْحَدِيثِ) سَيَأْتِي عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ فِي آخِرِ شَرْحِ الْأَبْيَاتِ الَّتِي بَعْدَهَا مَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عِنْدَهُ فِي الرُّتْبَةِ الثَّالِثَةِ {وَهِيَ عَلَيَّ تَرْتِيبًا الرَّابِعَةُ}؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُهَا عَلَيَّ مَنْ اتَّصَفَ بِصِدْقٍ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ دُونَ قَوْلِهِمْ: لَا بَأْسَ بِهِ) وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّهُ عَلَيَّ وَثُوقٍ مِّنْ حُكْمِهِ بِذَلِكَ، مُحْتَمَلَةٌ احْتِمَالًا قَوِيًّا لِأَنَّهُ يَكُونُ جَارِي غَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْفَنِّ فَوَافَقَهُ بِخِلَافِ الْأُولَى فِي الْأَمْرَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَشَيْخٌ) لَيْسَ زِيَادَةً فَإِنَّهُ فِي كَلَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

و(ابْنُ مَعِينٍ) قَالَ: مَنْ أَقُولُ: (لَا بَأْسَ بِهِ) فَثِقَةٌ وَنَقْلًا

أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ: أَثِقَةٌ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ؟ بَلْ

كَانَ (صَدُوقًا) (خَيْرًا) (مَأْمُونًا) الثَّقَّةُ (الثُّورِيُّ) لَوْ تَعُونَا

وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَسَمَّ ضَعْفًا بِ (صَالِحِ الْحَدِيثِ) إِذْ يَسَمُّ

قَوْلُهُ: (إِلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً) سَيَأْتِي أَنَّ دُحَيْمًا قَالَ بِهِ أَيْضًا، وَعِبَارَةٌ دُحَيْمٍ: رُبَّمَا تُفْهِمُ شَيْئُوعَهُ عَنْ أَهْلِ

الْفَنِّ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ التَّسَاوِي) بَلِ الَّذِي قَالَهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّسَاوِي؛ فَإِنَّهُ حَكَمَ أَنَّ هَذَا ذَاكَ، فَإِمَّا أَنْ

يَكُونُ الْمَوْضُوعُ الَّذِي هُوَ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ" مُسَاوِيًا لِّثِقَةٍ أَوْ أَخَصَّ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ يَكُونُ حُكْمُهُ حَكْمَهُ،

بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ كَقَوْلِي: ثِقَّةٌ، فَإِنَّهُ يُفْهِمُ حِينَئِذٍ أَنَّ "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ" أَنْزَلَ رُتْبَةً؛ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ مِنْ ثِقَةٍ؛ لِأَنَّهُ

مُشَبَّهٌ بِهِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا.

وَرَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ أَصْحَابِنَا الْآخَرِينَ عَنْهُ أَنَّهُ قَدْ يُعْتَدَرُ عَنِ الشَّيْخِ بِأَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ فِي بَابِ التَّوَثُّقِ

وَالْتَجَرِيعِ لَفْظَ الثَّقَّةِ عَلَى مَنْ كَانَ مَقْبُولًا وَلَا يُرِيدُونَ أَنَّهُ تَأَمُّ الضَّبْطِ، وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

قَوْلُهُ: (فَالْتَعْيِيرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِمْ: ثِقَّةٌ أَرْفَعُ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرْفَعُ مِنْ قَوْلِهِمْ: صَدُوقٌ،

وَيُدَّعَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا نَافِيَةٌ لِّكُلِّ بَأْسٍ، وَأَمَّا الصَّدُوقُ فَقَدْ يَكُونُ فِيهِ بَأْسٌ فِي غَيْرِ

الْكُذْبِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَفْهُومِ ذَلِكَ لُغَةً، وَأَمَّا اصْطِلَاحًا، فَلَا.

قَوْلُهُ: (لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) قَالَ شَيْخُنَا: هُوَ دُحَيْمٌ، وَكَانَ فِي أَهْلِ الشَّامِ كَأَبِي حَاتِمٍ فِي أَهْلِ

الْمَشْرِقِ، وَكَلَامُهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى تَسَاوِي اللَّفْظَيْنِ فِي اصْطِلَاحِهِ خَاصَّةً، وَسُؤَالُ أَبِي زُرْعَةَ لَهُ مُنَبِّهٌ عَلَى ذَلِكَ،

فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّائِعَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ "لَا بَأْسَ بِهِ" أَنْزَلَ رُتْبَةً مِنْ "ثِقَةٍ" وَإِلَّا لِمَا سَأَلَ.

قَوْلُهُ: (الثَّقَّةُ: شُعْبَةُ، وَسُفْيَانُ) قَالَ فِي "الثُّكَّتِ": ((وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الَّذِي فِي كِتَابِ

الْخَطِيبِ، وَغَيْرِهِ: الثَّقَّةُ شُعْبَةُ، وَمُسَعَّرٌ، لَمْ يَذْكُرْ سُفْيَانَ جُمْلَةً. انْتَهَى.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَحْكُ ذَلِكَ عَنِ الْخَطِيبِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ فِي كِتَابِ الْخَطِيبِ هَكَذَا،

فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ التُّسَاخِ، فَلَيْسَ غَلَطُ الْمُصَنِّفِ بِأُولَى مِنْ تَغْلِيظِهِمْ،

عَلِيَّ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهَكَذَا حَكَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْجَرْحِ وَالْتِعْدِيلِ"، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْحِجَّاجِ الْمِزِّيُّ فِي "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" فِي تَرْجَمَةِ أَبِي خَلْدَةَ - وَهُوَ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ التَّمِيمِيُّ الْخِطَّاطُ - وَنَقَلَ فِي تَرْجَمَةِ مِسْعَرٍ مِّنْ رِّوَايَةِ الْفَلَّاسِ أَيْضًا عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ: ((الثَّقَّةُ شُعْبَةُ، وَمِسْعَرٌ))، وَعَلَى هَذَا: فَلَعَلَّهُ سُلَّ عَنْهُ مَرَّتَيْنِ: فَإِنَّ الْمَنْقُولَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ سَأَلَهُ، وَلَعَلَّهُ قَالَ: الثَّقَّةُ شُعْبَةُ، وَسُفْيَانُ، وَمِسْعَرٌ، فَاقْتَصَرَ الْفَلَّاسُ عَلَى التَّمْثِيلِ بِاثْنَيْنِ فَمَرَّةً ذَكَرَ سُفْيَانَ، وَمَرَّةً ذَكَرَ مِسْعَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(النكت الوفية بما في شرح الالفية، ج: 2، ص: 31-21، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م)

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَتَلَا) هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ سَادِسَةٌ، وَهِيَ (مَحَلُّهُ الصَّدْقُ)، خِلَافًا لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، ثُمَّ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَتَبَعًا لِلذَّهَبِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَ (رَوَّاهُ عَنْهُ)، أَوْ رَوَى النَّاسُ عَنْهُ، أَوْ يُرْوَى عَنْهُ، أَوْ (إِلَى الصَّدْقِ مَا هُوَ)، يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنِ الصَّدْقِ.

وَ (كَذَا شَيْخٌ وَسَطٌ أَوْ وَسَطٌ فَحَسَبُ) أَي: بِدُونِ شَيْخٍ (أَوْ شَيْخٌ فَقَطُ) أَي: بِدُونِ وَسَطٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الصَّلَاحِ تَبَعًا لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ الَّتِي هِيَ عِنْدَهُمَا الثَّلَاثَةُ غَيْرَ الْأَخِيرَةِ. نَعَمْ، زَادَ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يُرْتَّبُهُ: وَسَطًا، وَرَوَى النَّاسُ عَنْهُ، وَمُقَارَبَ الْحَدِيثِ.

(وَ) مِنْهَا أَيْضًا (صَالِحُ الْحَدِيثِ)، وَهِيَ عِنْدَهُمَا الرَّابِعَةُ، بَلْ حَكَى ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ، كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا. قَالَ: كَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ رَبَّمَا جَرَى ذِكْرُ الرَّجُلِ فِيهِ ضَعْفٌ، وَهُوَ صَدُوقٌ، فَيَقُولُ: صَالِحُ الْحَدِيثِ. وَهَذَا يَفْتَضِي أَنَّهَا هِيَ وَالْوَصْفُ بِصَدُوقٍ عِنْدَ ابْنِ مَهْدِيٍّ سَوَاءٌ.

وَمِنْهَا: ((يُعْتَبَرُ بِهِ)) أَي: فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، أَوْ: ((يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)) (أَوْ مُقَارَبُهُ) أَي: الْحَدِيثُ، مِنَ الْقُرْبِ ضِدُّ الْبُعْدِ، وَهُوَ بِكَسْرِ الرَّاءِ كَمَا ضَبَطَ فِي الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ مِنْ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ الْمَسْمُوعَةِ عَلَيْهِ، وَكَذَا ضَبَطَهَا النَّوَوِيُّ فِي مُخْتَصَرِيهِ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُقَارَبٌ لِحَدِيثِ غَيْرِهِ مِنَ الثَّقَاتِ، أَوْ (جَيِّدُهُ) أَي: الْحَدِيثُ مِنَ الْجُودَةِ، أَوْ (حَسَنُهُ)، أَوْ (مُقَارَبُهُ) بِفَتْحِ الرَّاءِ، أَي: حَدِيثُهُ يُقَارَبُهُ حَدِيثُ غَيْرِهِ، فَهُوَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَسَطٌ لَا يَنْتَهِي إِلَى دَرَجَةِ السَّقُوطِ وَلَا الْجَلَالَةِ، وَهُوَ نَوْعٌ مَدْحٍ، وَمِمَّنْ ضَبَطَهَا بِالْوَجْهَيْنِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَابْنُ دَحِيَّةٍ، وَابْنُ بَطْلَيْسِيِّ، وَابْنُ رُشَيْدٍ فِي رِحْلَتِهِ.

قَالَ: وَمَعْنَاهَا يُقَارَبُ النَّاسَ فِي حَدِيثِهِ وَيُقَارَبُونَهُ، أَي: لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَاذٌ وَلَا مُنْكَرٌ. قَالَ: وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُمْ بِهَذَا اللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى مَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي آخِرِ بَابٍ: مِنْ فَضَائِلِ الْجِهَادِ، مِنْ جَامِعِهِ، وَقَدْ

جَرَى لَهُ ذِكْرُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، فَقَالَ: ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا، يَعْنِي الْبُخَارِيَّ، يَقُولُ: هُوَ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ فِي بَابِ مَا جَاءَ مَنْ أَدَنَ فَهُوَ يُقِيمُ: وَالْأَفْرِيقِيُّ - يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ - ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا أَكْتُبُ عَنْهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَرَأَيْتُ الْبُخَارِيَّ يُقَوِّي أَمْرَهُ وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ، إِنَّ قَوْلَهُ: مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، تَقْوِيَةٌ لِأَمْرِهِ، وَتَقْهِمَةٌ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُهَمِّمِ الْخَافِي الَّذِي أَوْضَحْنَاهُ - انْتَهَى.

وَمِنْهَا: مَا أَقْرَبَ حَدِيثُهُ، أَوْ (صَوْبِلِحْ أَوْ صَدُوقُ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِنَقْلِ الْهَمْزَةِ، أَوْ (أَرْجُو بَأْسَ) أَي: أَنْ (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ) بِمُهْمَلَتَيْنِ؛ أَي: غَشِيَهُ.

وَقَدْ خَالَفَ الذَّهَبِيُّ فِي أَهْلِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، فَجَعَلَ "مَحَلَّهُ الصَّدْقُ"، وَ "حَسَنَ الْحَدِيثِ" وَ "صَالِحُهُ"، وَ "صَدُوقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ" مَرْتَبَةً، وَ "رَوَى النَّاسُ عَنْهُ"، وَ "شَيْخًا"، وَ "صَوْبِلِحًا"، وَ "مُقَارِبًا"، مَعَ "مَا بِهِ الْمُسْكِينُ بَأْسٌ"، وَ "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"، وَ "مَا عَلِمْتُ فِيهِ جَرَحًا" أُخْرَى. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، فَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ دُونَ: لَا بَأْسَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَقَالَ الشَّارِحُ: إِنَّ "أَرْجُو لَا بَأْسَ بِهِ" أَرْفَعُ مِنْ "مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا" فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ حُصُولُ الرَّجَاءِ بِهِ، وَكَأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِذَلِكَ قَالَ: مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ عَلَى أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ. وَيُحْتَمَلُ عَلَى بُعْدِ أَنْ يَكُونَ نَظَرًا لِتَفَرُّقَةِ الذَّهَبِيِّ،

وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ "فَطِنٌ كَيْسٌ"، فَإِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِمَا صَحِيحٌ، كَمَا لِيَحْيَى الْقَطَّانُ فِي حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ الصَّوَّافِ، فَأَعْلَى.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَالضَّابِطُ فِي أَدْنَى مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ كُلُّ مَا أَشْعَرَ بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ، ثُمَّ إِنَّ الْحُكْمَ فِي أَهْلِ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الْإِخْتِجَاجُ بِالْأَرْبَعَةِ الْأُولَى مِنْهَا، وَأَمَّا الَّتِي بَعْدَهَا فَإِنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِهَا، لِكَوْنِ أَلْفَظِهَا لَا تُشْعِرُ بِشَرِيطَةِ الضَّبْطِ، بَلْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُمْ وَيُخْتَبَرُ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ النَّظَرُ الْمُعَرَّفَ، يَكُونُ ذَلِكَ الْمُحَدَّثُ فِي نَفْسِهِ ضَاطِبًا مُطْلَقًا، وَاحْتِجْنَا إِلَى حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِ، اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ وَنَظَرْنَا هَلْ لَهُ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقَةِ الْإِعْتِبَارِ فِي مَحَلِّهِ.

وَأَمَّا السَّادِسَةُ، فَالْحُكْمُ فِي أَهْلِهَا دُونَ أَهْلِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَفِي بَعْضِهِمْ مَنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلْإِعْتِبَارِ دُونَ اخْتِبَارِ ضَبْطِهِمْ، لَوْضُوحِ أَمْرِهِمْ فِيهِ. وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: إِنَّ قَوْلَهُمْ: ثَبَّتْ وَحُجَّةٌ وَإِمَامٌ وَثِقَةٌ وَمُنْتَقَنٌ، مِنْ عِبَارَاتِ التَّعْدِيلِ الَّتِي لَا نِزَاعَ فِيهَا،

وَأَمَّا صَدُوقٌ وَمَا بَعْدَهُ، يَعْنِي مِنْ أَهْلِ هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ اللَّتَيْنِ جَعَلَهُمَا ثَلَاثًا، فَمُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ الْحَفَاطِ هَلْ هِيَ تَوْثِيقٌ أَوْ تَلْسِينٌ. وَبِكُلِّ حَالٍ، فَهِيَ مُنْخَفِضَةٌ عَنْ كَمَالِ رُتْبَةِ التَّوْثِيقِ، وَمُرْتَفَعَةٌ عَنْ رُتْبِ التَّجْرِيحِ.

وَ(ابْنُ مَعِينٍ) قَالَ: مَنْ أَقُولُ: (لَا بَأْسَ بِهِ) فَثِقَّةٌ وَنُقْلًا
أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ: أَثِقَّةٌ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ؟ بَلْ
كَانَ (صَدُوقًا) (خَيْرًا) (مَأْمُونًا) الثَّقَّةُ (الثَّوْرِيُّ) لَوْ تَعُونَا
وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَسَمَّ ضُعْفًا بِ (صَالِحِ الْحَدِيثِ) إِذْ يَسَمُّ
فَإِنْ قِيلَ: مَا تَقَدَّمَ يَقْتَضِي أَنَّ الْوَصْفَ بِثِقَّةٍ أَرْفَعُ مِنْ "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ" (وَابْنُ مَعِينٍ) يَفْتَحِ الْمِيمَ، هُوَ
يَحْيَى الْإِمَامُ الْمُقَدَّمُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، سَوَى بَيْنَهُمَا؛ إِذْ قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ تَقُولُ: فَلَانٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَفُلَانٌ
ضَعِيفٌ (قَالَ: مَنْ أَقُولُ) فِيهِ: (لَا بَأْسَ بِهِ فَثِقَّةٌ)، وَمَنْ أَقُولُ فِيهِ: ضَعِيفٌ، فَلَيْسَ بِثِقَّةٍ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ.
وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٍ، يَعْنِي الَّذِي كَانَ فِي أَهْلِ
الشَّامِ كَأَبِي حَاتِمٍ فِي أَهْلِ الْمَشْرِقِ: "مَا تَقُولُ فِي عَلِيِّ بْنِ حَوْشَبٍ الْفَزَارِيِّ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: فَقُلْتُ:
وَلَمْ لَا تَقُولُ: ثِقَّةٌ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا؟ قَالَ: قَدْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّهُ ثِقَّةٌ".
فَالْجَوَابُ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ إِنَّمَا نَسَبَ مَا تَقَدَّمَ لِنَفْسِهِ بِخِلَافِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، فَهُوَ
عَنْ صَنِيعِهِمْ.

قُلْتُ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ صَنِيعُهُمْ كَذَلِكَ مَا سَأَلَ أَبُو زُرْعَةَ، لَكِنَّ جَوَابَ دُحَيْمٍ مُوَافِقٌ لِابْنِ مَعِينٍ، فَكَأَنَّهُ
اخْتِيَارُهُ أَيْضًا.

وَأَجَابَ الشَّارِحُ أَيْضًا بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ لَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا، بَلْ أَشْرَكَهُمَا فِي مُطْلَقِ
الثَّقَّةِ، وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ حَسَنٌ. وَكَذَا أَيْدُهُ غَيْرُهُ بَأَنَّهُمْ قَدْ يُطْلَقُونَ الْوَصْفَ بِالثَّقَّةِ عَلَيَّ مَنْ كَانَ
مَقْبُولًا، وَلَوْلَمْ يَكُنْ ضَابِطًا، فَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ هُنَا يَتِمَّشِي عَلَيْهِ.
(وَنُقْلًا) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، مِمَّا يَتَأَيَّدُ بِهِ أَرْجَحِيَّةُ الْوَصْفِ بِالثَّقَّةِ (أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ)، هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
الْإِمَامُ الْقُدَوَةُ فِي هَذَا الشَّانِ، حِينَ رَوَى عَنْ أَبِي خَلْدَةَ، بِسُكُونِ اللَّامِ، خَالِدِ بْنِ دِينَارٍ التَّمِيمِيِّ السَّعْدِيِّ
الْبَصْرِيِّ الْخِيَّاطِ النَّابِعِيِّ (أَجَابَ مَنْ سَأَلَ) مِنْهُ، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ: (أَثِقَّةٌ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ) بِقَوْلِهِ: (بَلْ
كَانَ صَدُوقًا)، وَكَانَ (خَيْرًا) أَوْ خِيَارًا، وَكَانَ (مَأْمُونًا الثَّقَّةَ) شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ (الثَّوْرِيُّ)،

وَرُبَّمَا وَجَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ: مِسْعَرٌ، بَدَلَ الثَّوْرِيِّ (لَوْ) كُنْتُمْ (تَعُونَا) أَيُّ: تَفْهَمُونَ
مَرَاتِبَ الرِّوَاةِ، وَمَوَاقِعَ أَلْفَاظِ الْأَيْمَةِ، مَا سَأَلْتُمْ عَنْ ذَلِكَ، فَصَرَّحَ بِأَرْجَحِيَّتِهَا عَلَى كُلِّ مَنْ " صَدُوقٍ، وَخَيْرٍ،
وَمَأْمُونٍ "، الَّذِي كُلُّ مِنْهَا مِنْ مَرْتَبَةِ " لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ".

وَلَا يَخْدِشُ فِيهِ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: كَلَامُ ابْنِ مَهْدِيٍّ لَا مَعْنَى لَهُ فِي اخْتِيَارِ الْأَلْفَاظِ، إِذْ أَبُو خَلْدَةَ ثِقَّةٌ
عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، يَعْنِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ التِّرْمِذِيُّ، حَيْثُ قَالَ: هُوَ ثِقَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ
الِاسْتِدْلَالَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ.

وَنَحْوُهُ مَا حَكَاهُ الْمَرْوُذِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ ثِقَّةٌ؟ قَالَ: تَدْرِي مَنْ
الثَّقَّةُ؟ الثَّقَّةُ يَخْبِي بَنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ. هَذَا مَعَ تَوْثِيقِ ابْنِ مَعِينٍ وَجَمَاعَةٍ لَهُ.

(و) كَذَا (رُبَّمَا) أَيُّ: وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ (وَصَفَّ) ابْنُ مَهْدِيٍّ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَنَانٍ
عَنْهُ كَمَا قَدَّمْتُهُ (ذَا الصَّدَقِ) الَّذِي (وُسِمَ ضَعْفًا) أَيُّ: الصَّدُوقُ مِنَ الرِّوَاةِ الْمَوْسُومِ بِالضُّعْفِ لِسُوءِ حِفْظِهِ
وَعَلَطِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ (بِصَالِحِ الْحَدِيثِ) الْمُنْحَطُّ عَنْ مَرْتَبَةِ " لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ " (إِذْ يَسْمُ) بِفَتْحِ التَّحْتَانِيَّةِ وَكُسْرِ
الْمُهْمَلَةِ، أَيُّ: حِينَ يُعْلَمُ عَلَى الرِّوَاةِ بِلَفْظِهِ أَوْ كِتَابِهِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مَرَاتِبُهُمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْهَدُ
لِاصْطِلَاحِهِمْ.

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 288-282، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى،
1426هـ)

قَالَ السُّنَيْكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَنَلَا) هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ خَامِسَةٌ فِي غَيْرِ صَالِحِ الْحَدِيثِ، وَهِيَ: (مَحَلُّهُ الصَّدَقُ) وَفَاقًا لِلذَّهَبِيِّ، خِلَافًا
لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِ الصَّلَاحِ فِي إِدْرَاجِهِمَا لَهَا فِي الرَّابِعَةِ الَّتِي هِيَ ثَانِيَةٌ عِنْدَهُمَا، أَوْ (رَوَّاهُ عَنْهُ)، أَوْ يُرْوَى
عَنْهُ، أَوْ (إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ) أَيُّ: هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ. فَحَرْفُ الْجَرِّ مُتَعَلِّقٌ بِقَرِيبِ الْمُقَدَّرِ، وَ((مَا)) زَائِدَةٌ (كَذَا
شَيْخٌ وَسَطٌ، أَوْ وَسَطٌ فَحَسَبُ) أَيُّ: بِدُونِ شَيْخٍ، (أَوْ شَيْخٌ فَقَطُ) أَيُّ: بِدُونِ وَسَطٍ. وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ،
وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ - الَّتِي هِيَ عِنْدَهُمَا الثَّلَاثَةُ - غَيْرَ الْأَخِيرَةِ.

(و) كَذَا (صَالِحِ الْحَدِيثِ)، وَهَذِهِ عِنْدَهُمَا الرَّابِعَةُ، وَعِنْدَ النَّازِمِ {العِرَاقِيُّ} فِي "شَرْحِهِ" - بِتَرَدُّدٍ -
الْخَامِسَةُ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا السَّادِسَةُ.

وَمِنْ الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ، قَوْلُهُمْ: يُعْتَبَرُ بِهِ-أَيُّ: فِي الْمُتَابِعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ-أَوْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ. (أَوْ
مُقَابَرُهُ) أَيُّ: الْحَدِيثُ، وَهُوَ بِكُسْرِ الرَّاءِ مِنَ الْقُرْبِ ضِدَّ الْبُعْدِ، أَيُّ: حَدِيثُهُ يُقَارَبُ حَدِيثَ غَيْرِهِ، أَوْ (جَيِّدُهُ)،
أَوْ (حَسَنُهُ)، أَوْ (مُقَابَرُهُ) - بِفَتْحِ الرَّاءِ - أَيُّ: حَدِيثُهُ يُقَارَبُ حَدِيثَ غَيْرِهِ، فَهُوَ بِالْكَسْرِ، وَالْفَتْحِ بِمَعْنَى أَنَّ

حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَاذٍ وَلَا مُنْكَرٍ. أَوْ (صُويلِحُ)، أَوْ (صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) - بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ -، أَوْ (أَرْجُو بَأْنَ) أَي: أَنْ (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ) أَي: غَشِيَهُ.

وَخَالَفَ الدَّهْبِيُّ فِي أَهْلِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، فَجَعَلَ: مَحَلَّهُ الصَّدَقَ، وَصَالِحَ الْحَدِيثِ، وَحَسَنَهُ، وَصَدُوقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ مَرْتَبَةً وَرَوَى النَّاسُ عَنْهُ، وَشَيْخًا، وَصُويلِحًا، وَمُقَارِبًا، مَعَ مَا بِهِ بَأْسٌ، وَيُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَمَا عَلِمْتُ فِيهِ جَرَحًا أُخْرَى.

وَصَرَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ قَوْلَهُمْ: ((مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا)) دُونَ ((لَا بَأْسَ بِهِ)) وَالنَّاظِمُ بِأَنَّ ((أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ)) نَظِيرُ ((مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا))، أَوْ أَرْفَعُ مِنْهَا؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ حُصُولُ الرَّجَاءِ بِهِ. وَالْحُكْمُ فِي أَهْلِ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ، الْاجْتِنَاجُ بِهِمْ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى { وَهِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ عَلَي تَرْتِيبِنَا } بِخِلَافِهِمْ فِي الْبَاقِي؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَهُمْ فِيهِ لَا تُشْعِرُ بِشَرِيطَةِ الضَّبْطِ، بَلْ يُضْبِطُ حَدِيثُهُمْ لِلْإِعْتِبَارِ وَلِلْاِخْتِبَارِ، هَلْ لَهُ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةٍ غَيْرِهِ؟ نَعَمْ، حَدِيثٌ بَعْضُ أَهْلِ الْخَامِسَةِ، لِكُونِهَا دُونَ الرَّابِعَةِ، قَدْ لَا يُكْتَبُ لِلْاِخْتِبَارِ.

وَفِي قَوْلِهِ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)، وَ(بَأْسٌ عَرَاهُ) إِذَالَةٌ وَهِيَ: زِيَادَةُ سَاكِنِ آخِرِ بَعْدَ وَتَدٍ مَجْمُوعٍ مَعَ أَنَّ فِي الْأَوَّلِ الْقَطْعَ أَيْضًا، وَهُوَ: حَذْفُ سَاكِنِ الْوَتَدِ الْمَجْمُوعِ، وَتَسْكِينُ مَا قَبْلَهُ. وَالْإِذَالَةُ جَائِزَةٌ فِي مَجْرُوءِ الْبَسِيطِ وَالْكَامِلِ، وَكَأَنَّ النَّازِمَ ارْتَكَبَهَا فِي الرَّجَزِ تَشْبِيهًا لَهُ بِهِمَا لِلضَّرُورَةِ وَ(ابْنُ مَعِينٍ) قَالَ: مَنْ أَقُولُ: (لَا بَأْسَ بِهِ) فَثِقَةٌ وَنِقْلًا أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ: أَثِقَةٌ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ؟ بَلْ كَانَ (صَدُوقًا) (خَيْرًا) (مَأْمُونًا) الثَّقَّةُ (الشُّورِيُّ) لَوْ تَعَوَّنَا وَرَبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَسَمَّ ضَعْفًا بِ (صَالِحِ الْحَدِيثِ) إِذْ يَسَمُّ ثُمَّ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْوَصْفَ بِثِقَةٍ أَرْفَعُ مِنْهُ ب (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ))، قَدْ يُقَالُ: يُنَافِيهِ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (و) الْإِمَامُ يَحْيَى (ابْنُ مَعِينٍ) - بَفَتْحِ الْمِيمِ - سَوِي بَيْنَهُمَا، إِذْ قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ تَقُولُ: فَلَانٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَفَلَانٌ ضَعِيفٌ؟

(قَالَ: مَنْ أَقُولُ) فِيهِ: (لَا بَأْسَ بِهِ، فَثِقَةٌ)، وَمَنْ أَقُولُ فِيهِ: ضَعِيفٌ، فَلَيْسَ بِثِقَةٍ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ.

وَنَحْوُهُ قَوْلُ دُحَيْمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّ أَبَا زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيَّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي

عَلِيِّ بْنِ حَوْشَبِ الْفَزَارِيِّ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ فَقُلْتُ: وَلِمَ لَا تَقُولُ: ثِقَةٌ، وَلَا تَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا؟ قَالَ: قَدْ قُلْتُ لَكَ إِنَّهُ ثِقَةٌ.

وَأَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ ابْنَ مَعِينٍ، إِنَّمَا نَسَبَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ. وَهَذَا قَدْ يُشْكِلُ بِجَوَابِ دُحَيْمٍ.

وَأَجَابَ النَّازِمُ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ، لَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا، بَلْ أَشْرَكَهَا فِي مُطْلَقِ الثَّقَةِ؛ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ.

(وَقُلًّا) - بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ - مِمَّا يُؤَيِّدُ أَرْفَعِيَّةَ الْوَصْفِ بِالثَّقَةِ (أَنَّ) الْإِمَامَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ (ابْنَ مَهْدِيٍّ) لَمَّا رَوَى عَنْ أَبِي خَلْدَةَ خَالِدِ بْنِ دِينَارٍ التَّمِيمِيِّ التَّابِعِيِّ (أَجَابَ مَنْ سَأَلَ) مِنْهُ، وَهُوَ عَمَرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ (أَثَقَهُ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ؟) بِقَوْلِهِ: (بَلْ كَانَ صَدُوقًا)، وَكَانَ (خَيْرًا)، وَرُويَ خِيَارًا، وَكَانَ (مَأْمُونًا، الثَّقَةُ) شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ (الثَّوْرِيُّ، لَوْ) كُنْتُمْ (تَعُونَا) أَي: تَفْهَمُونَ مَرَاتِبَ الرُّوَاةِ، وَمَوَاقِعَ أَلْفَظِهِمْ، مَا سَأَلْتُمْ عَنْ ذَلِكَ. فَصَرَّحَ بِأَرْفَعِيَّةِ ((ثَقَةٍ)) عَلَيَّ كُلِّ مَنْ صَدُوقٌ، وَخَيْرٌ، وَمَأْمُونٌ، الَّذِي كُلُّ مَنْهُمَا فِي مَرْتَبَةٍ ((لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)).

وَقَوْلُهُ: ((لَوْ تَعُونَا)) تَكْمِلَةٌ.

(وَرُبَّمَا وَصَفَ) ابْنُ مَهْدِيٍّ أَيْضًا (ذَا الصَّدَقِ) أَي: الصَّدُوقَ الَّذِي (وَسَمَ ضَعْفًا) أَيِ الْمَوْسُومِ بِالضُّعْفِ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَغَلْطِهِ، وَنَحْوَهُمَا: (ب: صَالِحِ الْحَدِيثِ) الْمُنْحَطُّ عَنْ مَرْتَبَةٍ ((لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)) (إِذْ يَسَمُ) -بِفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ- أَي: حِينَ يُعَلِّمُ عَلَيَّ الرُّوَاةِ بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ مَرَاتِبُهُمْ مِنْ لَفْظٍ أَوْ كِتَابَةٍ. (فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 349-345، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْقَارِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 1014هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَأَدْنَاهَا) أَيِ أَقَلِّ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ، (مَا أَشْعَرَ) أَيِ وَصَفَ أَشَارَ (بِالْقُرْبِ) أَيِ بِكَوْنِهِ قَرِيبًا، (مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيجِ) وَفِي نُسْخَةٍ: مِنْ أَهْلِ التَّجْرِيجِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، فَإِنَّ الْأَشْيَاءَ تَتَبَيَّنُ بِأَضْدَادِهَا. (ك: شَيْخٌ) بِالرَّفْعِ أَيِ هُوَ شَيْخٌ، وَيَجُوزُ جَرُّهُ أَيِ شَيْخٍ مَنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانْ شَيْخٌ. (وَيُرْوَى حَدِيثُهُ، وَيُعْتَبَرُ بِهِ) أَيِ وَكَهَذَا (وَنَحْنُ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْعِبَارَاتِ كَشَيْخٍ وَسَطٍ، أَوْ صَالِحٍ، أَوْ مُقَارَبِ الْحَدِيثِ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَكُسْرِهَا، أَوْ جَيِّدِ الْحَدِيثِ، أَوْ صَوْنِلِحٍ بِالتَّصْغِيرِ، أَوْ صَدُوقٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَيِ مُقَيَّدًا بِالاسْتِثْنَاءِ. (شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 729، قديمي كتب خانة مقابل آرام باغ - كراتشي، باكستان)

الْمَرْتَبَةُ السَّادِسَةُ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ

مَا يُذَكَّرُ فِيهَا لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى عَدَالَةِ رَاوٍ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ الْيَقِينِ أَوْ فِيهِ إِشَارَةٌ قُبُولِ الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ نَحْوُ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، صُوَيْلِحٌ (مَنْ زِيَادَاتِي): أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَدُوقًا.

حُكْمُ رَوَائِطِهَا:

حَسَنٌ لِدَّاتِهِ دُونَ الْخَامِسَةِ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ“.

مِثَالُهُ:

عاصم بن رجاء بن حيوة الكندي

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (الْمُتَوَفَّى: 643هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(الرَّابِعَةُ) {وَالسَّادِسَةُ عَلَى تَرْتِيبِنَا}: قَالَ: إِذَا قِيلَ " صَالِحُ الْحَدِيثِ " فَإِنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلْإِعْتِبَارِ. قُلْتُ: وَجَاءَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رُبَّمَا جَرَى ذِكْرُ حَدِيثِ الرَّجُلِ فِيهِ ضَعْفٌ، وَهُوَ رَجُلٌ صَدُوقٌ، فَيَقُولُ: رَجُلٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص: 244، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ-2002م)

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(الرَّابِعَةُ) وَهِيَ سَادِسَةٌ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا (صَالِحُ الْحَدِيثِ) فَإِنَّهُ (يُكْتَبُ) حَدِيثُهُ (لِلْإِعْتِبَارِ) . وَزَادَ الْعِرَاقِيُّ فِيهَا، صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، صَوِيلُح. وَزَادَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَقْبُولٌ.
(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج:1، ص:187، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417 هـ 1996م)

مَرَاتِبُ الْجَرَحِ

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى مِنْ مَرَاتِبِ الْجَرَحِ

الْمَرْتَبَةُ الَّتِي فِيهَا وُصِفَ رَاوٍ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ الْكَثِيرَةِ وَهِيَ بِصِغَةِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ أَوْ بِمَعْنَاهُ، نَحْوُ: أَكْذَبُ النَّاسِ، أَوْ إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الْكِذْبِ، أَوْ إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الْوَضْعِ أَوْ هُوَ رَكْنُ الْكِذْبِ أَوْ هُوَ مَبْنِئُ الْكِذْبِ، أَوْ هُوَ مَعْدُنُ الْكِذْبِ أَوْ أَشَدُّ النَّاسِ كِذْبًا أَوْ دَجَالٌ.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

ضَعِيفٌ جِدًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِسْنَادًا آخَرًا مَقْبُولًا وَمَوْضُوعٌ إِذَا خَالَفَ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ وَتَدُلُّ الْقَرَائِنُ عَلَى وَضْعِهِ، وَرَوَيْتُهُ مَوْضُوعٌ عِنْدَ الْإِمَامِ الْجُوزِيِّ وَغَيْرِهِ مُطْلَقًا تَدُلُّ الْقَرَائِنُ عَلَى وَضْعِهِ أَوْ لَا، وَخَالَفَ الْقَوَاعِدَ أَوْ لَا، وَتَدُلُّ الْقَرَائِنُ عَلَى وَضْعِهِ أَمْ لَا.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الْكِذْبِ“.

مثاله:

البُكَرِيُّ صَاحِبُ الْقِصَصِ، فَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُكَرِيُّ

أَقُولُ:

ذَكَرَ جَمِيعُ الْأَئِمَّةِ ((الدَّجَالُ)) فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ الْآتِيَةِ وَدَخَلَهَا الْإِمَامُ الْمُتَمَلِّقُ الْقَارِي فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وَاخْتَرَتْ طَرِيقَتَهُ فَذَكَرْتُهَا فِي هَذِهِ.

قَالَ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَهِيَ أَيْضًا سِتٌّ، وَسَيِّقَتْ كَالْتِي قَبْلَهَا فِي التَّدْلِي مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى، مَعَ أَنَّ الْعَكْسَ فِي هَذِهِ - كَمَا فَعَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ثُمَّ ابْنُ الصَّلَاحِ - كَانَ أَنْسَبَ، لِتَكُونَ مَرَاتِبُ الْقِسْمَيْنِ كُلُّهَا مُنْخَرِطَةً فِي سِلْكٍ وَاحِدٍ، بِحَيْثُ يَكُونُ أَوَّلُهَا الْأَعْلَى مِنَ التَّعْدِيلِ، وَآخِرُهَا الْأَعْلَى مِنَ التَّجْرِيعِ. (وَأَسْوَأُ التَّجْرِيعِ)، الْوَصْفُ بِمَا دَلَّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: قَالَ: وَأَصْرَحَ ذَلِكَ التَّعْيِيرُ بـ " أَفْعَلٌ " كَأَكْذَبِ النَّاسِ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الْوَضْعِ، وَهُوَ رُكْنُ الْكُذْبِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَهَذِهِ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى.

(فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 289، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ)

أَقُولُ أَيْضًا:

قَوْلُ السَّخَاوِيِّ فِي الْعِبَارَةِ فِي تَعْدَادِ مَرَاتِبِ التَّجْرِيعِ ((وَهِيَ أَيْضًا سِتٌّ)) عَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ مَرَاتِبَ التَّعْدِيلِ سَبْعًا كَمَا تَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي مَا قَبْلَ، ثُمَّ تَأَمَّلْتُ فِيهَا فَظَهَرَ أَنَّهُ أَرَادَ تَرْتِيبَ الْعِرَاقِيِّ لِاتِّرْتِيبِ نَفْسِهِ.

أَقُولُ أَيْضًا:

قَوْلُ السَّخَاوِيِّ فِي كَلَامِهِ الْآتِي فِي تَرْتِيبِ الْمَرَاتِبِ مِنَ التَّجْرِيعِ مُعْتَرِضًا عَلَى تَرْتِيبِ حَافِظِ الْعَصْرِ الْعِرَاقِيِّ:

((وَسَيِّقَتْ كَالْتِي قَبْلَهَا فِي التَّدْلِي مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى، مَعَ أَنَّ الْعَكْسَ فِي هَذِهِ - كَمَا فَعَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ثُمَّ ابْنُ الصَّلَاحِ - كَانَ أَنْسَبَ، لِتَكُونَ مَرَاتِبُ الْقِسْمَيْنِ كُلُّهَا مُنْخَرِطَةً فِي سِلْكٍ وَاحِدٍ، بِحَيْثُ يَكُونُ أَوَّلُهَا الْأَعْلَى مِنَ التَّعْدِيلِ، وَآخِرُهَا الْأَعْلَى مِنَ التَّجْرِيعِ))
الْجَوَابُ عَنْهُ: رَتَّبَ الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ مَرَاتِبَ الْجَرَحِ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى تَسْهِيلًا لِلْحِفْظِ وَلِهَذَا الْأَمْرُ أَقْتَدِيهِ فِي التَّرْتِيبِ فَجَعَلْتُهُ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى.

قَالَ السُّنَيْكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(مَرَاتِبُ) أَلْفَاظِ (التَّجْرِيعِ)، وَهِيَ سِتَّةٌ: (وَأَسْوَأُ التَّجْرِيعِ) مَا أَتَى - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - بِصِيغَةِ أَفْعَلٍ، ك: أَكْذَبِ النَّاسِ، وَكَذَا إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الْكُذْبِ، أَوْ الْوَضْعِ.

(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 350، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْقَارِي (الْمُتَوَفَّى: 1014هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَلِلْجَرْحِ مَرَاتِبُ) أَيِ ثَلَاثَةِ أَصَالَةٍ، وَكَثِيرٌ تَبَعًا وَتَفْرِيعًا
(أَسْوَأُهَا) أَيِ أَقْبَحُهَا: (الْوَصْفُ بِمَا دَلَّ عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِيهِ) وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَتَفَاوَتْ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِ
الْمُبَالِغَةِ، وَلِذَا قَالَ: (وَأَصْرَحَ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَسْوَى (التَّعْيِيرُ بِ: أَفْعَلِ) الْمَوْضُوعِ لِلتَّفْضِيلِ (كَ:
اَكْذَبِ النَّاسِ) بِكُسْرِ الْبَاءِ عَلَى الْعَمَلِ، وَبِضَمِّهَا عَلَى الْحِكَايَةِ، وَفِي مَعْنَاهُ بَلَّ أَشَدُّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: أَشَدُّ النَّاسِ
كِذْبًا. (وَكَذَا قَوْلُهُمْ: إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى) أَيِ النَّهَائِيَّةِ (فِي الْوَضْعِ) أَيِ فِي افْتِرَاءِ الْكِذْبِ، بَلَّ هَذَا أَشَدُّ مِمَّا قَبْلَهُ،
(أَوْ هُوَ) أَيِ وَكَذَا قَوْلُهُمْ: هُوَ أَيِ فَلَانُ الرَّاوي. (رُكْنُ الْكِذْبِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ) كَمَنْعِ الْكِذْبِ {أَيِ: شَدِيدِ
الْكِذْبِ}، وَمَعْدِنِهِ.

(شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 725، قديمي كتب خانہ مقابل ارام باغ - كراتشي، باكستان)

أَقُولُ أَيْضًا:

قَوْلُ الْقَارِي فِي تَعْدَادِ مَرَاتِبِ الْجَرْحِ: ((وَلِلْجَرْحِ مَرَاتِبُ ثَلَاثَةُ أَصَالَةٍ، وَكَثِيرٌ تَبَعًا وَتَفْرِيعًا))، هَذَا
الْقَوْلُ حَقٌّ لِأَنَّ الْمَرْتَبَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَاحِدَةٌ فِي الْحُكْمِ وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ وَاحِدَةٌ فِي الْحُكْمِ وَكَذَا الْمَرْتَبَةُ
الْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ فَالْمَرَاتِبُ مِنَ التَّجْرِيعِ ثَلَاثَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ.
وَكَذَا مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ مَرْتَبَتَانِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى الَّتِي حُكْمُ حَدِيثِهَا صَحِيحٌ وَهِيَ الْأُولَى
وَالثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ، وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي حُكْمُ حَدِيثِهَا حَسَنٌ لِّذَاتِهِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ فَالْمَرَاتِبُ
مِنَ التَّعْدِيلِ اثْنَانِ فِي الْحَقِيقَةِ.

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ مَرَاتِبِ الْجَرَحِ

الْمَرْتَبَةُ الَّتِي فِيهَا وُصِفَ رَاوٍ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَبَالِغَةِ دُونَ الْأُولَى، نَحْوُ: كَذَّابٌ أَوْ وَضَّاعٌ، أَوْ يَكْذِبُ، أَوْ يَضَعُ، أَوْ وَضَعَ حَدِيثًا.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

حُكْمُهَا كَحُكْمِ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى، وَلَكِنَّ بَيْنَهَا تَفَاوُتٌ، وَضَعِيفٌ جِدًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِسْنَادًا آخَرًا مَقْبُولًا وَمَوْضُوعٌ إِذَا خَالَفَ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ وَتَدُلُّ الْقَرَأَيْنِ عَلَى وَضْعِهِ، وَرَوَيْتُهُ مَوْضُوعٌ عِنْدَ الْإِمَامِ الْجُوزِيِّ وَغَيْرِهِ مُطْلَقًا تَدُلُّ الْقَرَأَيْنِ عَلَى وَضْعِهِ أَوْ لَا، وَخَالَفَ الْقَوَاعِدَ أَوْ لَا.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”كَذَّابٌ أَوْ وَضَّاعٌ“.

مثاله:

محمد بن زياد اليشكري الكوفي و طلحة بن زيد الرقي

أَقُولُ:

هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ مِنْ زِيَادَاتِ الذَّهَبِيِّ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 748هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَأَرَدِي عِبَارَاتِ الْجَرَحِ: دَجَّالٌ، كَذَّابٌ، أَوْ وَضَّاعٌ، يَضَعُ الْحَدِيثَ.

(مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ/1995م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

مَرَاتِبُ التَّجْرِيحِ

وَأَسْوَأُ التَّجْرِيحِ: (كَذَّابٌ) (يَضَعُ) يَكْذِبُ وَضَّاعٌ وَدَجَّالٌ وَضَعُ

مَرَاتِبُ أَلْفَاظِ التَّجْرِيعِ عَلَى خَمْسِ مَرَاتِبٍ، وَجَعَلَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ - وَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ - أَرْبَعَ

مَرَاتِبٍ {وَجَعَلْتُهَا سِتًّا تَبَعَ السُّيُوطِيُّ}:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: وَهِيَ أَسْوَوُهَا أَنْ يُقَالَ: فَلَانٌ كَذَّابٌ، أَوْ يَكْذِبُ، أَوْ فَلَانٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ، أَوْ وَضَاعٌ، أَوْ وَضَعَ حَدِيثًا، أَوْ دَجَالَ.

وَأَدْخَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالْخَطِيبُ بَعْضَ أَلْفَاظِ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ فِي هَذِهِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: ((إِذَا قَالُوا: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، أَوْ كَذَّابٌ، فَهُوَ سَاقِطٌ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)). وَقَالَ الْخَطِيبُ: أَذَوْنُ الْعِبَارَاتِ أَنْ يُقَالَ: كَذَّابٌ سَاقِطٌ، وَقَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَ بَعْضِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَبَعًا لَصَاحِبِ " الْمِيزَانِ " .

(شرح التبصرة والتذكرة، ج:1، ص:377-376، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ-2002م)

أَقُولُ:

قَوْلُ الْعِرَاقِيِّ: وَأَدْخَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالْخَطِيبُ بَعْضَ أَلْفَاظِ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ فِي هَذِهِ. انْتَهَى.

هَذِهِ الْأَلْفَاظُ كُلُّهَا لِلْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ الْآتِيَةِ إِلَّا ((كَذَّابٌ)) وَهِيَ مِنْ هَذِهِ.

قَالَ الْبِقَاعِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 885هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: (مَرَاتِبُ التَّجْرِيعِ).

قَوْلُهُ: (يَضَعُ)، أَي: يَصْنَعُ حَدِيثًا، وَيَعْرِضُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَادَّةٌ وَضَعَ تَدُورُ عَلَى مُلَازِمَةِ

الْمَوْضِعِ، وَيَلْزَمُهَا فِي الْأَغْلَبِ: الْخِسَّةُ، وَالِدِنَاءَةُ، وَالْحِطُّ وَالسُّفُولُ؛ لِأَنَّ الْجَيِّدَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُرْغَبَ فِيهِ فَيَتَنَاقَلَ، وَالرَّدِيءُ وَإِنْ انْتَقَلَ بِالْفِعْلِ فَشَأْنُهُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِلْإِعْرَاضِ عَنْهُ، فَكَأَنَّ هَذَا لَمَّا كَذَبَ وَضَعَ مَا يَأْتِي مِنْ قِبَلِهِ فَجَعَلَهُ بِحَيْثُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ،

وَقَدْ يَلْزَمُهَا التَّرْتِيبُ وَالتَّصْنِيفُ، وَمِنْهُ: وَضَعَ فَلَانٌ فِي الْفَنِّ الْفُلَانِيَّ كِتَابًا، أَي: أَنْشَأَهُ فَرْتَبَهُ وَهَذَّبَهُ،

وَمِنْهُ: الْوَضِيعَةُ، لِكِتَابٍ يُكْتَبُ فِي الْحِكْمَةِ، وَقَدْ يَلْزَمُهَا الشَّرَفُ، وَمِنْهُ: الْوَاضِعَةُ لِلرَّوَضَةِ؛ كَأَنَّهَا لِحُسْنِهَا تُوجِبُ لِمَنْ رَأَاهَا الْإِنْقِطَاعَ إِلَيْهَا، وَأَنْ لَا يَعْدُوهَا.

(النكت الوفية بما في شرح الالفية، ج:2، ص:31، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية-الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م)

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ يَلِيهَا (كَذَّابٌ) ، أَوْ (يَضَعُ) الْحَدِيثَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ يَكْذِبُ، أَوْ (وَضَاعٌ

وَ) كَذَا (دَجَالَ) ، أَوْ (وَضَعَ) حَدِيثًا.

وَأَخِرُ هَذِهِ الصِّيَغِ أَسْهَلُهَا، بِخِلَافِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهَا، وَكَذَا الْأُولَى، فَإِنَّ فِيهَا نَوْعَ مُبَالَغَةٍ، لَكِنَّهَا دُونَ
الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى. أَمَّا الصِّيَغَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ فَهُمَا دَالَّتَانِ عُرْفًا عَلَى مُلَازِمَةِ الْوَضْعِ وَالْكَذْبِ.
وَإِنَّمَا لَمْ يُرْتَّبْ أَلْفَاظُ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنَ الْبَابَيْنِ لِلضَّرُورَةِ.

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 290، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى،
1426هـ)

قَالَ السُّنَيْكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ يَلِيهِ مَرْتَبَةٌ ثَانِيَةٌ بِالنَّظَرِ لِذَلِكَ، {وَهِيَ ثَالِثَةٌ عَلَى تَرْتِيبِنَا} وَهِيَ:
(كَذَّابٌ)، أَوْ (يَضَعُ) أَي: الْحَدِيثَ، أَوْ (يَكْذِبُ)، أَوْ (وَضَاعٌ، وَ) كَذَا (دَجَّالٌ)، أَوْ (وَضَعُ) أَي:
الْحَدِيثَ.

وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ - وَإِنْ كَانَتْ فِي مَرْتَبَةٍ - تَتَفَاوَتْ، كَمَا لَا يَخْفَى.

(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 350، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْقَارِي (الْمُتَوَفَّى: 1014 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

((ثُمَّ دَجَّالٌ) بِالرَّفْعِ، وَجُوزَ جَرُّهُ. قَالَ مُحَشِّ: الدَّجَّالُ الْكَذَّابُ، وَلِذَا سُمِّيَ الدَّجَّالُ الْمَسِيحُ دَجَّالًا،
وَفِي الْقَامُوسِ: دَجَلَ الْبَعِيرُ: طَلَّاهُ بِالدَّجِيلِ كَزَيْبِرٍ، وَهُوَ الْقَطِرَانُ، أَوْ عَمَّ جَسْمُهُ بِالْهِنَاءِ، وَمِنْهُ الدَّجَّالُ
الْمَسِيحُ لِأَنَّهُ يَعْمُ الْأَرْضَ، أَوْ مِنْ ((دَجَلَ)) كَذَبَ وَأَحْرَقَ، وَجَمَعَ وَقَطَعَ نَوَاحِيَ الْأَرْضِ سَيْرًا، أَوْ مِنْ ((دَجَلَ
تَدَجِيلاً)) غُطِّي وَطَلِّي بِالذَّهَبِ لِمُؤْمِنِيهِ بِالْبَاطِلِ، أَوْ مِنَ الدَّجَالِ لِلذَّهَبِ لِأَنَّ الْكُنُوزَ تَتَّبِعُهُ، أَوْ مِنَ الدَّجَالِ،
كَسَحَابٍ لِلسَّرَجِينِ، لِأَنَّهُ يُنَجِّسُ وَجْهَ الْأَرْضِ

(أَوْ وَضَاعٌ، أَوْ كَذَّابٌ) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ فِيهِمَا عَلَى صِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ، لَكِنَّهَا دُونَ أَفْعَلَ فِي
الْمَرْتَبَةِ. (لِأَنَّهَا) أَيِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، (وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَوْعٌ مُبَالَغَةٍ لَكِنَّهَا) أَيِ مُبَالَغَتَهَا، (دُونَ الَّتِي قَبْلَهَا) أَيِ
دُونَ مَرْتَبَةِ مَا قَبْلَهَا فِي الْمُبَالَغَةِ، لَكِنَّ فِي دَجَّالٍ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ إِنْ أُريدَ بِهِ الدَّجَّالُ الْمَعْرُوفُ حَمَلًا عَلَيْهِ مُبَالَغَةً،
أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَوْقَ الَّتِي قَبْلَهَا، فَلَا أَقْلَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهَا!

(شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 730-729، قديمي كتب خانة مقابل آرام باغ - كراتشي، باكستان)

الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ مِنْ مَرَاتِبِ الْجَرَحِ

مَا يَلِيهَا نَحْوُ: فُلَانٌ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، أَوْ مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ، أَوْ سَاقِطٌ، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، أَوْ مُتَّفَقٌ عَلَي تَرْكِهِ، أَوْ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، أَوْ مَتْرُوكٌ، أَوْ تَرَكُوهُ، أَوْ ذَاهِبٌ، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، أَوْ سَاقِطٌ، أَوْ هَالِكٌ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، أَوْ لَيْسَ بِالثِّقَةِ، أَوْ لَيْسَ بِثِقَةٍ، أَوْ فُلَانٌ غَيْرُ ثِقَةٍ أَوْ فُلَانٌ لَا مَأْمُونٍ، أَوْ تَالَفٌ أَوْ مَطْرُوحٌ، أَوْ فُلَانٌ لَيْسَ بِذَاكَ، أَوْ فُلَانٌ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيَّ، أَوْ فُلَانٌ فِيهِ ضَعْفٌ، أَوْ فُلَانٌ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، أَوْ فُلَانٌ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ، أَوْ سَكْتُوا عَنْهُ، وَهَاتَانِ الْعِبَارَتَانِ يَقُولُهُمَا الْبُخَارِيُّ فِيمَنْ تَرَكُوا حَدِيثَهُ.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

ضَعِيفٌ جِدًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِسْنَادًا آخَرًا مَقْبُولًا، وَيَتَرَقَّى حَدِيثُهَا إِلَى دَرَجَةِ حَسَنِ لَغَيْرِهِ بِتَعَدُّدِ الطُّرُقِ أَوْ الْإِعْتِبَارَاتِ أَوْ الشَّوَاهِدِ، وَلَيْسَ بِمَوْضُوعٍ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَكَذَا حُكْمُ الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ، وَلَكِنَّ بَيْنَهَا تَفَاوُتٌ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ أَوْ مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ أَوْ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

مِثَالُهُ:

أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَاشٍ الْبَصْرِيُّ.

أَقُولُ:

أُخْتَلِفَ فِي ((كَذَّابٍ)) فَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ الصَّلَاحِ وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ وَذَكَرَهُ سَائِرُ الْأَئِمَّةِ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ أَحْسَنُ، وَلِهَذَا دَخَلْتُهُ فِيهَا لِأَنَّ فِيهِ الْمُبَالَغَةَ الْكَثِيرَةَ الْمُنَاسِبَةَ لِللِّفَاطِ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ.

أَقُولُ أَيْضًا:

لَمْ يَذْكُرِ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ وَالْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ الصَّلَاحِ الْمُرْتَبَةَ الْأُولَى أَيْ: "أَكْذَبَ النَّاسَ"، وَذَكَرَهَا الْعِرَاقِيُّ وَالْعَسْقَلَانِيُّ وَالسُّنَيْكِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ وَالْإِمَامُ الْمَلَّا عَلِيُّ الْفَارِي.

أَقُولُ أَيْضًا:

وَقَوْلُهُمْ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَلَا بِالْحَافِظِ" يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ انْحِطَاطُهُ عَنِ الدَّرَجَةِ الْعَالِيَةِ فَيَكُونُ الْمَوْصُوفُ بِهَذَا مِنَ الْمُرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ تَارَةً وَمِنَ الْمُرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ تَارَةً وَمِنَ الْمُرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ تَارَةً وَمِنَ الْمُرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ تَارَةً وَمِنَ الْمُرْتَبَةِ السَّادِسَةِ تَارَةً،

وَكَذَا قَوْلُهُمْ: لَا يَحْمَدُونَهُ وَلَا يُنْزِلُونَهُ مَنْزِلَةَ الْكِبَارِ فِي الْحِفْظِ"، وَقَوْلُهُمْ: "صَوِيلِحٌ" وَقَوْلُ يَحْيَى فِي زَائِدَةٍ: "هُوَ دُونَ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ" وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: "لَيْسَ هُوَ عِنْدِي مِثْلُ إِسْمَاعِيلَ" وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى نَفْصِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ لَا نَفْصِهِ مُطْلَقًا وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ الْجَلِيلَةُ أَفَادَهُ الزَّرْكَشِيُّ.

أَقُولُ أَيْضًا:

((فِيهِ نَظَرٌ))، وَ((فُلَانٌ سَكَتُوا عَنْهُ)) كَثِيرًا مَا يُعَبِّرُ الْبُخَارِيُّ بِهَاتَيْنِ فِيمَنْ تَرَكُوا حَدِيثَهُ، لِأَنَّهُ لَوَرَعَهُ قَلَّ أَنْ يَقُولَ: كَذَابٌ أَوْ وَضَّاعٌ. نَعَمْ، رُبَّمَا يَقُولُ: كَذَبَهُ فُلَانٌ، وَرَمَاهُ فُلَانٌ بِالْكَذِبِ، فَعَلِي هَذَا فَادْخَالُهُمَا فِي هَذِهِ الْمُرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبُخَارِيِّ خَاصَّةً دُونَ بَقِيَّةِ الْمُحَدِّثِينَ مَعَ تَجَوُّزٍ فِيهِ أَيْضًا. وَأَفَادَهُ السَّخَاوِيُّ.

قَالَ الدَّهْبِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 748هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ مُتَّهِمٌ بِالْكَذِبِ. وَمُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ.

(ميزان الإعتدال في نقد الرجال، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ/1995م)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (الْمُتَوَفَّى: 643هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(الرَّابِعَةُ) {وَالثَّالِثَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا}: قَالَ: إِذَا قَالُوا "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ"، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، أَوْ كَذَابٌ " فَهُوَ سَاقِطُ الْحَدِيثِ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الرَّابِعَةُ. قَالَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: أَرْفَعُ الْعِبَارَاتِ فِي أَحْوَالِ الرُّوَاةِ أَنْ يُقَالَ: "حُجَّةٌ أَوْ ثِقَّةٌ"، وَأَدُونُهَا أَنْ يُقَالَ: "كَذَابٌ، سَاقِطٌ".

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الصَّاعِدِيُّ الْفَرَاوِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ بَنِي سَابُورَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيِّ، أَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ الْحَافِظُ، أَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ،

قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ قَالَ: لَا يُتْرَكُ حَدِيثُ رَجُلٍ حَتَّى يَجْتَمَعَ الْجَمِيعُ عَلَيَّ تَرْكِ حَدِيثِهِ. قَدْ يُقَالُ: "فُلَانٌ ضَعِيفٌ"، فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: "فُلَانٌ مَتْرُوكٌ" فَلَا، إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ الْجَمِيعُ عَلَيَّ تَرْكِ حَدِيثِهِ. وَمِمَّا لَمْ يَشْرَحْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: "فُلَانٌ قَدْ رَوَى النَّاسُ عَنْهُ، فُلَانٌ وَسَطٌ، فُلَانٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، فُلَانٌ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، فُلَانٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، فُلَانٌ مَجْهُولٌ، فُلَانٌ لَا شَيْءَ، فُلَانٌ لَيْسَ بِذَاكَ" وَرُبَّمَا قِيلَ "لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيُّ"، "فُلَانٌ فِيهِ أَوْ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ"، وَهُوَ فِي الْجَرْحِ أَقْلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: "فُلَانٌ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ"، "فُلَانٌ مَا أَعْلَمُ بِهِ بِأَسَا"، وَهُوَ فِي التَّعْيِيرِ دُونَ قَوْلِهِمْ: "لَا بَأْسَ بِهِ" وَمَا مِنْ لَفْظَةٍ مِنْهَا وَمِنْ أَشْبَاهِهَا إِلَّا وَلَهَا نَظِيرٌ شَرَحْنَاهُ، أَوْ أَصْلًا أَصْلَانَاهُ، يُتَنَبَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص: 245-246، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ 2002م)

قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 793هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(قَوْلُهُ): "مُقَارِبُ الْحَدِيثِ"

فِيهِ أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: لَمْ يُوضَعْ حُكْمُهُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّعْدِيلِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي "جَامِعِهِ" فِي بَابِ الْأَذَانِ: "وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ الْأَفْرِيقِيُّ ضَعَفَهُ الْقُطَّانُ وَغَيْرُهُ، لَكِنْ رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقْوِي أَمْرَهُ وَيَقُولُ: "هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ". قَالَ الْحَافِظُ سَعْدُ الدِّينِ الْحَارِثِيُّ: "هُوَ بِكَسْرِ الرَّاءِ مِنَ الْقُرْبِ ضِدُّ الْبُعْدِ، رَوَاتُهُ تُقَارِبُ رَوَايَةَ الثَّقَاتِ وَلَا تُخَالِفُهَا، وَذَلِكَ نَوْحٌ مَدْحٍ" أَنْتَهَى.

الثَّانِي: فِي ضَبْطِهِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ دَحِيَّةٍ أَنَّهُمَا جَوَّزَا فِيهِ كَسْرَ الرَّاءِ وَفَتْحَهَا، يُقَالُ: "فُلَانٌ مُقَارِبٌ" بِكَسْرِ الرَّاءِ أَيُّ: أَنَّهُ يُقَارِبُ غَيْرَهُ فِي الْحِفْظِ وَ"مُقَارِبٌ" بِالْفَتْحِ أَيُّ: أَنَّ غَيْرَهُ يُقَارِبُهُ، فَهُوَ وَسَطٌ لَا يَنْتَهِي إِلَى دَرَجَةِ السُّقُوطِ وَلَا الْجَلَالَةِ، وَكَلَامُ الْجَوْهَرِيِّ فِي الصَّحاحِ يَقْتَضِي الْكُسْرَ. وَقَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ فِي مَرَجِ الْبَحْرَيْنِ: "يُقَالُ: شَيْءٌ مُقَارِبٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَبِيِّ، وَقَالَ ثَابِتٌ فِي "الدَّلَائِلِ": "جَمِيعُ أَهْلِ اللُّغَةِ يُخَالِفُونَهُ فَيَقُولُونَهُ بِالْفَتْحِ". أَنْتَهَى.

وهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ لِلْكَسْرِ، لِأَنَّ هَذَا يُقَالُ مَدْحًا لَا ذَمًّا ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ دَحِيَّةٍ فِي قَوْلِهِمْ: "فُلَانٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ" بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ عَلَيَّ الْمَعْنَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

وَمِمَّا أَجْمَلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ قَوْلُهُمْ: "رَوَى أَحَادِيثَ مَنَكَيرَ" قَالَ الشَّيْخُ {ابْنُ دَقِيقٍ} فِي "شَرْحِ
 الْإِلْمَامِ": "لَا يَقْتَضِي بِمُجَرَّدِهِ تَرْكَ رِوَايَتِهِ حَتَّى تَكْثُرَ الْمَنَكَيرُ فِي رِوَايَتِهِ، وَيَنْتَهِي إِلَى أَنْ يُقَالَ فِيهِ: "مُنْكَرُ
 الْحَدِيثِ" فَلْيَتَنَبَّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ" وَ"رَوَى مَنَكَيرَ". وَقَالَ فِي "الْإِلْمَامِ": "مَنْ
 يُقَالَ فِيهِ "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ" لَيْسَ كَمَنْ يُقَالَ فِيهِ: "رَوَى أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً"؛ لِأَنَّ "مُنْكَرَ الْحَدِيثِ"
 وَصَفٌ فِي الرَّجُلِ يَسْتَحِقُّ بِهِ التَّرْكَ لِحَدِيثِهِ، وَالْعِبَارَةُ الْأُخْرَى تَقْتَضِي أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ فِي حِينٍ لَا دَائِمًا، وَقَدْ قَالَ
 أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ: "يُرْوَى أَحَادِيثُ مُنْكَرَةً" وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ وَإِلَيْهِ
 الْمَرْجِعُ فِي حَدِيثِ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ". انْتَهَى.

وَقَوْلُهُمْ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَلَا بِالْحَافِظِ" يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ انْحِطَاطُهُ عَنِ الدَّرَجَةِ الْعَالِيَةِ وَكَذَا قَوْلُهُمْ:
 لَا يَحْمَدُونَهُ وَلَا يُنْزِلُونَهُ مَنْزِلَةَ الْكِبَارِ فِي الْحِفْظِ"، وَقَوْلُهُمْ: "صُويلح" وَقَوْلُ يَحْيَى فِي زَائِدَةَ: "هُوَ دُونَ
 شُعْبَةَ وَسُقْيَانَ" وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: "لَيْسَ هُوَ عِنْدِي مِثْلُ إِسْمَاعِيلَ" وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى نَقْصِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
 غَيْرِهِ لَا نَقْصِهِ مُطْلَقًا.

وَقَوْلُ الْبُخَارِيِّ فِي الرَّجُلِ كَثِيرًا: "فِيهِ نَظَرٌ" قَالَ الْحَافِظَانِ الْمِزِيُّ وَالذَّهَبِيُّ: "هُوَ نَظِيرُ قَوْلِنَا:
 "مَتْرُوكٌ" أَوْ "مَطْرُوحٌ"،

وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي: "الرِّوَايَةُ عَنْ حَرَامٍ بْنِ عُثْمَانَ حَرَامٌ"، وَ"مَنْ رَوَى عَنْ أَبِي جَابِرِ الْبَيَاضِيِّ
 بَيَضَ اللَّهُ عَيْنَيْهِ، وَمَأْمُونٌ بْنُ أَحْمَدَ غَيْرُ مَأْمُونٍ".

(النُّكْتُ عَلَى مَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ج: 3، ص: 437-435، أَضْوَاءُ السَّلَفِ، الرِّيَاضُ - الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، 1419هـ-1998م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى:

(قَوْلُهُ): "وَمِمَّا لَمْ يَشْرَحْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ" أَرَادَ بِعَدَمِ الشَّرْحِ أَنَّهُمْ لَمْ يُبَيِّنُوا أَلْفَاظَ التَّوْثِيقِ
 مِنْ أَيِّ رُتْبَةٍ هِيَ مِنَ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ مَثَلًا وَكَذَلِكَ أَلْفَاظَ التَّجْرِيعِ لَمْ يُبَيِّنُوا مِنْ أَيِّ مَنْزِلَةٍ هِيَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ
 أَنَّهُمْ لَمْ يُبَيِّنُوا هَلْ هِيَ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْثِيقِ أَوْ التَّجْرِيعِ فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا يَخْفَى عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ.
 وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ إِحْدَى عَشْرَةَ لَفْظَةً مِنْهَا أَرْبَعَةٌ أَلْفَاظُ لِلتَّوْثِيقِ، وَهِيَ: فَلَانٌ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ، وَفُلَانٌ
 وَسَطٌ، وَفُلَانٌ مُقَارَبُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ مَا أَعْلَمَ بِهِ بَأْسًا. وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الرُّتْبَةِ الرَّابِعَةِ {وَهِيَ الرُّتْبَةُ الْخَامِسَةُ
 وَالسَّادِسَةُ عَلَى تَرْتِيبِنَا} مِنَ التَّوْثِيقِ وَهِيَ الْأَخِيرَةُ.

وَمِنْهَا سَبْعَةٌ أَلْفَاظُ لِلجَّرْحِ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ فِي الرُّتْبَةِ الْأُولَى {وَهِيَ الرُّتْبَةُ الثَّلَاثَةُ عَلَى تَرْتِيبِنَا} - وَهِيَ
 أَلَيْنُ أَلْفَاظِ الْجَّرْحِ - : فَلَانٌ لَيْسَ بِذَلِكَ، فَلَانٌ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ، فَلَانٌ فِيهِ ضَعْفٌ، فَلَانٌ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ.

وَفِي الرُّبْعَةِ الثَّانِيَةِ لَفْظَتَانِ - وَهِيَ أَشَدُّ فِي الْجَرْحِ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا - فَلَانٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَلَانٌ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ.

وَفِي الثَّالِثَةِ لَفْظَةٌ وَاحِدَةٌ - وَهِيَ أَشَدُّ مِنَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهَا - وَهِيَ: فَلَانٌ لَا شَيْءَ. وَذَكَرَ فِيهَا أَيْضًا: فَلَانٌ مَجْهُولٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمَجْهُولِ وَأَنَّهُ عَلَي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَي ذِكْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: ((مُقَارِبُ الْحَدِيثِ)) بِكَسْرِ الرَّاءِ كَذَا ضَبَطَهُ النَّوَوِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ تَبَعًا لِلْمُصَنِّفِ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ. وَاعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ ابْنَ السَّيِّدِ حَكِيَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ الْكَسْرَ وَالْفَتْحَ وَجَعَلَ الْكَسْرَ مِنَ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ وَالْفَتْحَ مِنَ أَلْفَاظِ التَّجْرِيجِ. وَرَدَّ بِأَنَّ الْوَجْهَيْنِ مَعًا لِلتَّعْدِيلِ وَمِمَّنْ حَكِيَ الْوَجْهَيْنِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي ((الْأَخْوَاضِ)) (شَرْحُ التِّرْمِذِيِّ)) وَكَذَلِكَ ضَبَطَ بِالْوَجْهَيْنِ فِي نُسْخِ الْبُخَارِيِّ الصَّحِيحَةِ. وَمِمَّنْ ذَكَرَهُمَا فِي التَّوَثِيقِ الدَّهَبِيُّ وَكَانَ الْمُعْتَرِضُ فِيهِمْ مِنْ فَتْحِ الرَّاءِ أَنَّ الشَّيْءَ الْمُقَارِبَ هُوَ الرَّدِّيُّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا هِيَ لَفْظَةٌ عَامِيَّةٌ. نَعَمْ هِيَ عَلَي الْوَجْهَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ ((سَدِّدُوا وَقَارِبُوا)) فَمَنْ كَسَرَ قَالَ: إِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُقَارِبُهُ حَدِيثَ غَيْرِهِ، وَمَنْ فَتَحَ قَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُقَارِبُهُ حَدِيثَ غَيْرِهِ إِذْ صِيغَةُ فَاعِلٍ تَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ غَالِبًا. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ رَجُلٌ مُقَارِبٌ وَمَتَاعٌ مُقَارِبٌ أَيْ وَلَا يُقَالُ بِالْفَتْحِ.

وَأَهْمَلُ الْمُصَنِّفُ مِنَ أَلْفَاظِ التَّوَثِيقِ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ {وَهِيَ الرَّابِعَةُ مِنَ التَّعْدِيلِ عَلَي تَرْتِيبِنَا} - عَلَي رَأْيِ الْمُصَنِّفِ لَا عَلَي رَأْيِ الدَّهَبِيِّ - قَوْلُهُمْ: فَلَانٌ مَأْمُونٌ، فَلَانٌ خِيَارٌ.

وَمِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ {وَهِيَ الْخَامِسَةُ أَوْ السَّادِسَةُ مِنَ التَّعْدِيلِ عَلَي تَرْتِيبِنَا} {فَلَانٌ إِلَي الصَّدَقِ مَا هُوَ، فَلَانٌ جَيِّدُ الْحَدِيثِ، فَلَانٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، فَلَانٌ صَوِيلٌ، فَلَانٌ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَانٌ أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَأَمَّا أَلْفَاظُ التَّجْرِيجِ فَمِنَ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى {وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ السَّادِسَةُ عَلَي تَرْتِيبِنَا} - وَهِيَ أَلَيْنُ أَلْفَاظُ التَّجْرِيجِ - فَلَانٌ فِيهِ مُقَالَ، فَلَانٌ ضَعْفٌ، فَلَانٌ تَعَرَّفَ وَتَنَكَّرَ، فَلَانٌ لَيْسَ بِالْمَتِينِ أَوْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ أَوْ لَيْسَ بِعُمْدَةٍ أَوْ لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ وَفَلَانٌ لِلضُّعْفِ مَا هُوَ، وَسَيُّئُ الْحِفْظِ، وَفِيهِ خُلْفٌ وَطَعْنُوا فِيهِ وَتَكَلَّمُوا فِيهِ. وَمِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ {وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ عَلَي تَرْتِيبِنَا} - وَهِيَ أَشَدُّ مِنَ الْأُولَى -: فَلَانٌ وَاهٍ، فَلَانٌ ضَعُفُوهُ، فَلَانٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

وَمِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ {وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ عَلَي تَرْتِيبِنَا} - وَهِيَ أَشَدُّ مِنْهُمَا -: فَلَانٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، فَلَانٌ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، فَلَانٌ لَا يُسَاوِي شَيْئًا، فَلَانٌ مُطْرَحٌ، وَطَرَحُوا حَدِيثَهُ، وَارْمَ بِهِ، وَرَدَّ حَدِيثَهُ.

وَمِنَ الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ {وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ عَلَى تَرْتِيبِنَا} فَلَا نُؤَيِّدُ مُتَّهَمَ بِالْكَذِبِ، وَهَالِكُ، وَلَيْسَ بِثَقَّةٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَسَكْتُوا عَنْهُ. وَهَاتَانِ الْعِبَارَتَانِ يَقُولُهُمَا الْبُخَارِيُّ فِيمَنْ تَرَكُوا حَدِيثَهُ.

وَمِنَ الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ {وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ عَلَى تَرْتِيبِنَا} - وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ - فَلَا نُضَاعُ، فَلَا نُدْجَالُ.

وَلَهُمْ أَلْفَاظٌ أُخَرُ يُسْتَدَلُّ بِهَذِهِ عَلَيْهَا.

(الشذا الفتح من علوم ابن الصلاح، ج:1، ص:273-271، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية- الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م)

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَإِذَا قَالُوا: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ أَوْ وَاهِيهِ أَوْ كَذَّابٌ فَهُوَ سَاقِطٌ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ) وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ، وَلَا يُسْتَشْهَدُ، إِلَّا أَنْ هَاتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَبْلَهُمَا مَرْتَبَةٌ أُخْرَى، لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهَا أَيْضًا، وَقَدْ أَوْضَحَ ذَلِكَ الْعِرَاقِيُّ.

فَالْمَرْتَبَةُ الَّتِي قَبْلُ وَهِيَ الرَّابِعَةُ {هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لِلْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا وَهِيَ:} رُدُّ حَدِيثِهِ، رَدُّوا حَدِيثَهُ، مَرْدُودُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ جَدًّا، وَاهٍ بِمَرَّةٍ، طَرَحُوا حَدِيثَهُ، مُطْرَحٌ، مُطْرَحُ الْحَدِيثِ، أَرَمَ بِهِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَا يُسَاوِي شَيْئًا.

وَيَلِيهَا {هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لِلْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ وَهِيَ:} مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، مَتْرُوكٌ، تَرَكُوهُ، ذَاهِبٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، سَاقِطٌ، هَالِكٌ، فِيهِ نَظَرٌ، سَكْتُوا عَنْهُ، لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، لَيْسَ بِالثَّقَّةِ، لَيْسَ بِثَقَّةٍ، غَيْرُ ثَقَّةٍ وَلَا مَأْمُونٍ، مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ أَوْ بِالْوَضْعِ.

وَيَلِيهَا {هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لِلْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ:} كَذَّابٌ، يَكْذِبُ، دَجَالٌ، وَضَاعٌ، يَضَعُ، وَضَعَ حَدِيثًا.

(وَمِنْ أَلْفَاظِهِمْ) فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (فُلَانٌ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ، وَسَطٌ، مُقَارِبُ الْحَدِيثِ) وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا شَيْخٌ، وَهِيَ الثَّالِثَةُ {وَالْخَامِسَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا} مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

(مُضْطَرَبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، مَجْهُولٌ) وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ فِي الْمَرْتَبَةِ الَّتِي فِيهَا: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَهِيَ الثَّالِثَةُ {وَالرَّابِعَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا} مِنْ مَرَاتِبِ التَّجْرِيعِ.

(لَا شَيْءَ) هَذِهِ مِنْ مَرْتَبَةِ رَدِّ حَدِيثِهِ، الَّتِي أَهْمَلَهَا الْمُصَنِّفُ وَهِيَ الرَّابِعَةُ {كَذَا تَرْتِيبُنَا} (لَيْسَ بِذَلِكَ، لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِي، فِيهِ) ضَعْفٌ، (أَوْ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ) هَذِهِ مِنْ مَرْتَبَةِ ((لَيْنِ الْحَدِيثِ))، وَهِيَ الْأُولَى، {وَالسَّادِسَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا}.

(مَا أَعْلَمَ بِهِ بِأَسَا)، هَذِهِ أَيْضًا مِنْهَا، أَوْ مِنْ آخِرِ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ، كَأَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَهَذِهِ أَرْفَعُ فِي التَّعْدِيلِ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْبَاسِ حُصُولُ الرَّجَاءِ بِذَلِكَ. قُلْتُ: وَإِلَيْهِ يُشِيرُ صَنِيعُ الْمُصَنِّفِ (وَيُسْتَدَلُّ عَلَى مَعَانِيهَا) وَمَرَاتِبُهَا (بِمَا تَقَدَّمَ) وَقَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ. (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج:1، ص:188، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417 هـ -1996م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ وَ (سَاقِطٌ) وَ (هَالِكٌ) فَاجْتَنِبِ
وَذَاهِبٌ مَتْرُوكٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ وَ (سَكْتُوْا عَنْهُ) (بِهِ لَا يُعْتَبَرُ)
وَ (لَيْسَ بِالثَّقَّةِ).....

الْمُرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ {وَهِيَ الثَّالِثَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا}: فَلَانٌ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، أَوْ الْوَضْعِ، وَفُلَانٌ سَاقِطٌ، وَفُلَانٌ هَالِكٌ، وَفُلَانٌ ذَاهِبٌ، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ مَتْرُوكٌ، أَوْ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ أَوْ تَرْكُوهُ، وَفُلَانٌ فِيهِ نَظَرٌ، وَفُلَانٌ سَكْتُوْا عَنْهُ - وَهَاتَانِ الْعِبَارَتَانِ يَقُولُهُمَا الْبُخَارِيُّ فِيمَنْ تَرَكُوا حَدِيثَهُ -، فَلَانٌ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، فَلَانٌ لَيْسَ بِالثَّقَّةِ، أَوْ لَيْسَ بِثَقَّةٍ، أَوْ غَيْرُ ثَقَّةٍ وَلَا مَأْمُونٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. (شرح التبصرة والتذكرة، ج:1، ص:377، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423 هـ -2002م)

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَبَعْدَهَا) أَي: الْمُرْتَبَةُ، ثَالِثَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا ذَكَرْتُهُ، {وَكَذَلِكَ عَلَى تَرْتِيبِنَا} وَهِيَ:

فُلَانٌ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ، فَإِنَّهَا كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ أَهْوَنُ مِنْ وَضْعِهِ وَاخْتِلَافِهِ فِي الْإِثْمِ، إِذْ سَرَقَةُ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثٌ يَنْفَرِدُ بِحَدِيثٍ، فَيَجِيءُ السَّارِقُ وَيَدَّعِي أَنَّهُ سَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ شَيْخٍ ذَاكَ الْمُحَدَّثِ. قُلْتُ: أَوْ يَكُونُ الْحَدِيثُ عُرفَ بَرَاوٍ، فَيُضَيِّفُهُ لِرَاوٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ شَارَكَهُ فِي طَبَقَتِهِ، قَالَ: وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ يَسْرِقُ الْأَجْزَاءَ وَالْكِتَابَ، فَإِنَّهَا أَنْحَسُ بِكَثِيرٍ مِنْ سَرَقَةِ الرُّوَاةِ.

وَفُلَانٌ (مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ) ، أَوْ بِالْوَضْعِ (وَ) فَلَانٌ (سَاقِطٌ وَ) فَلَانٌ (هَالِكٌ فَاجْتَنِبِ) الرُّوَاةَ، بَلِ الْأَخَذَ عَنْهُمْ (وَ) فَلَانٌ (ذَاهِبٌ) ، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ (مَتْرُوكٌ) ، أَوْ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، أَوْ تَرْكُوهُ. قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: سُئِلَ شُعْبَةُ: مَنْ الَّذِي يُتْرَكُ حَدِيثُهُ؟ قَالَ: مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَمَنْ يُكْثِرُ الْغَلَطَ، وَمَنْ يُخْطِئُ فِي حَدِيثٍ يُجْمَعُ عَلَيْهِ، فَلَا يَتَّهَمُ نَفْسَهُ وَيُقِيمُ عَلَى غَلَطِهِ، وَرَجُلٌ رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ بِمَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ مِنْ جِهَتِهِ: لَا يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ حَتَّى يَجْتَمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ، يَعْنِي بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ: ضَعِيفٌ.

وَكَذَا مِنْهَا: مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ، وَهُوَ عَلَى يَدَيِّ عَدْلٍ، أَوْ مُودٍ بِالتَّخْفِيفِ، كَمَا سَيَأْتِي مَعْنَاهُمَا (أَوْ) بِالنَّقْلِ مَعَ تَنْوِينٍ مَا قَبْلَهُ، وَإِنْ اتَّزَنَ مَعَ تَرْكِهِ بِالْقَطْعِ.
(فِيهِ نَظَرٌ) . وَفُلَانٌ (سَكْتُوْا عَنْهُ) ، وَكَثِيرًا مَا يُعْبَرُ الْبَحَارِيُّ بِهَاتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَيَمْنُ تَرْكُوهَا حَدِيثُهُ، بَلْ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: إِنَّهُمَا أَذْنِي الْمَنَازِلِ عِنْدَهُ وَأَرَدَوْهَا،
قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَوَرَعِهِ قَلَّ أَنْ يَقُولَ: كَذَابٌ أَوْ وَصَاحٌ. نَعَمْ، رَبُّمَا يَقُولُ: كَذَبَهُ فُلَانٌ، وَرَمَاهُ فُلَانٌ بِالْكَذِبِ،
فَعَلِي هَذَا فَادْخَالُهُمَا فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ بِالنَّسْبَةِ لِلْبَحَارِيِّ خَاصَّةً مَعَ تَجَوُّزٍ فِيهِ أَيْضًا، وَإِلَّا فَمَوْضِعُهُمَا مِنْهُ الَّتِي قَبْلَهَا.

وَمِنْهَا: فُلَانٌ (بِهِ لَا يُعْتَبَرُ) عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ (وَ) فُلَانٌ (لَيْسَ بِالثَّقَّةِ) ، أَوْ لَيْسَ بِثَقَّةٍ، أَوْ غَيْرُ ثَقَّةٍ وَلَا مَأْمُونٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.
(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 290-291، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ)

قَالَ السُّنَيْكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَبَعْدَهَا) أَي: هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ، ثَالِثَةٌ { وَكَذَا عَلَى تَرْتِيبِنَا }، وَهِيَ:
فُلَانٌ (مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ)، أَوْ بِالْوَضْعِ، (وَ) فُلَانٌ (سَاقِطٌ، وَ) فُلَانٌ (هَالِكٌ؛ فَاجْتَنِبِ) الرَّوَايَةَ عَنْهُمْ.
(وَ) فُلَانٌ (ذَاهِبٌ)، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، أَوْ (مَتْرُوكٌ)، أَوْ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، أَوْ تَرْكُوهُ، (أَوْ) -بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ-،
(فِيهِ نَظَرٌ، وَ) فُلَانٌ (سَكْتُوْا عَنْهُ)، أَوْ (بِهِ لَا يُعْتَبَرُ) عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، (وَ) فُلَانٌ (لَيْسَ بِالثَّقَّةِ)، أَوْ لَيْسَ بِثَقَّةٍ، أَوْ غَيْرُ مَأْمُونٍ، أَوْ نَحْوُهَا.
(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 350، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْقَارِي (الْمُتَوَفَّى: 1014 هـ):

قِيلَ: فَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: فُلَانٌ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، أَوْ الْوَضْعِ، وَفُلَانٌ سَاقِطٌ، أَوْ هَالِكٌ، أَوْ ذَاهِبٌ، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ مَتْرُوكٌ، أَوْ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، أَوْ تَرْكُوهُ، وَفُلَانٌ فِيهِ نَظَرٌ، وَفُلَانٌ سَكْتُوْا عَنْهُ، وَفُلَانٌ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، وَفُلَانٌ لَيْسَ بِثَقَّةٍ، أَوْ غَيْرُ ثَقَّةٍ، أَوْ غَيْرُ مَأْمُونٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.
(شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 727، قديمي كتب خاتمه مقابل ارام باغ - كراتشي، باكستان)

الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ مَرَاتِبِ الْجَرْحِ

ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، أَوْ فُلَانٌ زَدَّ حَدِيثُهُ، أَوْ رَدُّوا حَدِيثَهُ، أَوْ مَرْدُودُ الْحَدِيثِ، أَوْ فُلَانٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، أَوْ فُلَانٌ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، أَوْ فُلَانٌ طَرَحُوا حَدِيثَهُ، أَوْ مُطَرَّحٌ، أَوْ مُطَرَّحُ الْحَدِيثِ، أَوْ فُلَانٌ أَرَمَ بِهِ، أَوْ فُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، أَوْ لَا شَيْءَ، أَوْ فُلَانٌ لَا يُسَاوِي شَيْئًا أَوْ فُلَانٌ لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ، أَوْ لَا تَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيثِهِ، أَوْ لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، أَوْ الرِّوَايَةُ عَنْ فُلَانٍ حَرَامٌ أَوْ فُلَانٌ لَا يُسَاوِي فَلَسًا.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

ضَعِيفٌ جِدًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِسْنَادٌ آخَرًا مَقْبُولًا وَيَتَرَقَّى حَدِيثُهَا إِلَى دَرَجَةِ حَسَنِ لَّغَيْرِهِ بِتَعَدُّدِ الطَّرِيقِ أَوْ الْأَعْتَابَاتِ أَوْ الشَّوَاهِدِ، وَلَيْسَ بِمَوْضُوعٍ عَلَى التَّحْقِيقِ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”لَيْسَ بِشَيْءٍ“.

مثاله:

حريش بن سليم الكوفي

أَقُولُ:

((حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ)) إِذَا وَجِدْتَ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ تَكُونُ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ وَإِذَا وَجِدْتَ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ وَهِيَ مِنَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ لِأَنَّا قَدْ رَوِيَ عَنِ الْمُزَنِيِّ قَالَ: سَمِعَنِي الشَّافِعِيُّ يَوْمًا وَأَنَا أَقُولُ: فُلَانٌ كَذَّابٌ،

فَقَالَ لِي: يَا أَبَا إِبْرَاهِيمَ، اكْسُ أَلْفَاظَكَ أَحْسَنَهَا، لَا تَقُلْ: فَلَانْ كَذَّابٌ، وَلَكِنْ قُلْ: حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. أَفَادَهُ السَّخَاوِيُّ

قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 748هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ مَتْرُوكٌ، لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَسَكُتُوا عَنْهُ، وَذَاهِبُ الْحَدِيثِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَهَالِكٌ، وَسَاقِطٌ،
(ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ 1995م)

أَقُولُ:

هَذِهِ الْأَلْفَاظُ كُلُّهَا لِلْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ وَخَالَفَهُ سَائِرُ الْأَيُّمَةِ فَذَكَرُوهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَمَذْهَبُ الْجَمْعُ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (الْمُتَوَفَّى: 643هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

{الثَّالِثَةُ} {وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ رَابِعَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ}: قَالَ: إِذَا قَالُوا: " ضَعِيفُ الْحَدِيثِ " فَهُوَ دُونَ الثَّانِي، لَا يُطْرَحُ حَدِيثُهُ، بَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ.

(معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص: 245، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ 2002م)

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

{وَإِذَا قَالُوا: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ فَدُونَ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَلَا يُطْرَحُ بَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ} أَيْضًا، وَهَذِهِ مَرْتَبَةٌ ثَالِثَةٌ {وَرَابِعَةٌ فِي تَرْتِيبِنَا}، وَمِنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ، ضَعِيفٌ فَقَطُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، وَاهٍ ضَعْفُهُ.

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج: 1، ص: 188، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417هـ 1996م)

أَقُولُ:

بَلْ زَادَ الْعِرَاقِيُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لِلْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ كَمَا سَيَأْتِي كَلَامُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.....ثُمَّ (رَدًّا) حَدِيثُهُ (كَذَا) (ضَعِيفٌ جَدًّا)

(وَاهٍ بِمَرَّةٍ) وَ (هُمُ) قَدْ طَرَحُوا حَدِيثَهُ وَ (ارْمِ بِهِ مُطْرَحٌ)

(لَيْسَ بِشَيْءٍ) (لَا يَسَاوِي شَيْئًا).....

الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ {وَالرَّابِعَةُ فِي الْحَقِيقَةِ}: فَلَانٌ رَدَّ حَدِيثَهُ، أَوْ رَدُّوا حَدِيثَهُ، أَوْ مَرْدُودُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَفُلَانٌ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، وَفُلَانٌ طَرَحُوا حَدِيثَهُ، أَوْ مُطْرَحٌ، أَوْ مُطْرَحُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ أَرَمَ بِهِ، وَفُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، أَوْ لَا شَيْءَ، وَفُلَانٌ لَا يُسَاوِي شَيْئًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَكُلُّ مَنْ قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ {وَهِيَ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ عَلَي تَرْتِيبِنَا}، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ. (شرح التبصرة والتذكرة، ج: 1، ص: 377، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ-2002م)

قَالَ الْبَقَاعِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 885هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قَوْلُهُ: (وَاهٍ بِمَرَّةٍ)

قَالَ شَيْخُنَا: أَيُّ قَوْلًا وَاحِدًا لَا تَرَدُّدٌ فِيهِ. انْتَهَى. وَكَأَنَّ الْبَاءَ زِيدَتْ تَأْكِيدًا.

(النكت الوفية بما في شرح الالفية، ج: 2، ص: 31، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية-الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م)

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(ثُمَّ) يَلِيهَا رَابِعَةٌ، وَهِيَ:

فُلَانٌ (رَدًّا حَدِيثَهُ) بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي: بَيْنَ الْمُحَدِّثَيْنِ، أَوْ رَدُّوا حَدِيثَهُ، أَوْ مَرْدُودُ الْحَدِيثِ (وَكَذَا) فُلَانٌ (ضَعِيفٌ جِدًّا) ، وَفُلَانٌ (وَاهٍ بِمَرَّةٍ) أَيُّ: قَوْلًا وَاحِدًا لَا تَرَدُّدٌ فِيهِ، وَكَأَنَّ الْبَاءَ زِيدَتْ تَأْكِيدًا، وَتَالِفٌ (وَ) فُلَانٌ (هُمْ) أَيُّ: أَهْلُ الْحَدِيثِ (قَدْ طَرَحُوا حَدِيثَهُ وَ) فُلَانٌ (أَرَمَ بِهِ) ، وَفُلَانٌ (مُطْرَحٌ) ، أَوْ مُطْرَحُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، أَيُّ: لَا احْتِجَاجًا وَلَا اعْتِبَارًا، أَوْ لَا تَحِلُّ كِتَابَتِهِ حَدِيثِهِ، أَوْ لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: الرِّوَايَةُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ حَرَامٌ، وَفُلَانٌ (لَيْسَ بِشَيْءٍ) ، أَوْ لَا شَيْءَ، أَوْ فُلَانٌ لَا يُسَاوِي فَلَسًا (أَوْ لَا يُسَاوِي شَيْئًا) ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَمَا أَدْرَجَ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ مِنْ " لَيْسَ بِشَيْءٍ " هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: إِنَّ ابْنَ مَعِينٍ إِذَا قَالَ فِي الرِّوَايَةِ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْ حَدِيثًا كَثِيرًا، هَذَا مَعَ أَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ قَدْ حَكِيَ أَنَّ عُثْمَانَ الدَّارِمِيَّ سَأَلَهُ عَنْ أَبِي دِرَاسٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا يَرَوِي حَدِيثًا وَاحِدًا، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، عَلَي أَنَا قَدْ رَوَيْنَا عَنْ الْمُزَنِيِّ قَالَ: سَمِعَنِي الشَّافِعِيُّ يَوْمًا وَأَنَا أَقُولُ: فُلَانٌ كَذَّابٌ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا إِبْرَاهِيمَ، اكْسُ الْفَاطِكَ أَحْسَنَهَا، لَا تَقُلْ: فُلَانٌ كَذَّابٌ، وَلَكِنْ قُلْ: حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَهَذَا يَفْتَضِي أَنَّهَا حَيْثُ وَجَدَتْ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ تَكُونُ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ {كَذَا بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا}.

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 291-292، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ)

قَالَ السُّنَيْكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(ثُمَّ) يَلِيهَا رَابِعَةٌ، وَهِيَ:

فُلَانٌ (رَدًّا) بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ (حَدِيثُهُ)، أَوْ رَدُّوا حَدِيثَهُ، أَوْ مَرْدُودٌ، أَوْ مَرْدُودُ الْحَدِيثِ، وَ (كَذَا) فُلَانٌ (ضَعِيفٌ جَدًّا)، وَفُلَانٌ (وَاهٍ بِمَرَّةٍ) أَيُّ: قَوْلًا جَازِمًا، (وَ) فُلَانٌ (هُمْ) أَيُّ: الْمُحَدَّثُونَ (قَدْ طَرَحُوا حَدِيثَهُ، وَ) فُلَانٌ (إِزْمَ بِهِ)، أَوْ (مُطْرَحٌ)، أَوْ مَطْرُوحُ الْحَدِيثِ، أَوْ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، أَوْ (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، أَوْ لَا شَيْءَ، أَوْ لَا يُسَاوِي فُلَسًّا، أَوْ (لَا يُسَاوِي شَيْئًا)، أَوْ نَحْوُهَا.

(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 351-350، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ مِنْ مَرَاتِبِ الْجَرَحِ

مَا يَلِيهَا، نَحْوُ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، أَوْ فُلَانٌ ضَعِيفٌ، أَوْ فُلَانٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، أَوْ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، أَوْ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، أَوْ فُلَانٌ وَاهٍ، أَوْ فُلَانٌ ضَعْفُوهُ، أَوْ فُلَانٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، أَوْ لَهُ مَا يُنْكَرُ، أَوْ لَهُ مَنَاقِيرُ، أَوْ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، أَوْ لَيْسَ بِشَيْءٍ، أَوْ ضَعِيفٌ جَدًّا.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

ضَعِيفٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِسْنَادًا آخَرَ مَقْبُولًا وَفِي رَوَايَتِهِ الضُّعْفُ الْقَلِيلُ وَ يَتَرَقَّى حَدِيثُهَا إِلَى دَرَجَةٍ حَسَنٍ لِعَيْزِهِ بِتَعَدُّدِ الطُّرُقِ أَوْ الْإِعْتِبَارَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، وَكَذَا حُكْمُ الْمَرْتَبَةِ السَّادِسَةِ، وَلَكِنَّ بَيْنَهَا تَفَاوُتٌ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”مُنْكَرُ الْحَدِيثِ“.

مثاله:

حميد بن وهب

قَالَ الدَّهَبِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 748 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَضَعِيفٌ جَدًّا، وَضَعْفُوهُ، ضَعِيفٌ، وَوَاهٍ، وَمُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ - 1995م)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (الْمُتَوَفَّى: 643 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(الثَّانِيَةُ) {وَهِيَ الْخَامِسَةُ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا}: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِذَا قَالُوا: " لَيْسَ بِقَوِيٍّ " فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَوَّلِ فِي كُتُبِ حَدِيثِهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونُهُ.

(معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص: 245، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423 هـ-2002 م)

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَقَوْلُهُمْ لَيْسَ بِقَوِيٍّ يُكْتَبُ) أَيْضًا (حَدِيثُهُ) لِلْإِعْتِبَارِ (وَهُوَ دُونَ لَيْسَ) فَهِيَ أَشَدُّ فِي الضُّعْفِ.

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج: 1، ص: 188، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417 هـ-1996 م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.....ثُمَّ (ضَعِيفٌ) وَكَذَا إِنْ جِئْنَا

بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مُضْطَرِبِهِ (وَإِ) وَ (ضَعْفُوهُ) (لَا يُحْتَجُّ بِهِ)

الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: {هَذِهِ خَامِسَةٌ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا}: فَلَا ضَعِيفٌ، فَلَا مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، أَوْ حَدِيثُهُ

مُنْكَرٌ، أَوْ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ وَاهٍ، وَفُلَانٌ ضَعْفُوهُ، وَفُلَانٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

(شرح التبصرة والتذكرة، ج: 1، ص: 178، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423 هـ-2002 م)

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(ثُمَّ) تَلِي هَذِهِ مَرْتَبَةٌ خَامِسَةٌ، وَهِيَ:

فُلَانٌ (ضَعِيفٌ، وَكَذَا إِنْ جِئْنَا) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ مِنْهُمْ فِي وَصْفِ الرُّوَاةِ (بِ) لَفْظِ (مُنْكَرِ الْحَدِيثِ) ، أَوْ

حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، أَوْ لَهُ مَا يُنْكَرُ، أَوْ مَنَاقِبُ (أَوْ) بِلَفْظِ (مُضْطَرِبِهِ) أَيِ: الْحَدِيثِ. وَفُلَانٌ (وَاهٍ وَ) فُلَانٌ (ضَعْفُوهُ)

، وَفُلَانٌ (لَا يُحْتَجُّ بِهِ)

(فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 292-293، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى،

1426 هـ)

قَالَ السَّنِيكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(ثُمَّ) يَلِي هَذِهِ خَامِسَةٌ، وَهِيَ:

فُلَانٌ (ضَعِيفٌ، وَكَذَا إِنْ جِئْنَا) - بِالْفِ الْإِطْلَاقِ - فِي وَصْفِ الرََّاوِي (بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ)، أَوْ حَدِيثُهُ

مُنْكَرٌ، أَوْ لَهُ مَا يُنْكَرُ، أَوْ مَنَاقِبُ (أَوْ مُضْطَرِبِهِ) أَيِ: الْحَدِيثِ، أَوْ (وَاهٍ وَ) فُلَانٌ (ضَعْفُوهُ)، أَوْ (لَا يُحْتَجُّ

بِهِ).

(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج:1، ص:351، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْقَارِي (الْمُتَوَفَّى: 1014هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: فُلَانٌ فِيهِ مَقَالٌ، وَفُلَانٌ ضَعِيفٌ، أَوْ فِيهِ ضَعْفٌ أَوْ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، وَفُلَانٌ يُعْرِفُ وَيُنْكِرُ، وَفُلَانٌ لَيْسَ بِذَلِكَ أَوْ بِذَاكَ الْقَوِيَّ، أَوْ لَيْسَ بِالْمَتِينِ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيَّ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَيْسَ بِعُمْدَةٍ، وَلَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، وَفُلَانٌ لِلضُّعْفِ مَا هُوَ، وَفِيهِ خُلْفٌ، وَطَعْنُوا فِيهِ، أَوْ مَطْعُونٌ فِيهِ، وَسَيِّءُ الْحِفْظِ، وَلَيْسَ الْحَدِيثِ، أَوْ فِيهِ لَيْنٌ، أَوْ تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَنَحْنُو ذَلِكَ.

فَكُلُّ مَنْ قِيلَ فِيهِ هَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْأَرْبَعَةُ بَلِ الْخَمْسَةُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ، وَلَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ أَصْلًا أَنْتَهَى.

وَهَذَا التَّرْتِيبُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّهْدِيبِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى اللَّيِّبِ.

(شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص:728-727، قديمي كتب خانة مقابل آرام باغ - كراتشي، باكستان)

أَقُولُ:

هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ الَّتِي قَالَهَا الْقَارِي الرَّابِعَةُ هِيَ خَامِسَةٌ وَسَادِسَةٌ عَلَى تَرْتِيبِنَا، وَلِهَذَا الْوَجْهَ قَالَ الْقَارِي فِي آخِرِ كَلَامِهِ: وَهَذَا التَّرْتِيبُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّهْدِيبِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى اللَّيِّبِ. أَنْتَهَى، فَهَدَّيْتُ غَايَةَ التَّهْدِيبِ وَهُوَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَأَنْتَفَعْتَ بِهِ. وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

الْمَرْتَبَةُ السَّادِسَةُ مِنْ مَرَاتِبِ الْجَرْحِ

مَا يَلِيهَا، نَحْوُ: لَيْنُ الْحَدِيثِ، أَوْ فِيهِ لَيْنٌ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ، أَوْ ضَعْفٌ، أَوْ تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ، أَوْ لَيْسَ بِذَاكَ، أَوْ لَيْسَ بِالْمَتِينِ، أَوْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، أَوْ لَيْسَ بِعُمْدَةٍ، أَوْ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ، أَوْ لِلضُّعْفِ مَا هُوَ، أَوْ فِيهِ خُلْفٌ، أَوْ تَكَلَّمُوا فِيهِ، أَوْ مَطْعُونٌ فِيهِ، أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أَوْ يُضَعَّفُ، أَوْ فِيهِ ضَعْفٌ، أَوْ قَدْ ضَعُفَ، أَوْ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، أَوْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، أَوْ لَيْسَ بِذَاكَ، أَوْ يُعْرِفُ وَيُنْكِرُ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ، أَوْ تُكَلِّمُ فِيهِ، أَوْ لَيْنٌ، أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أَوْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، أَوْ أُخْتَلِفَ فِيهِ، أَوْ صَدُوقٌ لَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ، أَوْ أَذْنِي مَقَالٍ، أَوْ لَيْسَ مِنْ جَمَالِ الْمَحَامِلِ، أَوْ لَيْسَ مِنْ جَمَّازَاتٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقَرَّتَيْنِ عَظِيمٌ، أَوْ لَا يُقْنَعُ بِحَدِيثِهِ، أَوْ فَلَانٌ نَزَكُوهُ أَوْ فَلَانٌ مَجْهُولٌ، أَوْ فِيهِ جَهَالَةٌ، أَوْ لَا أَذْرِي مَا هُوَ.

حُكْمُ رَوَايَتِهَا:

ضَعِيفٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِسْنَادًا آخَرَ مَقْبُولًا وَفِي رَوَايَتِهِ الضُّعْفُ الْقَلِيلُ وَ يَتَرَقَّى حَدِيثُهَا إِلَى دَرَجَةِ حَسَنِ لَغْيَرِهِ بِتَعَدُّدِ الطَّرِيقِ أَوْ الْإِعْتِبَارَاتِ وَالشَّوَاهِدِ.

إِسْمُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ:

”لَيْنُ الْحَدِيثِ“.

مثاله:

عبد الله بن محمد بن عقيل الطالبي

أَقُولُ:

ذَكَرَ السُّنِّيُّ فِي هَذِهِ فَلَانٌ مَجْهُولٌ، أَوْ فِيهِ جَهَالَةٌ، أَوْ لَا أَدْرِي مَا هُوَ. انْتَهَى.
لَا حَاجَةَ لِذِكْرِهَا لِأَنَّ الْمُحَدِّثِينَ وَضَعُوا لَهَا بَابًا مُسْتَقِلًّا بَيْنُوا فِيهِ حُكْمَ رِوَايَةِ الْمَجْهُولِ، أَفَادَهُ الْعِرَاقِيُّ.
وَكَذَا مُعَامَلَةٌ ((مُضْطَرِبِ الْحَدِيثِ)) ذَكَرَهَا الْعِرَاقِيُّ نَفْسَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ١٢ نَفَاً وَ لَا حَاجَةَ
لِذِكْرِهَا أَيْضًا.

قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 748هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

ثُمَّ يُضَعَّفُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَقَدْ ضَعَّفَ، لَيْسَ بِالْقَوِي، لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لَيْسَ بِذَاكَ، تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ، فِيهِ
مَقَالٌ، تُكَلِّمُ فِيهِ، لَيْنٌ، سَبِيُّ الْحِفْظِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، اخْتَلَفَ فِيهِ، صَدُوقٌ لَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ
الْعِبَارَاتِ الَّتِي تَدُلُّ بِوَضْعِهَا إِطْرَاحَ الرَّائِي بِالْإِصَالَةِ أَوْ عَلَيَّ ضَعْفِهِ أَوْ عَلَيَّ التَّوَقُّفِ فِيهِ أَوْ عَلَيَّ جَوَازِ أَنْ
يُحْتَجُّ بِهِ مَعَ لَيْنٍ فِيهِ.

(مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، ج: 1، ص: 114، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ 1995م)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (الْمُتَوَفَّى: 643هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَأَمَّا أَلْفَاظُهُمْ فِي الْجَرْحِ فَهِيَ أَيْضًا عَلَيَّ مَرَاتِبٍ:
(أَوَّلَاهَا): قَوْلُهُمْ: " لَيْنُ الْحَدِيثِ ". قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِذَا أَجَابُوا فِي الرَّجُلِ " بِلَيْنِ الْحَدِيثِ "،
فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُنْظَرُ فِيهِ اعْتِبَارًا.
قُلْتُ: وَسَأَلَ حَمْرَةَ بْنَ يُوسُفَ السَّهْمِيَّ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارِقُطَنِيَّ الْإِمَامَ، فَقَالَ لَهُ: إِذَا قُلْتَ: " فَلَانٌ
لَيْنٌ " أَيْشِ تُرِيدُ بِهِ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ سَاقِطًا مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ مَجْرُوحًا بِشَيْءٍ لَا يُسْقِطُ عَنِ الْعَدَالَةِ.
(مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَيُعرفُ بِمَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ص: 244-245، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ 2002م)

أَقُولُ:

رَتَّبَ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ الصَّلَاحِ الشَّافِعِيُّ كَأَلِمَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ مَرَاتِبَ الْجَرْحِ تَرْتِيبًا مِّنَ الْأَدْنَى إِلَى
الْأَعْلَى وَرَتَّبَهَا تَرْتِيبًا مِّنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى فَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ سَادِسَةٌ بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا وَالْأُولَى عَلَيَّ تَرْتِيبِهِ.

قَالَ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 911هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَأَمَّا أَلْفَاظُ الْجَرَحِ فَمَرَاتِبُ) أَيْضًا أَذْنَاهَا مَا قُرِبَ مِنَ التَّعْدِيلِ (فَإِذَا قَالُوا: لَيْنُ الْحَدِيثِ كُتِبَ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ) فِيهِ (اعْتِبَارًا، وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ) لَمَّا قَالَ لَهُ حَمَزَةُ بْنُ يُوسُفَ السَّهْمِيُّ: إِذَا قُلْتَ فَلَانَ لَيْنٌ، أَيْشِ تَرِيدُ؟ (إِذَا قُلْتَ لَيْنٌ) الْحَدِيثِ (لَا يَكُونُ سَاقِطًا) مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ (وَلَكِنَّ مَجْرُوحًا بِشَيْءٍ لَا يُسْقِطُ عَنِ الْعَدَالَةِ). وَمِنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ مَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ: فِيهِ لَيْنٌ، فِيهِ مَقَالٌ، ضَعْفٌ، تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ، وَلَيْسَ بِذَاكَ، لَيْسَ بِالْمَتِينِ، لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لَيْسَ بِعُمْدَةٍ، لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ، لِلضُّعْفِ مَا هُوَ، فِيهِ خُلْفٌ، تَكَلَّمُوا فِيهِ، مَطْعُونٌ فِيهِ، سَيِّئُ الْحِفْظِ.

(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج: 1، ص: 188-187، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417 هـ 1996م)

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 806هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبَعْدَهَا (فِيهِ مَقَالٌ) (ضَعْفٌ) وَفِيهِ ضَعْفٌ تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ (لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمَتِينِ بِالْقَوِيِّ بِحُجَّةٍ بِعُمْدَةٍ بِالْمَرْضِيِّ لِلضُّعْفِ مَا هُوَ فِيهِ خُلْفٌ طَعَنُوا فِيهِ كَذَا (سَيِّئُ حِفْظٍ لَيْنٌ) (تَكَلَّمُوا فِيهِ) وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ مِنْ بَعْدُ شَيْئًا بِحَدِيثِهِ اعْتَبِرَ الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ: فَلَانَ فِيهِ مَقَالٌ، فَلَانَ ضَعْفٌ، أَوْ فِيهِ ضَعْفٌ، أَوْ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، وَفُلَانٌ تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ، وَفُلَانٌ لَيْسَ بِذَاكَ، أَوْ بِذَاكَ الْقَوِيُّ وَلَيْسَ بِالْمَتِينِ، أَوْ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَيْسَ بِعُمْدَةٍ، وَلَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ وَفُلَانٌ لِلضُّعْفِ مَا هُوَ، وَفِيهِ خُلْفٌ، وَطَعَنُوا فِيهِ، أَوْ مَطْعُونٌ فِيهِ، وَسَيِّئُ الْحِفْظِ، وَلَيْنٌ، أَوْ لَيْنُ الْحَدِيثِ، أَوْ فِيهِ لَيْنٌ، وَتَكَلَّمُوا فِيهِ، وَنَحْنُ ذَلِكَ.

وَقَوْلِي: (وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ مِنْ بَعْدُ شَيْئًا)، أَيْ: مَنْ بَعْدَ قَوْلِي: (لَا يُسَاوِي شَيْئًا)، فَإِنَّهُ يُخَرَّجُ حَدِيثُهُ لِلْإِعْتِبَارِ، وَهُمْ الْمَذْكُورُونَ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ. {وَهُمْ عِنْدَنَا الْمَذْكُورُونَ فِي الْخَامِسَةِ وَالسَّادِسَةِ لِأَنَّ الْعِرَاقِيَّ لَمْ يَذْكُرِ الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى مِنَ التَّجْرِيحِ}

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِذَا أَجَابُوا فِي رَجُلٍ بِأَنَّهُ لَيْنُ الْحَدِيثِ، فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُنْظَرُ فِيهِ اعْتِبَارًا، وَإِذَا قَالُوا: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي كُتْبِ حَدِيثِهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونُهُ، وَإِذَا قَالُوا: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، فَهُوَ دُونَ الثَّانِي، لَا يُطْرَحُ حَدِيثُهُ، بَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ ابْنِ مَعِينٍ مَا قَدْ يَخَالِفُ هَذَا مِنْ أَنَّ مَنْ قَالَ فِيهِ: ضَعِيفٌ، فَلَيْسَ بِثِقَةٍ، لَا يُكْتَبُ

حَدِيثُهُ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ أَجَابَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَمْ يَحْكِهِ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَسَأَلَ حَمْرَةَ السَّهْمِيِّ الدَّارِقُطِيَّ: أَيُّشِ تُرِيدُ إِذَا قُلْتَ: فَلَانٌ لَيْنٌ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ سَاقِطًا مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّ مَجْرُوحًا بِشَيْءٍ لَا يُسْقِطُ عَنِ الْعَدَالَةِ.

(شرح البصرة والتذكرة، ج: 1، ص: 379-378، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ-2002م)

قَالَ الْبِقَاعِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 885هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قَوْلُهُ: (تُنَكِّرُ وَتَعْرِفُ) أَيُّ: يَأْتِي مَرَّةً بِالْمَنَاقِبِ، وَمَرَّةً بِالْمَشَاهِيرِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِي حَدِيثِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمًا وَهُوَ قَرِيبٌ مِّنْ قَوْلِهِمْ فِي التَّوَثُّقِ: مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، وَمَا مَعَهَا مِنَ أَلْفَاظِ الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ. ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الْبَيْتَ مَكْسُورٌ؛ لِأَنَّهُ كُفَّ الْجُزْءُ الثَّانِي، أَيُّ: أَسْقَطَ سَاكِنُهُ السَّابِعُ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَحْرِ؛ لِأَنَّ مُسْتَفْعِلْنَ فِيهِ ذُو وَتَدٍ مَجْمُوعٍ، وَالزَّحَافُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي ثَوَانِي الْأَسْبَابِ، فَلَوْ قَالَ: تُنَكِّرُهُ، بِزِيَادَةِ هَاءٍ سَاكِنَةٍ لَأَسْتَقَامَ، وَ"تَعْرِفُ" مُسْتَفْعِلْنَ، لَكِنَّهُ مَخْبُونٌ مَقْطُوعٌ بِحَذْفِ سَاكِنٍ وَتَدِهِ، وَإِسْكَانِ مُتَحَرِّكِهِ،

وَنَقَلَ لِي صَاحِبُنَا الْعَلَامَةُ نَجْمُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ قَاضِي عَجَلُونٍ - أَدَامَ اللَّهُ تَعَالَى النَّفْعَ بِهِ -، عَنْ شَيْخِنَا عَلَامَةِ زَمَانِهِ الشَّيْخِ أَبِي الْفَضْلِ الْمَغْرِبِيِّ الْمَشْدَلِيِّ الْبَجَائِيِّ: أَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَ هَذَا الْمَقْطُوعَ فِي مِثْلِ هَذَا مِنَ السَّرِيعِ، مِنْ ضَرْبِهِ الْمَخْبُونِ الْمَكْشُوفِ، فَإِنَّ الْقَطْعَ لَمْ يَرِدْ فِي مَشْطُورِ الرَّجَزِ، وَجَوَّزُوا هَذَا فِي مُزْدَوِجِ الرَّجَزِ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ السَّرِيعِ؛ فَإِنَّ وَزْنَهُ: مُسْتَفْعِلْنَ مُسْتَفْعِلْنَ مَفْعُولَاتٍ، فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْوُتْدِ الْمَفْرُوقِ لَا غَيْرَ.

قَوْلُهُ: (لِلضُّعْفِ مَا هُوَ) مِثْلُ قَوْلِهِ: ((إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ)) فَإِنَّ "الْلَامَ" هُنَا بِمَعْنَى "إِلَى"، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَلَيَّ بِأَيْهَا، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَلَانٌ كَانَتْ لِلضُّعْفِ، وَأَمَّا ((مَا هُوَ)) فَكَأَنَّهُ مَضِي. قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ مُبْتَدَأً مُضَافٌ إِلَيَّ ((مَنْ))، وَ((بَعْدُ)) مَجْرُورٌ بِ ((مَنْ))، وَمُضَافٌ إِلَيَّ ((شَيْئًا))، وَلَفْظُهُ مَخَكِيٍّ، وَالْجَرُّ فِي مَحَلِّهِ، وَ((اعْتَبِرْ)) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَ((بِحَدِيثِهِ)) مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ. قَوْلُهُ فِي "الشَّرْحِ": (مَرَاتِبُ أَلْفَاظِ التَّجْرِيجِ) عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ الْمَرَاتِبَ لَيْسَ لَهَا مَرَاتِبُ بَلِ الْأَلْفَاظُ هِيَ الْمَرْتَبَةُ، فَلَوْ أَسْقَطَ لَفْظَةَ ((مَرَاتِبِ)) لَكَانَ حَسَنًا.

قَوْلُهُ: (عَلَيَّ خَمْسَ مَرَاتِبٍ) بَلْ كَانَ يَتَعَيَّنُ عَلَيَّ نَحْوُ مَا مَضَى فِي التَّعْدِيلِ أَنْ تَكُونَ سِتًّا؛ فَإِنَّ تَكْرِيرَ الْأَلْفَاظِ مِثْلُ قَوْلِ الْخَطِيبِ: ((كَذَّابٌ سَاقِطٌ)) أَغْلَى مِنْ إِفْرَادِهَا، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هِيَ الْأُولَى، وَعَلَيَّ مَا مَضَى عَنْ شَيْخِنَا صِيغَةً ((أَفْعَلْ)) هِيَ الْأُولَى فَتَكُونُ سَبْعًا.

قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، أَرْبَعَ مَرَاتِبٍ) يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمَا ابْتَدَءَا بِآخِرِ الْمَرَاتِبِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ؛ لِأَنَّهُمَا رَتَّبَا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّدْلِيلِ فِي الصِّفَاتِ الْمَحْمُودَةِ؛ لِأَنََّّهُمَا بَدَءَا بِأَعْلَى مَرَاتِبِ التَّوَثُّيقِ عِنْدَهُمَا، وَاسْتَمَرَّا يَنْتَزِلَانِ فِي مَا قَارِبَ ذَلِكَ، وَالشَّيْخُ تَبِعَهُمَا فِي التَّعْدِيلِ، وَبَدَءَ فِي التَّجْرِيجِ بِالْأَخْسَرِ الْأَنْزَلِ، وَخَتَمَهُ بِالْأَقْرَبِ إِلَى أَدْنَى التَّوَثُّيقِ، فَبَدَءَ فِي التَّوَثُّيقِ بِالْأَعْلَى، وَفِي التَّجْرِيجِ بِالْأَدْنَى.

وَأَسَدَ ابْنُ الصَّلَاحِ بَعْدَ مَا نَقَلَهُ عَنِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، مِنْ طَرِيقِ الْبَيْهَقِيِّ، إِلَى أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: ((لَا يُتْرَكُ حَدِيثُ رَجُلٍ حَتَّى يَجْتَمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ، قَدْ يُقَالُ: فَلَانٌ ضَعِيفٌ، فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: فَلَانٌ مَتْرُوكٌ، فَلَا، إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ)).

وَأَعْلَمُ: أَنَّ سَبِيلَ التَّجْرِيجِ سَبِيلُ التَّوَثُّيقِ فِي أَنَّ أَدْوَنَ مَرَاتِبِهِ - أَعْنِي: أَعْظَمَهَا قَدْحًا وَأَقْبَحَهَا جَرَحًا - صِغَةُ ((أَفْعَلْ))، كَأَكْذَبِ النَّاسِ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا، فَتَصِيرُ الْمَرَاتِبُ سِتًّا، بَلْ سَبْعًا عَلَى مَا مَضَى.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَ بَعْضِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي "النَّهَائَةِ": ((وَالْتَفَرُّقُ وَالْإِفْتِرَاقُ سَوَاءٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ التَّفَرُّقَ بِالْأَبْدَانِ، وَالْإِفْتِرَاقَ فِي الْكَلَامِ، يُقَالُ: فَرَّقْتُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فَافْتَرَقَا، وَفَرَّقْتُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَتَفَرَّقَا)).

وَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ قِرَاءَةُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ - مُخَفَّفَةً - بِمَعْنَى: أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَمُشَدَّدَةً؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَبَايَنَتْ مَعَانِيهَا صَارَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ رُتْبَةٍ، غَيْرِ رُتْبَةِ الْأُخْرَى، فَتَبَاعَدَ مَا بَيْنَ الْأَلْفَاظِ، وَذَلِكَ هُوَ تَفَرُّقُ الْأَبْدَانِ.

قَوْلُهُ: (فِيْمَنْ تَرَكُوا حَدِيثَهُ) قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: عِبَارَةُ ابْنِ كَثِيرٍ: ((فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي أَدْنَى الْمَنَازِلِ عِنْدَهُ وَارْدَتِهَا)).

قَوْلُهُ: (الْمَرَاتِبُ الثَّلَاثَةُ) أَصْلَحَهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ قِرَاءَةِ شَيْخِنَا الْبُرْهَانَ الْحَلَبِيِّ عَلَيْهِ ((الثَّلَاثُ)) فَاسْقَطَ تَاءَ التَّأْنِيثِ كَمَا هُوَ دَأْبُ الْعَدَدِ الْمُؤَنَّثِ.

قَوْلُهُ: (حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ) قَالَ شَيْخُنَا: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ: ((مَنْ قُلْتُ: حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ فَلَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ)) كَمَا بَيَّنَّ اصْطِلَاحُهُ فِي قَوْلِهِ: ((فِيهِ نَظَرٌ)) وَ ((سَكَتُوا عَنْهُ)) لَكِنَّ الْعُذْرَ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّهُ أَوْرَدَهَا فِي مَرْتَبَةٍ مَنْ يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ؛ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ إِنَّمَا نَفَى أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ، وَذَلِكَ لَا يَنْفِي أَنْ يُسْتَشْهَدَ بِهِ وَيُعْتَبَرَ بِحَدِيثِهِ،

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَكِنَّ حَكِي الْمُصَنِّفِ كَلَامَ الْبُخَارِيِّ فِي "التَّخْرِيجِ الْكَبِيرِ لِلْإِحْيَاءِ"، أَنَّهُ قَالَ: ((كُلُّ مَنْ قُلْتُ فِيهِ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ فَلَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ)). اِنْتَهَى.

قُلْتُ: فَيَحْمِلُ كَلَامُهُ عَلَى عَدَمِ حِلِّ الرِّوَايَةِ لِلْإِحْتِجَاجِ جَمْعًا بَيْنَ كَلَامِيهِ.

قَالَ صَاحِبُنَا: ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ، قُلْتُ: كَثِيرًا مَّا يُطْلَقُونَ عَلَيَّ رَأَوْ أَنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَيُرِيدُونَ بِذَلِكَ حَدِيثًا رَوَاهُ مُنْكَرًا. انْتَهَى.

وَكَاثَهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُوصُوفَ بِأَنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ لَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الرُّتْبَةِ، إِلَّا إِنْ كَانَتْ النِّكَارَةُ مِنْ قِبَلِهِ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ بَعْضِ الْآخِذِينَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّ فِي "سَوَالَتِ الْحَاكِمِ" لِأَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ: قُلْتُ: فَسَلِيمَانُ بْنُ بَنْتِ شَرْحِيلٍ، قَالَ: ثَقَّةٌ، قُلْتُ: أَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنَاقِبٌ؟ قَالَ: يُحَدِّثُ بِهَا عَنْ قَوْمٍ ضُعَفَاءٍ، فَأَمَّا هُوَ فَهُوَ ثَقَّةٌ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ) فِي "سَوَالَتِ الْحَاكِمِ لِلدَّارَقُطْنِيِّ"، قُلْتُ: فَأَبُو سُفْيَانَ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْحِمَيْرِيُّ؟ قَالَ: هَذَا مُتَوَسِّطُ الْحَالِ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. انْتَهَى مَا بِخَطِّ صَاحِبِنَا.

(النكت الوفية بما في شرح الالفية، ج: 2، ص: 35-32، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م)

قَالَ السَّخَاوِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 902هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبَعْدَهَا) ، وَهِيَ سَادِسَةُ الْمَرَاتِبِ.

فُلَانٌ (فِيهِ مَقَالٌ) ، أَوْ أَذَلِّي مَقَالٍ، وَفُلَانٌ (ضَعْفٌ، وَ) فُلَانٌ (فِيهِ) أَوْ فِي حَدِيثِهِ (ضَعْفٌ) . وَفُلَانٌ (تُنْكَرُ) يَعْنِي مَرَّةً (وَتَعْرِفُ) يَعْنِي أُخْرَى، وَفُلَانٌ (لَيْسَ بِذَاكَ) ، وَرُبَّمَا قِيلَ: لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ، أَوْ لَيْسَ (بِالْمَتِينِ) ، أَوْ لَيْسَ (بِالْقَوِيِّ) .

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى أَبِي سُفْيَانَ الْحِمَيْرِيِّ: هُوَ مُتَوَسِّطُ الْحَالِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَفُلَانٌ لَيْسَ (بِحُجَّةٍ) ، أَوْ لَيْسَ (بِعُمْدَةٍ) ، أَوْ لَيْسَ بِمَأْمُونٍ، أَوْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَبَابِ، كَمَا قَالَهُ مَالِكٌ فِي عَطَافِ بْنِ خَالِدٍ أَحَدِ مَنْ اخْتَلَفَ فِي تَوْثِيقِهِ وَتَجْرِيحِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا فِي جَوَابِهِ عَنْ مَسْأَلَةِ الْإِجْتِمَاعِ عَلَيَّ ذِكْرِ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ: وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُرْوَى حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِمَا يَنْفَرِدُ بِهِ، لِمَا لَا يَخْفَى مِنَ الْكِنَايَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَنَحْوُهُ: لَيْسَ مِنْ جِمَالِ الْمَحَامِلِ، أَوْ كَمَا قَالَهُ دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ فِي سُرَيْجِ بْنِ يُونُسَ: لَيْسَ مِنْ جَمَازَاتٍ - أَي: أَبْعَرَةٍ - الْمَحَامِلِ، وَالْجَمَازُ: الْبَعِيرُ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ وَزَانُهَا قَوْلُ الْقَائِلِ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى: لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٌ وَكَذَا لَا يُقْنَعُ بِحَدِيثِهِ.

أَوْ لَيْسَ (بِالْمَرْضِيِّ) ، أَوْ لَيْسَ يَحْمَدُونَهُ، أَوْ لَيْسَ بِالْحَافِظِ، أَوْ غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَفِي حَدِيثِهِ شَيْءٌ، وَفُلَانٌ مَجْهُولٌ، أَوْ فِيهِ جَهَالَةٌ، أَوْ لَا أَذْرِي مَا هُوَ، أَوْ لِلضُّعْفِ (مَا هُوَ) يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنِ الضُّعْفِ،

وَفُلَانٌ (فِيهِ خُلْفٌ) ، وَفُلَانٌ (طَعَنُوا فِيهِ) ، أَوْ مَطْعُونٌ فِيهِ (وَكَذَا) فُلَانٌ نَزَعُوهُ، بَنُونٍ وَزَايٍ، أَيْ: طَعَنُوا فِيهِ، فُلَانٌ (سَيِّئُ الْحِفْظِ) ، وَفُلَانٌ (لَيْنٌ) ، أَوْ لَيْنٌ الْحَدِيثِ، أَوْ فِيهِ لَيْنٌ.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: إِذَا قُلْتُ: فُلَانٌ لَيْنٌ لَا يَكُونُ سَاقِطًا مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّ مَجْرُوحًا بِشَيْءٍ لَا يَسْقُطُ بِهِ عَنِ الْعَدَالَةِ.

وَفُلَانٌ (تَكَلَّمُوا فِيهِ) ، وَكَذَا سَكَتُوا عَنْهُ، أَوْ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ غَيْرِ الْبُخَارِيِّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَالْحُكْمُ فِي الْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعِ الْأُولِ { كَذَا بِحَسَبِ مَا ذَكَرْنَا تَرْتِيبَ الْمَرَاتِبِ } أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ

(وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ مِنْ بَعْدِ) لَفْظٌ: لَا يُسَاوِي (شَيْئًا) ، وَهُوَ مَا عَدَا الْأَرْبَعَ {وَهُمْ الْمَذْكُورُونَ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ عَلَى تَرْتِيبِ الْعِرَاقِيِّ وَالْخَامِسَةِ وَالسَّادِسَةِ عَلَى تَرْتِيبِنَا وَتَرْتِيبِ السَّخَاوِيِّ} (بِحَدِيثِهِ اعْتَبِرْ) أَيْ: يُخْرِجُ حَدِيثَهُ لِلْإِعْتِبَارِ، لِإِشْعَارِ هَذِهِ الصَّيْغِ بِصَلَاحِيَةِ الْمُتَّصِفِ بِهَا لِذَلِكَ، وَعَدَمِ مُنَافَاتِهَا لَهَا. لَكِنْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: كُلُّ مَنْ قُلْتُ فِيهِ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ - يَعْنِي: الَّذِي أُدْرَجَ فِي الْخَامِسَةِ - لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَفِي لَفْظٍ: لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ،

وَصَيِغُ شَيْخِنَا يُشْعَرُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ، حَيْثُ قَالَ: فَقَوْلُهُمْ: مَتْرُوكٌ، أَوْ سَاقِطٌ، أَوْ فَاحِشُ الْغُلَطِ، أَوْ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ أَشَدُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: ضَعِيفٌ، أَوْ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ.

وَلَكِنْ يُسَاعِدُ كَوْنَهَا مِنَ الَّتِي بَعْدَهَا قَوْلُ الشَّارِحِ فِي تَحْرِيجِهِ الْأَكْبَرِ لِلْإِحْيَاءِ: وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُونَ الْمُنْكَرَ عَلَى الرَّاويِّ، لِكَوْنِهِ رَوَى حَدِيثًا وَاحِدًا. وَنَحْوُهُ قَوْلُ الدَّهْبِيِّ فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الرَّبِيعِيِّ مِنَ الْمِيزَانِ: قَوْلُهُمْ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يَعْنُونَ بِهِ أَنَّ كُلَّ مَا رَوَاهُ مُنْكَرٌ، بَلْ إِذَا رَوَى الرَّجُلُ جُمْلَةً، وَبَعْضُ ذَلِكَ مَنَاكِيرٌ، فَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَقَدْ يُطْلَقُ ذَلِكَ عَلَى الثَّقَّةِ إِذَا رَوَى الْمَنَاكِيرَ عَنِ الضُّعَفَاءِ. قَالَ الْحَاكِمُ: قُلْتُ لِلدَّارِقُطْنِيِّ: سُلَيْمَانُ ابْنُ بَنْتٍ شُرْحِيلٍ؟ قَالَ: تَقَّةٌ، قُلْتُ: أَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنَاكِيرٌ؟ قَالَ: يُحَدِّثُ بِهَا عَنْ قَوْمٍ ضُّعَفَاءَ، فَأَمَّا هُوَ فَثِقَّةٌ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْإِلْمَامِ: قَوْلُهُمْ: رَوَى مَنَاكِيرٌ، لَا يَقْتَضِي بِمُجَرَّدِهِ تَرَكَ رِوَايَتِهِ حَتَّى تَكْثُرَ الْمَنَاكِيرُ فِي رِوَايَتِهِ، وَيَنْتَهِي إِلَيَّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لِأَنَّ مُنْكَرَ الْحَدِيثِ وَصَفٌ فِي الرَّجُلِ يَسْتَحِقُّ بِهِ التَّرْكَ لِحَدِيثِهِ.

وَالْعِبَارَةُ الْأُخْرَى لَا تَقْتَضِي الدَّيْمُومَةَ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ: يَرَوِي أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً، وَهُوَ مِمَّنِ اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ فِي حَدِيثِ ((الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ)).

وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّيِّغَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ سِتٌّ فَقَطْ: كَذَّابٌ، ذَاهِبٌ، مَثْرُوكٌ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِقَوِيٍّ، لَيْسَ الْحَدِيثُ، وَجَعَلَ الثَّلَاثَ الْأَوَّلَ مِنْهَا مِنْ أَقْصَى الْمَرَاتِبِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا بَقِيَ مَرْتَبَةً، فَانْحَصَرَ {ت} الْمَرَاتِبُ عِنْدَهُ فِي أَرْبَعٍ.

وَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَزَادَ فِي أَقْصَى الْمَرَاتِبِ أَيْضًا: سَاقِطٌ، تَبَعًا لِلْخَطِيبِ ؛ حَيْثُ قَرَنَهَا بِكَذَّابٍ. وَكَذَا زَادَ ابْنُ الصَّلَاحِ مِمَّا لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَرْتَبَةٌ: لَا شَيْءٌ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، مَجْهُولٌ، فِيهِ ضَعْفٌ، لَيْسَ بِذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ قَوْلَ: فِيهِ ضَعْفٌ، أَقَلُّ مِنْ: فَلَانٌ ضَعِيفٌ. وَأَمَّا الذَّهَبِيُّ، فَالْمَرَاتِبُ عِنْدَهُ سِتٌّ، وَلَكِنْ فِيهَا بَعْضُ مُخَالَفَةٍ لَمَّا تَقَدَّمَ، فَأَرَدُوهَا: دَجَالٌ، وَضَاعٌ، كَذَّابٌ،

ثُمَّ: مُتَّهَمٌ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٌ، مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ، لَا يَحِلُّ كِتَابُهُ حَدِيثُهُ، وَنَحْوُهَا،

ثُمَّ: هَالِكٌ، سَاقِطٌ، مَطْرُوحُ الْحَدِيثِ، مَثْرُوكُهُ، ذَاهِبُهُ،

ثُمَّ: مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، ضَعِيفٌ جِدًّا، ضَعْفُوهُ، تَالِفٌ، وَاهٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ،

ثُمَّ: ضَعِيفٌ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مُضْطَرِبُهُ، مُنْكَرُهُ، وَنَحْوُهَا،

ثُمَّ: لَهُ مَنَاقِيرٌ، لَهُ مَا يُنْكَرُ، فِيهِ ضَعْفٌ، لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ، لَيْسَ بِعُمْدَةٍ، لَيْسَ بِالْمَتِينِ، لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لَيْسَ بِذَلِكَ، غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَتَعْرِفُ وَتُنْكَرُ، فِيهِ جَهَالَةٌ، وَفِيهِ لَيْنٌ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُعْتَبَرُ بِهِ، وَنَحْوُهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ الصَّادِقَةِ عَلَى مَنْ قَدْ يُحْتَجُّ بِهِ، أَوْ يُتَرَدَّدُ فِيهِ، أَوْ حَدِيثُهُ حَسَنٌ غَيْرُ مُرْتَقٍ إِلَى الصَّحِيحِ.

وَمِمَّا يُنَبِّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُتَأَمَّلَ أَقْوَالُ الْمُزَكِّينَ وَمَخَارِجُهَا، فَقَدْ يَقُولُونَ: فَلَانٌ ثِقَةٌ أَوْ ضَعِيفٌ، وَلَا يُرِيدُونَ بِهِ أَنَّهُ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَلَا مِمَّنْ يُرَدُّ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ قَرَنَ مَعَهُ عَلَى وَفْقِ مَا وَجَّهَ إِلَى الْقَائِلِ مِنَ السُّؤَالِ، كَأَن يُسْأَلَ عَنِ الْفَاضِلِ الْمُتَوَسِّطِ فِي حَدِيثِهِ وَيُقَرَّنَ بِالضَّعْفَاءِ، فَيُقَالُ: مَا تَقُولُ فِي فَلَانٍ، وَفُلَانٍ، وَفُلَانٍ؟ فَيَقُولُ: فَلَانٌ ثِقَةٌ، يُرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَمَطِ مَنْ قَرَنَ بِهِ، فَإِذَا سُئِلَ عَنْهُ بِمُفْرَدِهِ بَيَّنَّ حَالَهُ فِي التَّوَسُّطِ.

وَأَمَثَلُهُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ لَا نُطِيلُ بِهَا، وَمِنْهَا قَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعِينٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ كَيْفَ حَدِيثُهُمَا؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بِأَسْ، قُلْتُ: هُوَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ؟ قَالَ: سَعِيدٌ أَوْثَقُ، وَالْعَلَاءُ ضَعِيفٌ.

فَهَذَا لَمْ يُرَدِّ بِهِ ابْنُ مَعِينٍ أَنَّ الْعَلَاءَ ضَعِيفٌ مُطْلَقًا، بَدَلِيلِ قَوْلِهِ: إِنَّهُ لَا بِأَسَ بِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ لِسَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ.

وَعَلِي هَذَا يُحْمَلُ أَكْثَرُ مَا وَرَدَ مِنْ اخْتِلَافِ كَلَامِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، مِمَّنْ وَثَّقَ رَجُلًا فِي وَقْتٍ
وَجَرَّحَهُ فِي آخَرٍ،

فَيَنْبَغِي لِهَذَا حِكَايَةُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ بِفَصَّهَا ؛ لِيَتَبَيَّنَ مَا لَعَلَّهُ خَفِيَ مِنْهَا عَلَي كَثِيرٍ مِّنَ
النَّاسِ.

وَقَدْ يَكُونُ الْإِخْتِلَافُ لِتَغْيِيرِ اجْتِهَادِهِ، كَمَا هُوَ أَحَدُ اخْتِمَالَيْنِ فِي قَوْلِ الدَّارَقُطْنِيِّ فِي الْحَسَنِ بْنِ غُفَيْرٍ
بِالْمُعْجَمَةِ: إِنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِنَّهُ مَتْرُوكٌ. وَثَانِيَهُمَا عَدَمُ تَفَرُّقِهِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، بَلْ هُمَا
عِنْدَهُ مِنْ مَّرْتَبَةِ وَاحِدَةٍ.

وَكَذَا يَنْبَغِي تَأْمُلُ الصَّيِّغِ، فَرُبَّ صَيِّغَةٍ يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى اخْتِلَافِ ضَبْطِهَا ؛ كَقَوْلِهِمْ: فَلَانٌ
مُّودٌ ؛ فَإِنَّهَا اخْتَلَفَ فِي ضَبْطِهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ يُخَفِّفُهَا، أَيْ: هَالِكٌ، قَالَ فِي الصَّحَاحِ: أَوْدِي فَلَانٌ ؛ أَيْ:
هَلَكٌ، فَهُوَ مُودٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَدِّدُهَا مَعَ الْهَمْزَةِ، أَيْ: حَسَنُ الْأَدَاءِ. أَفَادَهُ شَيْخِي فِي تَرْجَمَةِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ
مِنْ مُخْتَصَرِ التَّهْذِيبِ، نَقْلًا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ الْقَطَّانِ الْفَاسِيِّ. وَكَذَا أَثْبَتَ الْوَجْهَيْنِ كَذَلِكَ فِي ضَبْطِهَا ابْنُ
دَقِيقِ الْعِيدِ.

وَأَفَادَ شَيْخُنَا أَيْضًا أَنَّ شَيْخَهُ الشَّارِحَ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ: هُوَ عَلِي يَدِي عَدْلٌ: إِنَّهَا مِنْ
أَلْفَاظِ التَّوْنِيقِ، وَكَانَ يَنْطِقُ بِهَا هَكَذَا بِكَسْرِ الدَّالِ الْأُولَى، بِحَيْثُ تَكُونُ اللَّفْظَةُ لِلْوَاحِدِ، وَيَرْفَعُ اللَّامَ
وَيُتَوْنِنُهَا،

قَالَ شَيْخُنَا: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ إِلَيَّ أَنْ ظَهَرَ لِي أَنَّهَا عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّجْرِيحِ،
وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَهُ قَالَ فِي تَرْجَمَةِ جُبَارَةَ بْنِ الْمُغَلَّسِ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: هُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ قَالَ: سَأَلْتُ
أَبِي عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ عَلِي يَدِي عَدْلٌ، ثُمَّ حَكَى أَقْوَالَ الْحُفَاطِ فِيهِ بِالتَّضْعِيفِ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ أَحَدٍ فِيهِ تَوْثِيقًا،
وَمَعَ ذَلِكَ فَمَا فَهِمْتُ مَعْنَاهَا، وَلَا اتَّجَهَ لِي ضَبْطُهَا، ثُمَّ بَانَ لِي أَنَّهَا كِنَايَةٌ عَنِ الْهَالِكِ، وَهُوَ تَضْعِيفٌ شَدِيدٌ،
فَفِي كِتَابِ إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ لِيَعْقُوبَ بْنِ السَّكِّيتِ، عَنِ ابْنِ الْكَلْبِيِّ قَالَ: جُزْءُ بَنِي سَعْدِ الْعَشِيرَةِ بَنِي مَالِكٍ مِنْ
وَلَدِهِ الْعَدْلُ، وَكَانَ وَلِي شَرْطٍ تَبِعَ، فَكَانَ تَبِعٌ إِذَا أَرَادَ قَتْلَ رَجُلٍ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَالَ النَّاسُ: وَضَعَ عَلِي
يَدِي عَدْلٍ، وَمَعْنَاهُ هَلَكٌ.

قُلْتُ: وَنَحْوُهُ عِنْدَ ابْنِ قُتَيْبَةَ فِي أَوَائِلِ (أَدَبِ الْكَاتِبِ) ، وَزَادَ: ثُمَّ قِيلَ ذَلِكَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْ يُسَمَّى مِنْهُ

- اِنْتَهَى.

وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ بِسَنَدٍ لَهُ أَنَّ أَبَا عَيْسَى ابْنَ الرَّشِيدِ وَطَاهِرَ بْنِ الْحُسَيْنِ كَانَا يَوْمًا يَتَغَدَّيَانِ مَعَ الْمَأْمُونِ، فَأَخَذَ أَبُو عَيْسَى هِنْدَبَاةً فَعَمَسَهَا فِي الْخَلِّ، وَضَرَبَ بِهَا عَيْنَ طَاهِرٍ، فَانْزَعَجَ وَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِحْدِي عَيْنَيَّ ذَاهِبَةٌ، وَالْأُخْرَى عَلَيَّ يَدَيَّ عَدْلٍ، يُفْعَلُ بِي هَذَا بَيْنَ يَدَيْكَ؟ فَقَالَ الْمَأْمُونُ: يَا أَبَا الطَّيِّبِ، إِنَّهُ وَاللَّهِ يَعْثُبُ مَعِيَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا.

وَمِنْ ذَلِكَ: مُقَارَبُ الْحَدِيثِ ؛ حَيْثُ قِيلَ: إِنَّهُ بَفَتْحِ الرَّاءِ رَدِيءٌ، وَلَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ أَمْرَهَا فِي فَتْحٍ وَلَا كَسْرٍ.

(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج: 2، ص: 293-301، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ)

قَالَ السُّنَيْكِيُّ (الْمُتَوَفَّى: 926 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَبَعْدَهَا) سَادِسَةٌ، وَهِيَ:

فُلَانٌ (فِيهِ مَقَالٌ)، أَوْ أَذْنِي مَقَالٍ، أَوْ (ضَعْفٌ) - بِالتَّشْدِيدِ، وَالْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ -، (وَ) فُلَانٌ (فِيهِ)، أَوْ فِي حَدِيثِهِ (ضَعْفٌ)، أَوْ (تُنْكَرُ) أَي: مِنْهُ مَرَّةً، (وَتَعْرِفُ) أَي: مِنْهُ أُخْرَى لِكَوْنِهِ يَأْتِي مَرَّةً بِالْمَنَاقِبِ، وَمَرَّةً بِالْمَشَاهِيرِ.

وَالْجُزْءُ الثَّانِي مِنْ عَجَزِ الْبَيْتِ دَخَلَهُ الْكَفُّ، إِنْ لَمْ تُشَبَّحْ حَرْكُهُ ((تُنْكَرُ))، وَهُوَ لَا يَدْخُلُ بَحَرَ الرَّجَزِ، وَلَوْ قَالَ: ((تُنْكَرُ)) - بِهَاءٍ سَاكِنَةٍ - سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ، وَ((تَعْرِفُ)) دَخَلَهُ الْخَبْنُ وَالْقَطْعُ، وَفُلَانٌ (لَيْسَ بِذَلِكَ)، أَوْ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ، أَوْ لَيْسَ (بِالْمَتِينِ)، أَوْ لَيْسَ (بِالْقَوِيَّ) أَوْ لَيْسَ (بِحُجَّةٍ)، أَوْ لَيْسَ (بِعُمْدَةٍ)، أَوْ لَيْسَ بِمَأْمُونٍ، أَوْ لَيْسَ (بِالْمَرْضِيِّ)، وَفُلَانٌ مَجْهُولٌ، أَوْ فِيهِ جَهَالَةٌ، أَوْ لَا أَدْرِي مَا هُوَ، أَوْ (لِلضَّعْفِ مَا هُوَ) أَي: هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ عَلَيَّ مَا مَرَّ، أَوْ (فِيهِ خُلْفٌ)، أَوْ (طَعْنُوا فِيهِ)، أَوْ مَطْعُونٌ فِيهِ. (كَذَا سَبَّيْ حِفْظٍ)، أَوْ (لَيْنٌ)، أَوْ لَيْنُ الْحَدِيثِ، أَوْ فِيهِ لَيْنٌ، أَوْ (تَكَلَّمُوا فِيهِ).

وَالْحُكْمُ فِي أَهْلِ الْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعِ الْأَوَّلِ {كَذَا عَلَي تَرْتِينَا}: أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ. (وَكُلُّ مَنْ ذُكِرَ مِنْ بَعْدِ) قَوْلِهِ: لَا يُسَاوِي (شَيْئًا)، وَهُوَ مَا عَدَا الْأَرْبَعَ {هُوَ الْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ عَلَي تَرْتِينِنَا} (بِحَدِيثِهِ اعْتُبِرْ) لِإِسْعَارِ صِيغَتِهِ بِصَلَاحِيَةِ الْمُتَّصِفِ بِمَضْمُونِهَا لِذَلِكَ.

(فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج: 1، ص: 351-352، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م)

قَالَ الْقَارِي (الْمُتَوَفَّى: 1014 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(وَأَسْهَلُهَا، أَيِ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَي الْجَرْحِ، قَوْلُهُمْ): (فُلَانٌ) عَلَي مَا فِي نُسخَةِ (لَيْنٍ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَةِ الْمَكْسُورَةِ، وَرَجَعَ الضَّمِيرُ فِي ((أَسْهَلُهَا)) إِلَى الْأَلْفَاظِ، بِنَاءً عَلَي أَنَّهُ يَصْحُحُ حَمْلُ قَوْلِهِ: لَيْنٌ،

وَمِثْلُهُ عَلَى الْمَرْتَبَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِدًا إِلَى الْمَرَاتِبِ كَمَا هُوَ مُقْتَضِي سَوْقِ الْكَلَامِ، بِأَنْ يُقَالَ: أَسْهَلُ الْمَرَاتِبِ مَا يُقَالُ فِيهِ: لَيْنٌ أَيْ لَهُ لِينَةٌ فِي الرِّوَايَةِ، وَلَيْسَ لَهُ قُوَّةٌ فِي الدِّيَانَةِ، (أَوْ سَيِّءُ الْحِفْظِ، أَوْ فِيهِ أَذْنِي مَقَالٍ) أَيْ مَطْعَنٍ، وَفِي جَعْلِ سَيِّءِ الْحِفْظِ فِي مَرْتَبَةِ طَرَفِيهِ لَا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ، فَإِنَّ الدَّارِقُطِيَّ قَالَ: إِذَا قِيلَ: لَيْنٌ لَمْ يَكُنْ سَاقِطًا، وَلَكِنَّهُ مَجْرُوحٌ بِشَيْءٍ لَا يُسْقِطُهُ عَنْ عَدَمِ الْعَدَالَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(وَيَبِينَ أَسْوَأَ الْجَرْحِ وَأَسْهَلَهُ مَرَاتِبُ لَا تَخْفِي) أَيْ عَلَى أَرْبَابِ مَعْرِفَةِ الْمَرَاتِبِ.
(فَقَوْلُهُمْ:) أَيْ الْمُحَدِّثِينَ (مَتْرُوكٌ، أَوْ سَاقِطٌ، أَوْ فَاحِشُ الْغَلَطِ، أَوْ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، أَشَدُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: ضَعِيفٌ، أَوْ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ)

(شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص: 727-726، قديمي كتب خانة مقابل آرام باغ _ كراتشي، باكستان)

كتبه أبو القاسم ماجد حسين الحنفى القادري الرضوى (غفرله الله تعالى وأيّده)

14/10/2015

03026629666